

# مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

**الجلسة ٨٣٠٥**

الإثنين ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد لوففين/السيد سكوغ/السيدة شولجين نيوني | (السويد) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد بوليانسكي |
| | إثيوبيا | السيد أليمو |
| | بولندا | السيد رادومسكي |
| | بوليفيا (دولة – متعددة القوميات) | السيد كوردوبا سوريا |
| | بيرو | السيد ميثا – كوادرا |
| | الصين | السيد ما جاوتشو |
| | غينيا الاستوائية | السيد ندونغ مبا |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | كازاخستان | السيد عمروف |
| | كوت ديفوار | السيد دجيدجي |
| | الكويت | السيد العنيبي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة بيرس |
| | هولندا | السيد ويفير – كرويس |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة هيلي |

**جدول الأعمال**

الأطفال والنزاع المسلح

حمايةُ الأطفال اليومَ درءٌ للنّزاعات غداً

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465)

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة (S/2018/625)



1821400 (A)








افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

**الإعراب عن الشكر للرئيس السابق**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة، لأشيد باسم مجلس الأمن، بسعادة السيد فاسيلي نيبينزيا، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه. وأنا على ثقة من أنني أعبِّر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس حين أعرب عن عميق التقدير للسفير نيبنزيا وفريقه على البراعة الدبلوماسية التي أدارا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

**إقرار جدول الأعمال**

أُقِرَّ جدول الأعمال.

**الأطفال والنزاع المسلح**

**حمايةُ الأطفال اليومَ درءٌ للنّزاعات غداً**

**تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح** (S/2018/465)

**رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة** (S/2018/625).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. ويؤكد حضورهم أهمية الموضوع الذي سنناقشه اليوم. وأمام كل من الأعضاء قائمة بأسماء المتكلمين الذين طلبوا الكلمة وفقا للمادتين ٣٧ و٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس وممارسة السابقة في هذا الصدد. ونقترح توجيه الدعوة إليهم للمشاركة في هذه الجلسة.

تقرر ذلك، لعدم وجود اعتراض.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في جلسة اليوم: السيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والسيدة ييني لوندونيو، ممثلة عن المجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/465 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح. وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس أيضا إلى الوثيقة S/2018/625 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام، تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

معروضة على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/667 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ٩٥ من الدول الأعضاء. وسترد القائمة الكاملة لمقدمي مشروع القرار في المحضر الرسمي لجلسة اليوم.

والمجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن للسيدة غامبا.

**السيدة غامبا** (*تكلمت بالإنكليزية*): أود، باسم الأمين العام الذي يحضر المؤتمر السنوي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعقود حاليا في أديس أبابا، أن أشكر السويد ورئيس وزرائها دولة السيد ستيفان لوفين، على اتخاذ المبادرة بعقد مناقشة اليوم. وأود أيضا أن أشكر أصالة عن نفسي، السويد على الدور الاستثنائي الذي اضطلعت به بصفتها رئيسا للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح، فضلا عن تأييدها الثابت لولاية الأطفال والنزاع المسلح. وأود أيضا أن أشكر شركاءنا المباشرين، وخاصة اليونيسيف وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية والمجتمع المدني.

وهذه هي المرة الثانية التي أتشرف فيها بمخاطبة مجلس الأمن في القاعة بشأن حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وقد أتيحت لي الفرصة خلال الـ ١٣ شهرا الماضية للمتابعة المباشرة للعمل الممتاز الذي تضطلع به الجهات الفاعلة في مجال حماية الأطفال في الميدان. ويقف هؤلاء الرجال والنساء المتفانون في الصف الأمامي لجهود توثيق الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال ومنعها والتصدي لها في ظل أصعب الظروف التي يمكن تصورها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص الامتنان لالتزامهم.

وبالرغم من جهودهم الكبيرة، فقد صُدمت لتزايد الانتهاكات الجسيمة المروعة التي ارتكبت بحق الأطفال في العام الماضي، حيث وثقت الأمم المتحدة ٠٠٠ ٢١ انتهاك بحقهم خلال العام الماضي، ويمثل هذا زيادة كبيرة في عدد الانتهاكات مقارنة بالعام السابق. وأدت جميع هذه الانتهاكات إلى معاناة لا توصف بالنسبة للأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم بأسرها. وارتكبت الجماعات المسلحة معظم هذه الأفعال الشنيعة على الرغم من ضلوع بعض القوات الحكومية وجهات مسلحة أخرى مجهولة في تلك الانتهاكات.

ولا شك أن الارتفاع الحاد في عدد عمليات الاختطاف، بالتزامن مع ارتفاع مستويات تجنيد الفتيات والفتيان قد كان مصدرا للقلق بشكل خاص. ففي الصومال، اختطفت حركة الشباب ما يزيد على ٦٠٠ ١ طفل بتهديد مجتمعات بأسرها أو باستهداف المدارس وجعلها مراكز للتجنيد.

كما أسفرت الطفرات في العنف عن ارتفاع أعداد القتلى أو الجرحى من الأطفال، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وميانمار، بينما تواصل جماعة بوكو حرام في نيجيريا والبلدان المجاورة مهاجمة الأهداف العسكرية والمدنية على السواء، مستخدمة الأطفال في تنفيذ هجمات انتحارية.

ويتواصل استهداف المدارس والمستشفيات مباشرة أو تضررها نتيجة للهجمات العشوائية في المناطق المكتظة بالسكان، مما يحرم عشرات الآلاف من الأطفال من إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية. وبالمثل، فإن الإجراءات واسعة النطاق لمنع دخول المساعدات الإنسانية والهجمات على قوافل المساعدة الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني تحرم الأطفال من المعونة الأساسية، مما يؤدي إلى زيادة ضعفهم.

ويساورني القلق أيضا من أن الأطفال الذين يُزعم ارتباطهم بالجماعات المسلحة، ولا سيما تلك التي تستخدم أساليب العنف المفرط، لا يزالون محتجزين في ظروف قاسية، وفي كثير من الأحيان دون تهم لفترات طويلة. وعلى الرغم من وجوب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة، لا بد لنا أيضا ألا ننسى ضرورة أنه ينبغي التعامل مع الأطفال الذين جُندوا بوصفهم

ضحايا في المقام الأول، وأنه لا ينبغي استخدام الاحتجاز إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة. وأعتقد اعتقادا راسخا بوجوب أن تكون إعادة التأهيل وإعادة الإدماج – وليس العقاب – في صلب الجهود التي نبذلها عند التعامل مع الفتيات والفتيان المُجندين.

وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذه المسائل إذا أردنا أن ننهض بمسؤولياتنا القانونية والأخلاقية. وتمثل الالتزامات التي قطعتها أطراف النزاع مؤخرا بارقة أمل في هذا الصدد. فقد تم اعتماد خطط عمل في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي ونيجيريا. ويمثل التنفيذ الكامل من جانب حكومة السودان لخطة عملها والتقدم المحرز في حماية الأطفال الذي تحقق عن طريق عملية السلام في كولومبيا دليلا على ما يمكننا أن نحققه عندما تتلاقى الإرادة السياسية والدعم الدولي. وشرعت حكومة العراق في وضع خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الحشد الشعبي، وأنشأت قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن وحدة لحماية الطفل في مقر قيادتها. وبتصديق حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٧ على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، اقتربنا بواقع دولة واحدة من تحقيق التصديق العالمي على البروتوكول.

واستمرت مبادرات دول أعضاء معينة، مثل المؤتمر الوزاري الذي نظمته فرنسا لإحياء الذكرى السنوية العاشرة لمبادئ والتزامات باريس، وتأييد ١٥ دولة لإعلان المدارس الآمنة في العام الماضي، واعتماد مبادئ فانكوفر، في تسليط الضوء على حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وحفز الدعم لهذه الخطة الهامة. وأعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب علينا أن نبني على ذلك التقدم من أجل الانتقال إلى مرحلة الوقاية.

إن التقاعس عن تحمل هذه المسؤولية الجماعية لا يعرض الفتيان والفتيات للخطر فحسب، بل قد يحد من قدرة المجتمعات على التغلب على النزاعات وبناء السلام. ولا بد أن يكون منع الانتهاكات بحق الأطفال جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية للتوصل إلى تسويات سلمية والمحافظة عليها.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن أعلن أنه في أعقاب البيان الرئاسي S/PRST/2017/21، الذي اعتمده المجلس خلال مناقشة العام الماضي المفتوحة (انظر S/PV.8082)، بدأ مكتبي عملية تشاورية مع شركاء الأمم المتحدة من أجل تجميع الممارسات الجيدة ووضع توجيهات عملية بشأن إدماج المسائل المتعلقة بحماية الطفل في عمليات السلام. ويسرني أنني أستفيد من دعم حكومة السويد في هذا الصدد، وأود أن أشكر رئيس الوزراء لوفين على ذلك.

وستهدف الأدوات التي سيتم إنشاؤها نتيجة لذلك إلى تعزيز قدرتنا على إدماج مسائل الأطفال في هذه العمليات لتوفير ضمانات مبكرة لحماية الأطفال وإعادة إدماجهم، وهو ما قد يساعد أيضا في بناء الثقة بين الأطراف المتفاوضة. ومما يشجعني أيضا العملية التي تضطلع بها حكومة السودان لوضع استراتيجية وطنية واسعة النطاق لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بناء على المكاسب التي تحققت في خطة عملها. وتكرار تلك المبادرة على مستوى الحكومات، وكذلك الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، يمثل استراتيجية واعدة لتعزيز إنشاء هيكل لحماية الطفل، يركز على الوقاية ويضمن اتباع النهج والمعايير المشتركة.

وأخيرا، فإن القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي اتخذه المجلس قبل بضع دقائق، يوفر للجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل حيزا سياسيا للعمل مع أطراف النزاع في مرحلة مبكرة، وبالتالي فهو يشكل معلما بارزا في رحلتنا المشتركة نحو جعل الانتهاكات بحق الأطفال شيئا من الماضي.

كما يتطلب المضي قدما نحو مرحلة الوقاية توفير الموارد الكافية. لقد تم رسميًا تسريح أكثر من ٠٠٠ ١٠ طفل من

القوات أو الجماعات المسلحة في العام الماضي، في حين استفاد أكثر من ١٢ ٠٠٠ طفل من المتضررين من النزاع من دعم إعادة الإدماج الذي تقدمه اليونيسف وشركاؤها. ومُنح أولئك الفتيان والفتيات الـ ١٢ ٠٠٠ فرصة للتغلب على ماضيهم المؤلم ولكي يصبحوا قوى مناصرة للسلام داخل مجتمعاتهم.

بيد أن العديد من الأطفال الذين كانوا مرتبطين بأطراف في النزاع تركوها من خلال قنوات غير رسمية. ويعيشون غالبا في حالة من الضعف الشديد، وهم في أمس الحاجة إلى الدعم. ويجب أن نكفل تزويد الجهات الفاعلة في الميدان بتمويل مرن ومستدام ويمكن التنبؤ به لتمكينها من تلبية الاحتياجات الفورية في مجال إعادة الإدماج ومواصلة تلك الجهود. وأنا أعمل حاليا مع اليونيسف وغيرها من الجهات الفاعلة لحماية الطفل من أجل الاستمرار في نشر هذه الفكرة. وسيستمع المجلس اليوم إلى يني لوندونيو التي ستتكلم عن تجربتها مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وعن آرائها العامة بشأن احتياجات إعادة الإدماج من وجهة نظر تلك الجماعة.

وبالمثل، هناك حاجة إلى الاستمرار في إعطاء الأولوية لقدرات حماية الطفل بغية تحويل والموارد والفرص إلى نتائج، بما في ذلك عن طريق طلب القدرات الكافية في ولايات عمليات السلام ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أشعر بالتفاؤل لأن الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، تعزز قدراتها على حماية الأطفال. وأتطلع إلى العمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى على مدى الأشهر القادمة من أجل تعزيز أطر حماية الطفل.

وأخيرا، فإن مستوى وخطورة الانتهاكات التي تملأ صفحات أحدث تقرير سنوي للأمين العام (S/2018/465) هما بمثابة تذكير بأنه يجب علينا العمل بصورة منسجمة لتغيير مجرى التاريخ. ولا يمكننا أن نواصل تعريض أثمن مواردنا للخطر بعدم اتخاذ إجراء، بل يجب أن نزيد جهودنا لإيجاد أدوات وقائية والاستفادة من إعادة الإدماج استراتيجيا من أجل كسر حلقة العنف والتصدي للطابع العابر للحدود للانتهاكات من خلال زيادة التعاون.

بدأت بياني برسم صورة قاتمة للعديد من حالات النزاع – وكان بوسعي ذكر المزيد منها. ومع ذلك، يجب ألا نترك هذه القاعة اليوم في يأس. إن القرار المتخذ اليوم هو خطوة أخرى في تعزيز الإطار الذي يوفره المجلس لحماية الطفل، والذي يتيح لنا أدوات للانخراط بطرق كان لا يمكن تصورها قبل سنوات قليلة. وقدرتنا على تفعيل تلك الأدوات بصورة مشتركة هي التي ستقرر مصير آلاف الأطفال، وفي نهاية المطاف، ما إذا كان بوسعنا الاقتراب من القضاء إلى الأبد على استخدام واستغلال الأطفال في النزاعات المسلحة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة غامبا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فور.

**السيدة فور** (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني أقدّر الالتزام الثابت لأعضاء مجلس الأمن تجاه محنة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

اليوم، يعيش واحد من كل أربعة أطفال في أحد البلدان المتضررة من النزاعات أو الكوارث. وكما تشير الإحصاءات المفصلة في تقرير الأمين العام (S/2018/465)، فإنّ واحدا من كل أربعة أطفال رقم يستعصي غالبا على الفهم، حتى تلتقي، كما التقيت أنا، بالأطفال والشباب الذين مزقت النزاعات حياتهم، كما هو الحال في اليمن ومالي وجنوب السودان، على سبيل المثال. إنّ الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والأمراض، يتعرضون لخطر التشويه أو القتل بسبب الألغام الأرضية أو جراء تعرض المدارس والمستشفيات للهجمات؛ ويتعرضون إلى العنف القائم على نوع الجنس ويجندون للقتال؛ ويفقدون الأمل ليس في مستقبلهم فحسب بل في مستقبل بلدانهم.

إنّ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لا تدخر أي جهد لمؤازرة هؤلاء الأطفال. في العراق مثلا، قمنا بإيصال اللوازم المنقذة للحياة مثل الماء والحصص الإعاشية الجاهزة للأكل إلى ١,٣ مليون من الأطفال المتنقلين، وقدمنا الدعم النفسي والاجتماعي لحوالي ٠٠٠ ٤٠٠ طفل في العام الماضي. وفي جنوب السودان، قدمنا إلى المستلزمات الصحية والتغذوية وخدمات المياه والنظافة ٠٠٠ ٧٨٠ طفل دون سن الخامسة، ووفرنا لهم خدمات الصحة والتعليم والحماية. وبالعمل مع شركائنا نحرز أيضا تقدما في إطلاق سراح الأطفال من الجماعات المسلحة والقوات المسلحة، وندعم إعادة إدماجهم. وفي العام الماضي، أعيد إدماج ٠٠٠ ١٢ طفل في مجتمعاتهم المحلية. فعلى سبيل المثال، في جمهورية أفريقيا الوسطى تلقى حوالي ٠٠٠ ٣ طفل خدمات الرعاية المؤقتة والدعم النفسي والاجتماعي وجمع شمل الأسر. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عملت اليونيسيف مع الشركاء الآخرين من أجل إطلاق سراح أكثر من ٢٠٠ ٣ طفل من قبضة الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم، وحتى الآن أفرجت القوات والجماعات في جنوب السودان هذا العام عن ٨٠٦ أطفال وهم يتلقون الآن خدمات إعادة الإدماج.

يجب أن نستمر في عملنا. وشهد العام الماضي ٠٠٠ ٢١ من حالات الانتهاك ضد الأطفال تم التحقق منها، وهذه زيادة كبيرة عن العام الذي قبله، وتعرض المزيد من الأطفال للقتل أو التشويه. وهناك المزيد من الشباب الصغار الناجين من الاغتصاب؛ وجند المزيد منهم للقتال؛ وتعرض المزيد منهم للاختطاف. هذه هي الأرقام التي جرى التحقق منها فقط. إن أفرقتنا في الميدان تعلم أن عدد الانتهاكات في الواقع أعلى من ذلك بكثير.

نحن أعضاء المجتمع العالمي، يجب أن نسأل أنفسنا ما الذي سيحدث لحياة هؤلاء الشباب في الأجلين القصير والطويل على حد سواء. إن حياة هؤلاء الأطفال في الأجل القصير تتعرض مباشرة للخطر ليس من العنف فحسب، بل أيضا من انهيار الخدمات الأساسية. ففي اليمن، قمت بزيارة مستشفيات يعمل فيها موظفون لم تُدفع لهم رواتب منذ سنتين.؛ ولا يوجد فيها ما يكفي من أجهزة التنفس والأدوية؛ وتحمل فيها الأمهات أطفالهن الشاحبين الذين يعانون من سوء التغذية الحاد؛ ويسدي فيها العاملون في مجال الرعاية النفسية الاجتماعية المشورة للأطفال لتهدئة روعهم بسبب الفظائع التي شهدوها وتذكروها.

هذه التكاليف المباشرة للنزاع تقترن بعواقب طويلة الأجل. إن لم نفلح في منع الانتهاكات ضد الأطفال اليوم، فلن نفلح في منع العنف ضد الأطفال غدا. سوف ينشأ أطفال اليوم معتبرين أعمال العنف والنزاع مسائل طبيعية ومقبولة وحتمية. علينا أن نفكر في الأطفال الذين نشأوا ولم يعرفوا سوى الحرب. فالطفل السوري الذي يبلغ السابعة من العمر لم يعرف في حياته السلام أبدا. والمراهق الأفغاني لم يعرف أبدا أفغانستان التي تنعم بالسلام. دعونا ننظر فيما عاناه ولايزال يعانيه أطفال جنوب السودان، وهم يحتفلون اليوم بالسنة السابعة لاستقلال بلدهم. كيف نُعدُّ الأطفال ليصنعوا السلام في المستقبل إذا لا يعرفون حتى ما هو السلام؟

إننا إذ نجدد نداءنا بوقف هذه النزاعات، ندعو أيضا إلى عدم التسامح مطلقا إزاء جميع الانتهاكات ضد الأطفال، تلك الانتهاكات التي تؤجج المظالم التي تشعل النزاعات وتديمها عبر الأجيال؛ وانتهاكات كشن الهجمات على المستشفيات والمدارس، هي التي تحملنا على أن ندعو مرة أخرى الدول إلى إقرار إعلان المدارس الآمنة وتنفيذه؛ ويجب أن تتوقف الانتهاكات من قبيل الاستهداف المتعمد للأطفال، والانتهاكات مثل احتجاز الأطفال لانتمائهم إلى الجماعات المسلحة أو القوات المسلحة. ونثني على قرار المجلس القوي ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي اقترحته السويد، بشأن هذه المسألة. ففي كثير من الأحيان، يُسجن هؤلاء الأطفال مع الكبار وبدون تمثيل قانوني، وبدون محاكمة

وبدون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، أو الاتصال بأفراد الأسرة، كل هذه الأمور تتعارض مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

من الممكن إحراز تقدم. ففي هذا اليوم، أطلق الجيش النيجيري سراح ١٨٣ طفلا، و ١٧٥ من الفتيان و ٨ فتيات، لترعاهم اليونيسيف. لقد كان هؤلاء الأطفال محتجزين لارتباطهم المزعوم بجماعة بوكو حرام. وكان إجراء اليوم نتيجة للجهود المضنية التي بُذلت والمشاركة للإفراج عنهم. بينما نعمل على إطلاق سراح المزيد من الأطفال، يجب علينا أيضا أن ندعم اليافعين، لا سيما أثناء إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. الوصم غالبا ما يكون أكبر العوائق. إننا نواجه أسئلة صعبة أثناء إعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم المحلية. كيف ينظر المجتمع المحلي إلى الطفل الذي كان مشاركا في الغارة التي قتلت عضوا في ذلك المجتمع المحلي، أو الفتاة التي اختطفتها أو اعتدت عليها مجموعة مسلحة ولم تلتحق أبدا بالمدرسة. يجب علينا أن نستثمر في الحلول المحلية التي تعالج مخاوف المجتمع المحلي وشواغله، مع إتاحة الفرصة لهؤلاء الأطفال ليعيشوا الحياة الطبيعية التي يستحقونها، بما في ذلك من خلال التعليم الجيد، والتدريب على مهارات الحياة ومهارات العمل والدعم النفسي – الاجتماعي.

نعتقد أيضا أن حماية الأطفال ودعم حقوقهم جزء أساسي في أي عملية سلام، ولهذا السبب نرحب بطلب المجلس الأخير المتمثل في إطلاق عملية لحشد التوجيهات وأفضل الممارسات المتعلقة بإدخال حقوق الأطفال في مفاوضات السلام. في الفلبين، على سبيل المثال، عملت اليونسيف، طيلة العقد الماضي، بشكل وثيق مع قادة جبهة مورو الإسلامية للتحرير للإفراج عن أكثر من ١ ٨٥٠ طفلا من صفوف الجبهة والشروع في إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. ويشمل ذلك رفع مستوى الوعي لدى القادة وأفراد المجتمع المحلي لإنهاء تجنيد الأطفال، وتقديم الدعم لهم وتوفير التعليم، وخطط تدخل الأسرة لإطلاق سراحهم. فهذه العملية لم تؤدِّ فقط إلى شطب الأسماء من تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٧ (S/2017/821)؛ بل الأهم من ذلك، ساعدت على استئناف مفاوضات السلام وساعدت على استئناف حياة الشباب.

أما في مالي، فقد أصبح الأطفال أنفسهم دعاة سلام في مجتمعاتهم المحلية وازداد مستوى الوعي بحقوق كل طفل في الحماية، والتعليم، وتسجيل المواليد، والصحة. وفي العام الماضي، قامت اليونيسيف بتدريب ٣١٠ أطفال بوصفهم سفراء سلام ينتقلون من باب إلى باب في المجتمعات المحلية الضعيفة من أجل تعزيز الحوار، وبناء السلام، وأهمية الإبقاء على الأطفال والشباب في المدرسة، خاصة الفتيات، وفي هذا العام، وفي إطار اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ساعدنا في تدريب ٢ ٥٠٠ شاب بغية تعزيز السلام في المجتمعات الرعوية والزراعية، وكان ذلك من خلال عقد الاجتماعات المحلية والمناقشات والبرامج الإذاعية، ووسائط التواصل الاجتماعي. هذان مثلان يبرهنان على أن الأطفال والشباب ليسوا فقط متلقين سلبيين لجهود السلام والمصالحة، بل على قيامهم بدور قيادي في هذه الجهود.

لكن مع ازدياد عدد النزاعات وضراوتها، يفلت آلاف الأطفال من شبكات الأمان في جميع أنحاء العالم. ويجري استهداف المدنيين والمجتمعات المحلية على نطاق لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. والعواقب المترتبة على الانتهاكات صغيرة، هذا إن فُرضت على الإطلاق.

وبما أن معظم النزاعات الرئيسية تسبب بها النزاعات السياسية وتطيل أمدها، فإن التصدي لها يتطلب بناء الإرادة السياسية، لأن الإرادة السياسية تعمل على زيادة الموارد التي تصل إلى الأطفال والشباب وتمدهم بالدعم الذي يحتاجون إليه، وبناء رأس المال البشري الذي يتطلبه كل مجتمع لرسم مستقبل قادر على التكيف والاستدامة؛ يجب أن تسود الإرادة السياسية الآن لإنهاء الانتهاكات ضد الأطفال. ينبغي أن تتوفر الإرادة

السياسية لدى جميع أطراف النزاع للتقيد بالقانون الإنساني والمبادئ الإنسانية، ليس بوصفها ضربا من الأحلام المثالية البعيدة المنال، بل بوصفها مسارا عمليا وضروريا للوصول إلى مستقبل أفضل. والأهم من ذلك، توفر الإرادة السياسية لإنهاء هذه النزاعات على جناح السرعة، ووضع السلام أولا من خلال وضع الأطفال أولا.

عندما نواجه تصاعد عواقب النزاعات على جيل من الأطفال لم يعرف السلام، عندها علينا، جميعا، أن نعمل من أجل الأطفال ومن أجل مستقبل عالمنا. مرة أخرى، أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي لإبراز هذه المسألة المهمة، وأتطلع إلى المداولات بشأنها.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة فور على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لوندونيو.

**السيدة لوندونيو** (*تكلمت بالإسبانية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن امتناني للفرصة التي أتاحها لنا مجلس الأمن للمشاركة في هذا المحفل الهام. وأتوجه بشكر خاص لحكومة السويد، التي وجهت لنا الدعوة وساعدتنا على السفر من كولومبيا، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

إنني أتكلم بصيغة الجمع حيث إنني أمثل مجموعة الاستشاريين الشباب المعنيين بالطفولة والمراهقة والنزاع المسلح، كما أتكلم بالنيابة عن الأطفال والمراهقين الذين يعانون من الاستغلال على نحو مأساوي جراء تجنيدهم والانتهاكات الجسيمة لحقوقهم على يد الجماعات المسلحة في أجزاء مختلفة من العالم.

وتحت شعار ”أصواتنا مهمة“، اتسع نطاق مجموعة الاستشاريين الشباب من خلال مبادرة منظمة المجتمع المدني ”بينبوستا“، وهي تعتمد على دعم الاتحاد الأوروبي، الذي انضم إلى الاعتراف بمنظمات أخرى ودعمها وتشجيعها، مثل منظماتأوكسفام إنترناسيونا و، وأومانيداد فيخينتي و و”التحالف ضد إشراك الأطفال في النزاع المسلح في كولومبيا“، وهيئة الرصد المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة في نيويورك. وفي حالتي الخاصة، فقد انضممت إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في سن ١٣ عاما. وقطعت الصلات معها في ظروف غريبة للغاية بعد أن شهدت القتال، وبعد أن خضت برامج مختلفة. واليوم أسعى للحصول على شهادة في القانون، وأنا الآن في فصلي الدراسي التاسع. ففي عام ٢٠١٤، أتيحت لي الفرصة للسفر إلى هافانا والمشاركة بوصفي ضحية للتجنيد في أحد الوفود في المحادثات بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي.

وأنا ممتنة للبلدان الممثلة في هذه القاعة على استعداد ممثليها للاستماع لي، حيث إن رسالتي موجهة أساسا إلى الدول المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات الرامية إلى الوقاية وحماية الأطفال والمراهقين.

وعلى نحو ما يذكر الأمين العام في تقريره،

> ”ينبغي أن يكون منع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من النزاع ضمن الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي... ويجب علينا بذل المزيد من الجهود من أجل التصدي لهذا التحدي بكفالة إدراج مسألة حماية الأطفال باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية شاملة لمنع نشوب النزاعات وحلها بهدف التمكين من إحلال السلام المستدام والتشجيع على إشراك الأطفال عن كثب أثناء إعداد تلك الاستراتيجيات“. (S/2018/465، الفقرة ١١)

وفي هذا الصدد، فإنني أتكلم كمدافعة عن التوصيات التالية.

من الضروري أن يتم إيجاد حل للأسباب الجذرية التي تضطرنا للانضمام إلى مثل هذه الجماعات، حيث إن معظم ماضينا قد اتسم بانتهاك حقوقنا، بما في ذلك الحصول على التعليم والرعاية الصحية والسكن والعمل، وسبل العيش لأسرنا والأمن والمشاركة في الحياة الثقافية والرياضية والترفيه، ضمن حقوق أخرى. ويساورنا بالغ القلق إزاء أن عدم تغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأسرنا ومجتمعاتنا المحلية يعوق بدرجة خطيرة اندماجنا الاجتماعي، مما يوفر وسيلة إغراء مستمر لانضمامنا إلى هذه الجماعات. ولذلك، فإننا نؤكد على أن السبيل الأمثل لمنع تجنيد الأطفال هو ضمان حقوقهم على أرض الواقع. وبالمثل، يجب على الحكومات أن تكفل تهيئة الظروف الأمنية اللازمة للحفاظ على سلامتنا البدنية والشخصية والنفسية. وللأسف، فإن العديد من الأطفال الذين قد نأوا بأنفسهم عن هذه الجماعات يواجهون حاليا مشاكل، بما في ذلك التهديدات التي يتلقونها عند العودة إلى مناطقهم المحلية، وغالبا ما يكون الدعم المؤسسي من الحكومة شحيحا أو منعدما.

كما أنه من الضروري، في المراحل المختلفة من عملية إعادة الإدماج، أن تتاح لنا الفرصة للإعراب عن رأينا وتحديد مسار حياتنا، مما يكفل مشاركتنا في وضع السياسات العامة المتعلقة بحقوقنا وتنفيذها. ويجب أن تراعي البرامج التعليمية التي تشمل الدعم النفسي، واكتساب المهارات، والتدريب الشامل خصوصياتنا وأن تقوم بإدراج نهج جنساني وعرقي يمكننا من ممارسة حقنا في التكامل، والإدماج الاجتماعي، والتعليم، والسكن، من بين أمور أخرى، في ظروف لائقة، مع احترام تطلعاتنا المهنية.

ومن المهم تناول الاحتياجات الخاصة للفتيات عند وضع برامج لإعادة الإدماج، نظرا لاختلاف الطريقة التي نتأثر بها عن تلك التي يتأثر بها الفتيان. ويجب أن نتذكر أنه، فيما يتعلق بإعادة الإدماج، لا يوجد نهج واحد مناسب للجميع في كل الحالات. كما نوصي بإدماج أسرنا في عملية إعادة الإدماج ومشاركتهم فيها، قدر الإمكان، مع محاولة إصلاح الروابط بينهم وبين المجتمع المحلي وإعادة بنائها وتعزيزها.

ومن المقلق أن تتعرض المدارس والمراكز التعليمية للضرر أو تحتلها جهات فاعلة مسلحة، مما يؤثر تأثيرا خطيرا على عملية تعلم الأطفال ومدى سلامتهم وسلامة أساتذتهم البدنية. وفي هذا الصدد، فإننا نطلب من الحكومات التي لم توقع بعد على إعلان المدارس الآمنة القيام بذلك، ونحن في انتظار رد مؤجل من كولومبيا، من بين بلدان أخرى، منذ عام ٢٠١٥.

وندعو الحكومات إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالأطفال والمراهقين، بما في ذلك حقهم في أن يعاملوا كضحايا وأن يحق لهم، بالتالي، الحصول على تعويضات كاملة. وفي حالات النزاع، عندما يتورط الأطفال في أعمال الجماعات المسلحة، تتم معاملة الكثير منهم معاملة الجانحين ويكونوا غير قادرين على اكتساب صفة ضحايا الجريمة وإدراجهم في برامج الحكومة لحماية الأطفال. بل على العكس من ذلك، ينتهي بنا المطاف في مراكز الاحتجاز. وجدير بالذكر أن كولومبيا قد سنت قانون الضحايا، مما يشكل إطارا قانونيا متقدما ومتطورا لحماية الضحايا. ويمكن أن يسهم هذا الإطار في تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما بين البلدان التي تواجه مشاكل مماثلة لضمان معاملة جميع الأطفال معاملة الضحايا في المقام الأول.

وأخيرا، فيما يتعلق بالتعويضات الكاملة، فإن العديد من زملائنا، للأسف، بعد الخروج من الجماعة بأكثر من ١٠ سنوات والاعتراف بانفصالهم عنها، لم يحصلوا على الموارد المستحقة لهم بموجب قانون الضحايا في كولومبيا. وبالتالي، من المهم أن تفي جميع الجهات الفاعلة الحكومية بالتزاماتها فيما يتعلق بالضحايا من الأطفال والمراهقين المعرضين للخطر. وإن لم يتحقق ذلك، فستتأثر طموحاتهم بشدة. وبالإضافة إلى ذلك، سيصبحوا ضحايا مرة أخرى ويظلوا عرضة للخطر.

ومرة أخرى، نحن ممتنون للاستماع إلى صوت الأطفال والمراهقين من ضحايا النزاعات المسلحة في هذا المحفل، ونأمل أن يتم النظر في ذلك. ونطلب إلى الحكومات ألا تعتبرنا مشكلة، بل أن تتيح لنا فرصة لإثبات قدراتنا الاستباقية التي تجسدها كيانات مثل مجموعة الاستشاريين الشباب في كولومبيا وما نقوم به. وأود أن أشدد على السعادة التي أشعر بها عند مشاطرة جميع الحاضرين تجربة شهدتها لمدة ١٣ عاما خلال عملي مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. والواقع أن الكثيرين منا يعيشون في مناطق نائية لا وجود للدولة فيها، ومن ثم فهي معرضة لخطر خوض هذه التجارب. وليس من الإنصاف أن يعتبر الأطفال تضحية أو جريمة، بدلا من اعتبارهم أملا في المستقبل. ونظرا لأنني حامل حاليا، أعتقد أن لدي مسؤولية إضافية تتمثل في تغيير عالمي وعالم ابنتي لكي تتمكن من العيش في عالم أفضل. وفي حين أن هذه مسؤوليتي، أعتقد أن الجميع هنا لديهم الأدوات للمساعدة على تشكيل حياة الأطفال الآخرين الذين لا صوت لهم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة لوندونيو على إحاطتها الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس وزراء السويد.

أود أولا أن أشكر الممثل الخاص غامبا والمديرة التنفيذية فور على إحاطتيهما الإعلاميتين إلى مجلس الأمن، اللتين كانتا هامتين، وفي بعض الأحيان، من الصعب الاستماع إليهما.

دعوني أيضا أوجه الشكر إلى يني لوندونيو على تقاسم قصتها الملهمة ومطالبها الملائمة.

فالطفولة ليست مجرد بداية لحياتنا، إنها أساسها. إنها الأساس الذي ننطلق منه لتحقيق كامل إمكاناتنا والأساس لمجتمعات سلمية ومزدهرة. وببساطة، فإن ضمان رعاية وسلامة وحماية الأطفال اليوم يمنع نشوب النزاعات غدا.

غير أننا لا نكاد نفعل ما يكفي لحماية أطفالنا. فحوالي ٣٥٠ مليون طفل يتضررون جراء النزاعات المسلحة اليوم. إنهم معرضون لخطر القتل أو التشويه. وهم معرضون لخطر الوقوع ضحايا للعنف الجنسي. إنهم معرضون لخطر عدم وجود مدرسة يتعلمون فيها سوى ما يتعلمون من الحرب: الضياع والخوف والكراهية والانتقام.

وفي حين أن الحاجة إلى فعل المزيد واضحة، فإن جهودنا المتضافرة تحدث أثرا. لقد تم، على مدى العقدين الماضيين، تحرير ٠٠٠ ١٣٠ طفل من أيدي الجماعات المسلحة. وفي السنتين الماضيتين، تلقى أكثر من ٠٠٠ ١٢ طفل مساعدة من الأمم المتحدة لإعادة الإدماج. وباتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) بالإجماع اليوم، فإننا لا نعزز برنامج الأطفال والنزاع المسلح بصورة أعم فحسب، بل إننا نمضي قدما ببرنامج المنع. ولأسلط الضوء على بعض الطرق التي يتم بها ذلك.

أولا، كثيرا ما يتم إغفال احتياجات الأطفال عند التفاوض على السلام. وبالفعل، قد يفتح الانشغال العالمي بشأن الطفل الباب أحيانا أمام إيجاد حلول جديدة. يركز قرار اليوم على الكيفية التي يمكن بها لبرنامج الأطفال والنزاع المسلح أن يكون جزءا لا يتجزأ من منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

ثانيا، يحدد القرار إطارا لإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. فنجاح عملية إعادة الإدماج يحقق المصلحة العليا للطفل والمجتمع. والقرار يجعل الطفل جزءا من الحل وليس جزءا من المشكلة.

ثالثا، يسلم القرار بأن حصول جميع الفتيات والفتيان على التعليم والرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة العقلية، في حالات النزاع أمر أساسي. وكذلك يميز القرار للمرة الأولى بين الفتيات والفتيان، ويبين أن احتياجاتهم وأوجه ضعفهم مختلفة.

رابعا، يربط القرار برنامج الأطفال والنزاع المسلح بأهداف التنمية المستدامة. فمن أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا يمكننا ترك أي طفل خلف الركب.

خامسا، يُنَص للمرة الأولى في قرارات المجلس على المبدأ المحوري المتمثل في أنه يتعين أن يعامل الأطفال في النزاعات المسلحة بوصفهم ضحايا في المقام الأول.

سادسا، يشدد القرار على المساءلة عن جميع الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال - وليس فقط أخطر الجرائم - وبالتالي يضع معيارا جديدا لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فلا يمكن أن تكون هناك استثناءات للإنسانية، ولا يمكن أن تكون هناك أي استثناءات من القانون الدولي الإنساني.

وأخيرا، يتناول القرار الحاجة ايضا إلى مراعاة آراء الأطفال. فيجب علينا الاستماع إلى الأطفال والاستماع إلى وجهات نظرهم، فضلا عن مقترحاتهم بشأن الحلول. وفي ذلك السياق، نظمت السويد، بالتعاون مع اليونيسيف والشركاء من المجتمع المدني، سلسلة من المشاورات المتعلقة بالأطفال في جميع أنحاء العالم مع التركيز على الأطفال كلاجئين وعوامل سلام، فضلا عن إعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين. كما إننا نظمنا مشاورات في السويد. وقد أسفر كل ذلك عن توصيات حيث كانت رسائل الأطفال إلينا، كصانعي قرار، واضحة وهي: توفير الأمن والسلامة؛ وتوفير الغذاء؛ وكفالة التعليم؛ وتوفير الرعاية للمرضى أو الجرحى؛ وقبل كل شيء، إنهاء الحرب.

لقد اتفقنا على قرار اليوم. ويتعين علينا الآن تنفيذه. تعمل الممثلة الخاصة، غامبا، مع الشركاء على وضع توجيهات وأدوات عملية لإدماج مسائل حماية الأطفال في عمليات السلام. وتتمثل مسؤوليتنا في المجلس في النظر في أثر النزاع على الأطفال في جميع أعمالنا وفي تجديد ولايات البعثات بضمان أن يكون لدى كل بعثة مستشارون معنيون بحماية الأطفال، وأن تشمل مناقشاتنا وجهات نظر الأطفال.

ولا يسعني أن أفكر في طريقة أفضل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع من أن نمنح الأطفال طفولة ملؤها الحب والأمان وأن نحميهم من ويلات الحرب. والأمر متروك لنا للارتقاء إلى مستوى مسؤولياتنا والوفاء بمطالب الأطفال. والأمر متروك لنا لنمنع نشوب نزاعات الغد بحماية الأطفال اليوم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لرئيسة وزراء أروبا، مملكة هولندا.

**السيدة ويفر - كرويس** (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد مملكة هولندا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، فضلا عن البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح.

وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمديرة التنفيذية لليونيسيف على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أن أعرب عن شكري للآنسة يني لوندونيو على تذكيرنا بأن مناقشة اليوم لا تقتصر فقط على الأرقام والاتجاهات الصادمة. في الواقع، وراء الإحصاءات أفراد حقيقيون يمكن تمكينهم لإحداث تغيير في أوضاع الحياة الحقيقية.

أود أن أسلط الضوء على ثلاثة عناصر اليوم: أولا، تآكل القانون الدولي الإنساني، وضرورة المساءلة؛ ثانيا، الأهمية الحيوية لحماية الطفل في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام؛ وثالثا، أهمية الأدوات القوية لكفالة ولاية فعالة وذات مصداقية وشفافة بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

أولا، في مناقشة العام الماضي المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PV.8082)، أعربت مملكة هولندا عن قلقها إزاء تزايد عدم احترام القانون الدولي الإنساني، ونفعل ذلك مرة أخرى اليوم. إن حدوث زيادة نسبتها ٣٠ في المائة في الانتهاكات الخطيرة على النحو المبين في ولاية برنامج الأطفال والنزاع المسلح في العام ٢٠١٧ أمر مروع. ويجب علينا معا أن نفعل كل ما في وسعنا فورا لتحويل اتجاه تيار التآكل في احترام القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك أيضا الالتزامات المتعلقة

بالصكوك الملزمة، مثل البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل، وبالتعهدات غير الملزمة قانونا مثل مبادئ باريس وإعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر بشأن حفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود.

يدعو القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي اعتمدناه اليوم، جميع الدول إلى وضع حد للإفلات من العقاب على أفظع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. والأهم من ذلك، يسلط التقرير الضوء على إسهام المحكمة الجنائية الدولية في محاسبة المسؤولين عن ارتكاب أخطر الجرائم. غير أنه لا يمكن إنكار الضغط القوي على المحكمة، الأمر الذي يجعل من المهم أن نقف بحزم ونقاوم بشدة جميع الجهود الرامية إلى إضعاف المحكمة، بما في ذلك عن طريق إدراج عبارات غامضة عن دورها. حماية السكان المعرضين لخطر الفظائع الجماعية هو هدف كل من المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن، وكذا منع نشوب النزاعات.

ثانيا، يجب على المجلس أن يركز كذلك على التدابير الوقائية في جميع مراحل دورات النزاع. وأشكر السويد، في ذلك الصدد، على تيسير قرار يتضمن مكاسب هامة. يسلم المجلس الآن بأن حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح ينبغي أن تكون جزءا من استراتيجيات حل النزاعات والحفاظ على السلام. إنه يقر بأهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وانتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن أهمية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في صياغة نهج متكامل لمنع نشوب النزاعات.

وما تزال مملكة هولندا على اقتناع بأنه يجب بذل المزيد من الجهد. ومن الأهمية بمكان أن يستمع المجلس بعناية إلى شهادات السيدة لوندوني وأمثالها. ويعطي التقدم الملحوظ في كولومبيا مبررات مقنعة للكيفية التي يمكن بها تعميم مراعاة حماية الأطفال وإيلاء الأولوية لتمكين المسائل المتعلقة بالأطفال في عمليات السلام من الإسهام في تحقيق السلام الدائم.

وتتعلق نقطتي الثالثة بأهمية توفير أدوات ناجعة لضمان ولاية تتسم بالفعالية والمصداقية والشفافية. وقد زودت الولاية المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بأدوات ذات تأثير واضح وملحوظ في الميدان. وتشمل تلك الأدوات آلية للرصد والإبلاغ والتقرير السنوي للأمين العام ومرفقاته، علاوة على قائمة بالأطراف المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة.

ومن المهم أن نتذكر أن المجلس قد شدد في قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) المتخذ قبل ١٣ عاما على أهمية توفير المعلومات الموضوعية الدقيقة الموثوق بها والحسنة التوقيت كي تظل تلك الأدوات فعالة. وتمكّن المعلومات الحسنة التوقيت المجلس من العمل على النحو المناسب والسريع. وفي ذلك الصدد فإن زيادة وتيرة الاستنتاجات في إطار الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ونشر التقرير السنوي للأمين العام في الوقت المناسب يكتسيان أهمية حاسمة. ولا يمكن الحصول على المعلومات الدقيقة إلا بوجود ما يكفي من الجهات الفاعلة في الميدان للإبلاغ عن الانتهاكات والتحقق منها، فضلا عن ضمان وصول تلك الجهات على النحو المطلوب.

وتشمل المعلومات الموضوعية والموثوقة توفُّر الشفافية في معايير الإدراج في القائمة. ويتيح ذلك إجراء حوار هادف ويضمن مصداقية الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح فضلا عن كفالة حيادها.

وتتسم هذه الولاية بالتفرد من حيث فعاليتها وهي تحدث تغييرا ملحوظا في حياة الأطفال المتضررين من النزاع. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية مستمرة عن وضع حد لمحنة هؤلاء الأطفال، كونها أمرا غير مقبول. وتُعدُّ مملكة هولندا، بصفتها عضوا في المجلس وغيره، شريكا ملتزما في هذا المسعى.

**السيدة هيلي** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئ السويد على رئاستها، وأشكر الوفد الروسي على قيادته للمجلس في شهر حزيران/يونيه. وأود أن أشكر

رئيس وزراء السويد على عقد هذه المناقشة الهامة للغاية. وأشكر السيدة فور والسيدة غامبا على قيادتهما. ولا شك أن القصة التي روتها السيدة لندوني ملهمة، وأرحب بها إلى منتدى الأمهات. ولن يتسنى لها أبدا معرفة ما يعنيه التخلص نهائيا من الشعور بالقلق. ولا شك أنها صوت الحق الآتي في الوقت المناسب لمساعدتنا في هذه المسألة، وأود أن أشكرها على ذلك.

لقد مر أكثر من عقدين من الزمان على إنشاء مجلس الأمن الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وفي غضون ذلك الوقت نشأ جيل كامل في حين قَدِم جيل جديد تماما إلى هذا العالم. وتزيد نسبة الشباب دون سن الخامسة والعشرين في البلدان المتضررة من النزاعات على نسبة ٦٠ في المائة من مجموع السكان. وهذا يعني أن هناك جيلا كاملا من الأطفال قد عاش في أوضاع النزاع طيلة حياته في تلك البلدان. وهؤلاء هم الأطفال نفسهم الذين سيتولون المسؤولية عن بلدانهم يوما ما. وسيتولى بعضهم المسؤولية عن اتخاذ القرارات المستقبلية المتعلقة بالسلام والأمن. ولذا فإن علينا أن نُعنى بالطريقة التي سينشأ بها الجيل القادم.

وقد زرت في موسم الخريف الماضي بعض الأسر المشردة من جراء العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث نعلم أن القوات المسلحة ما تزال تنسق مع الجماعات التي تجند الأطفال الجنود وتستغل الفتيان والفتيات لأغراض جنسية. واستنادا إلى ذلك جلست وتحدثت مع نساء كونغوليات لأستمع إلى قصص حياتهن، وحدّقت إليهن مباشرة في أعينهن وأمسكت بأيديهن والتقيت بأطفالهن. ومن المحزن أنهن حكين القصص ذاتها عن غلبهن وانكسار خاطرهن ومعاناتهن.

ومن بينهن التقيت امرأة تدعى أنجليك، وهي أم لسبعة أطفال. وكانت قد تعرضت للاغتصاب في حادثتين مختلفتين وقعتا أثناء هجمات عنيفة. ولأنها لم تكن قادرة على مواجهة الصدمات النفسية، فقد هجرها زوجها لتتولى رعاية أطفالها لوحدها. ولأنني أم أيضا، فقد رغبت في فهم الطريقة التي تواجه بها تلك الصدمة ومعرفة ما تحكيه لأطفالها وهي في أشد المعاناة من الألم. وقد علقت إجابتها بذهني منذ ذلك الحين. فهي تقول لأطفالها أن يبقوا معها في المخيم وأن يعيشوا المعاناة ذاتها معا ما داموا أسرة واحدة. وتحذر أطفالها من مغادرة المخيم لأنهم سيختطفون ويجبرون على القتال. وتحذر بناتها من مغادرة المخيم أيضا لأنهن سيغتصبن. ويضاف إلى ذلك كله حرمان أطفالها من المنزل والمدرسة وأي خيارات أو أمل لهم في المستقبل.

وقد تفاجأت للإجابة عندما سألت إنجليك ونساء أخريات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان: ما الذي ترغبون فيه أكثر؟ فلم تكن إجابتهن تحسين الظروف المعيشية أو توفير المزيد من الغذاء أو غيره من الأشياء المادية. بل كانت الإجابة هي أن يتمكن أطفالهن من الذهاب إلى المدرسة للحصول على التعليم. فهن لا يردن لأطفالهن أن يصابوا بالملل وأن يصبحوا عرضة للعنف وجزءا من دوامة النزاع التي لا نهاية لها. وأردن أن يذهب أطفالهن إلى المدارس وأن تتاح لهم الفرصة للعيش في حياة أفضل.

ومن الضروري أن نستمع إلى هؤلاء الأمهات. ولا شك أن تعليم الأطفال الفارين من العنف استثمار في استقرار البلدان في المستقبل. ولئن عجزنا عن تحقيق ذلك، سينشأ هؤلاء الأطفال محرومين من المهارات والتعليم فيصبحوا ناقمين. وبذلك، فهم أهداف رئيسية للتجنيد من جانب المتطرفين والجماعات المسلحة، وهكذا تستمر دوامة العنف. ولئن تقاعسنا عن العناية بالطريقة التي تتم بها تنشئة هؤلاء الأطفال في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا، فربما تتعين علينا مواجهتهم وقد كبروا في ميادين القتال. ولا شك أن التعليم وسيلة للتعافي من النزاع ولمنع نشوبه في المستقبل.

وتفخر الولايات المتحدة بكونها رائدة في توفير الموارد التعليمية وتدريب القوى العاملة وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لما

يزيد على ٥٠,٢ مليون من الأطفال والشباب في ٥١ بلدا، بمن في ذلك ١١,٨ مليون طفل يعيشون في ظل الأزمات والنزاعات. ونواصل العمل في مالي مع الحكومة لإلحاق ما يزيد على ٥١٠٠ من الأطفال والشباب في برنامج التعليم المعجّل. ونعمل بالشراكة أيضا مع المنظمات غير الحكومية المحلية لتوفير الكتب والطاولات واللوازم التعليمية، علاوة على زيادة مشاركة الآباء في تعليم أطفالهم. وفي الأردن أيضا نساعد الحكومة على مواجهة التحديات الناشئة عن التدفق الجماعي للاجئين السوريين. وتعهدت الولايات المتحدة بتوفير ٢٣٠ مليون دولار لبناء ٢ ٠٠٠ قاعة دراسية جديدة وتجديد٢٥٠ مدرسة.

ويقينا أن الولايات المتحدة لا تعمل لوحدها في ذلك المجال. فقد انضمت إلينا بلدان أخرى في دعم آليات جديدة ومبتكرة من قبيل ”لا يمكن إرجاء التعليم“ التي تديرها اليونيسيف، وهي أول صندوق عالمي مخصص للتعليم في حالات الطوارئ الإنسانية والأزمات الطويلة الأمد.

غير أن إجلاس الأطفال حول الطاولات في الفصول الدراسية يتطلب ما هو أكثر من ذلك، إذ لا يمكننا أن نتوقع أن يركز الأطفال ويتعلمون بعد معاناتهم من شدة الآلام والعنف. بل يعاني الأطفال الذين فروا أو أُفرج عنهم من قبل الجماعات المسلحة في بلدان مثل جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية من صدمات أشد من جراء الفظائع التي لا توصف والتي أجبروا عليها.

وتجب على مجلس الأمن مساءلة الحكومات عن الطريقة التي تعامل بها الأطفال أثناء النزاعات الدائرة وفيما بعدها. ولا يمكنها تجاهل الأذى الذي لم يسبق له مثيل لوجدان الأطفال وعقولهم. ولأجل تحقيق السلام المستدام، فلا مناص من أن تولي خطط تحقيق الاستقرار الأولوية اللازمة لتوفير التعليم الأساسي والدعم النفسي والاجتماعي لجميع الضحايا من الفتيان والفتيات – بمن فيهم الأطفال من مواليد العنف الجنسي.

ففترة الطفولة قصيرة، وليس الوقت في صالح الضحايا من الأطفال في حالات النزاع. وترحب الولايات المتحدة بهذه المناقشة. ونؤيد اتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) ونحث زملاءنا على فعل المزيد لإنقاذ الأجيال الجديدة من آلام النزاعات المسلحة والصدمات النفسية التي تسببها. وينبغي ألا تحدد الحياة التي تسودها النزاعات والعنف مستقبل الأطفال. وإن من حق جميع الأطفال أن تتاح لهم الفرصة للنماء والازدهار.

**السيد دولاتر** (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أتقدم بأحر الشكر للرئاسة السويدية للمجلس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن جدول الأعمال الأطفال والنزاع المسلح الذي نوليه أولوية مطلقة.

كما أود أن أشكر الرئاسة السويدية على توجيه هذا القرار الهام الذي اتخذناه للتو (القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)). وإنه لامتياز نادر أن يشرفنا رئيس وزراء السويد هنا لترؤس هذه المناقشة الجوهرية.

وأخيراً، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فيرجينيا غامبا، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، هنرييتا فور، وياني لوندونيو على إحاطاتهم الملهمة والمفيدة. وبشكل أعم، أود أن أشكر جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما من المجتمع المدني، التي تعمل كل يوم في الميدان لحماية الأطفال. فهي تستحق منا التقدير والدعم.

وأشير إلى الزيادة المقلقة في عدد انتهاكات حقوق الطفل، التي يجب أن تؤدي بنا إلى البقاء في حالة تعبئة أكثر من أي وقت مضى والاستفادة على أفضل وجه من الأدوات الثمينة التي اعتمدها المجلس. وفي إطار الطريقة المقترحة من وزير الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية، جان – إيف لو دريان، خلال المناقشة المفتوحة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي (انظر S/PV.8082)، سأحدد عدة مجالات جديدة للعمل في الأشهر القادمة.

أولاً وقبل كل شيء، بعد أكثر من ٢٠ عاماً على وضع جدول الأعمال، فإن الأدوات التي اعتمدها مجلس الأمن أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنظر إلى الزيادة في عدد انتهاكات حقوق الطفل. ويبين تقرير الأمين العام (S/2018/465) زيادة ملحوظة في عدد الانتهاكات في عام ٢٠١٧، مع أكثر من ٢١ ٠٠٠ حالة جرى التحقق منها وبعض المناطق، مثل أفغانستان أو الصومال، التي لا تزال مصدر قلق بالغ.

غير أن هناك بعض التطورات المشجعة، مثل إخراج الأطفال من الجماعات المسلحة في كولومبيا، والتوقيع على خطط عمل جديدة في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا، وإطلاق سراح ما مجموعه أكثر من ١٠ ٠٠٠ من الجنود الأطفال. تدعو هذه النجاحات إلى مواصلة أكثر من ٢٠ عاماً من جهود المجلس والجهات الفاعلة على أرض الواقع.

أولاً، إن الولاية المسندة إلى الممثلة الخاصة للأمين العام للدخول في حوار مع الأطراف والحصول على التزامات محددة منها، ولا سيما من خلال خطط العمل، ذات أهمية قصوى في هذا السياق. من المؤكد أن هذا العمل الميداني، الذي يجري بالتنسيق الوثيق مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، هو عمل صعب ولكنه ضروري تماماً. وشأنه شأن آلية الرصد والإنذار، يجب أن يظل هذا العمل في صميم جدول الأعمال.

ثانياً، على نحو ما أكدنا جميعاً في الاجتماع المعقود بصيغة آريا في أيار/مايو الماضي، يجب أن تكون خطط العمل تلك شاملة وأن تعمل على القضاء على جميع الانتهاكات الجسيمة. ولا بد أيضاً من تقييم تنفيذها في ضوء كل هذه الانتهاكات.

ثالثاً، من الضروري توافر الموارد الكافية لدى عمليات حفظ السلام. يؤدي المستشارون في مجال حماية الأطفال دوراً حاسماً، كما يتبين كل سنة في تسريح الأطفال عقب الجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن خلال الدور المركزي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في التوقيع مؤخراً على خطة العمل الجديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

رابعاً، نودّ أيضاً أن نشيد بعمل السويد بصفتها رئيساً للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، الذي يضطلع بدور رئيسي.

وأخيراً، تم إنشاء إطار معياري – إطار دستوري لحماية الأطفال – والعمل على تطويره مستمر. ولذلك نحض الدول الأعضاء التي لم تصدّق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة على أن تفعل ذلك؛ وعلى إقرار التزامات باريس لحماية الأطفال من التجنيد غير المشروع أو استخدامهم من قبل القوات أو الجماعات المسلحة، والقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس)، التي هي مرجعية لجميع الجهات الفاعلة، لا سيما في الميدان، وإعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، التي تكمّل مبادئ باريس التأسيسية. هذه المجموعة من الأدوات كاملة وقابلة للتنفيذ، وستصبح في نهاية المطاف عالمية.

وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نضاعف جهودنا لتحسين حماية الأطفال من خلال إجراءات تتراوح من المنع إلى إعادة الإدماج. إن النزاعات تتطور، وكذلك الأساليب التي تستخدمها الأطراف المتحاربة. إن القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) الذي اتخذه المجلس اليوم، والذي عملت فرنسا عليه عن كثب مع السويد ومع جميع أعضاء المجلس، يوفر عدداً من الاستجابات التنفيذية الهامة في هذا الصدد. وأود أن أشير إلى مجالات العمل الستة التالية.

أولاً، يجب علينا التصدي للطابع العابر للحدود للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. ولذلك سيكون من الضروري مكافحة

الانتهاكات ضد الأطفال في سياق الاتجار وتعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد.

ثانياً، يجب أن نكفل زيادة فعالية المنع، بما في ذلك من خلال زيادة الوعي وضمان الحصول على التعليم في المدارس المحمية من الهجمات. كما سيكون مفيداً للغاية إجراء تحليل مفصّل لأساليب التجنيد التي تستخدمها الجماعات المسلّحة من غير الدول والعمل على نظم الإنذار المبكر.

ثالثاً، إننا ندرك جميعاً أنه من الضروري تعزيز آليات إعادة الإدماج على نحو مستدام عندما يتم تسريح الأطفال.

رابعاً، لا بد من النظر بعناية في الاحتياجات المحددة للفتيات من أجل الحيلولة دون تعرضهن للوصم، واعتماد نهج جنساني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

خامساً، يجب أن نكفل الامتثال الكامل لحقوق الطفل والمعايير الدولية المنطبقة من أجل إنهاء الاحتجاز غير القانوني للأطفال.

سادساً وأخيراً، إن تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب هو أفضل طريقة للمنع. إن دور العدالة الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، مهم جداً في هذا الصدد.

وعلينا أيضاً واجب العمل على زيادة التوعية العامة في المجلس. وأقترح استخدام الصحافة والبيانات الصحفية بانتظام للقيام بذلك.

إن حماية الأطفال وحقوقهم ليست التزاماً أخلاقياً شاملاً فحسب بل وأحد الشروط الأساسية لتحقيق السلام الدائم. يجسّد الأطفال الأمل في المصالحة والتعمير، على نحو ما أشير بحق. لذلك يجب أن تسود مصالح الطفل الفضلى في كل مكان ولا بد من الاستماع إلى أصوات الأطفال. يجب احترام حقوقهم. يعلم المجلس التزام بلدي المستمر والتاريخي بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وقد باتت فرنسا أكثر تصميماً من أي وقت مضى على العمل من أجل تعزيز عملنا الجماعي.

**السيد أليمو** (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نحن ممتنون للسويد على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى قيادتها للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويسرنا جداً أن نراكم، سيدي رئيس الوزراء، وأنتم تترأسون هذه المناقشة، الأمر الذي يدل على الأهمية التي تولونها لهذا الموضوع الهام. ونحن ممتنون لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على مشاطرتنا أفكارهم، وقد وجدناها مفيدة جداً. ونقدّر بالغ التقدير مساهمة الثلاثة جميعهم.

لدى نظرنا في مختلف تقارير الأمين العام عن الأطفال في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم على مستوى الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، فضلاً عن مناقشاتنا بشأن مختلف النزاعات هنا في المجلس، لا تزال العديد من حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها أطراف في النزاعات المسلحة مقلقة للغاية. وفي هذا الصدد، نرحّب باتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) ونشكر السويد على جهودها بصفتها القائم على الصياغة في تيسير المفاوضات بشأن نص مشروع هذا القرار. ونأمل أن يسهم القرار إسهاماً كبيراً في حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. إن العدد الكبير من مقدمي مشروع القرار دليل على مستوى قلق الدول الأعضاء إزاء مصير الأطفال في النزاعات وعلى الطريقة الفعالة جداً التي تضطلع بها السويد بالتزامها.

ومع ذلك، من الواضح جداً أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لكفالة حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح ومنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم، والتي بلغت مستويات مقلقة للغاية. وفي هذا السياق، نرى أن هناك بعض الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها للمساعدة على ضمان حماية الأطفال في سياق النزاعات المسلحة.

أولا، منذ اتخاذ القرار الرائد ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والنزاع المسلح، أُحرز تقدم كبير في حماية وإعادة تأهيل الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في أنحاء مختلفة من العالم. إن العمل مع أطراف النزاعات المسلحة، والتوقيع على خطط عمل مع البلدان المعنية، والمتابعة الحثيثة للحالة من جانب مجلس الأمن والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، يواصل الاضطلاع بدور حاسم في زيادة تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. ومن ناحية أخرى، فإن التقارير التي تفيد باستمرار الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في سياق النزاعات المسلحة تتطلب منا جميعا مواصلة تعزيز تلك الجهود. وبعبارة أخرى، يغدو تعزيز التعاون الدولي أمرا حيويا لحماية الأطفال الذين يواجهون هذه المأساة.

ثانيا، من المهم الاعتراف بقرب المنظمات الإقليمية من الحدث وميزتها الاستراتيجية في التصدي لأثر النزاع المسلح على الأطفال. لذلك، من المهم بالنسبة للأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام، والجهات الفاعلة الأخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في عملها مع الأطراف في النزاع المسلح، وتنفيذ خطط العمل.

ثالثا، ينبغي لعمليات السلام واتفاقات وقف إطلاق النار أن تكفل، قدر الإمكان، حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، ولا سيما من خلال ضمان الحصول على المساعدة الإنسانية فضلا عن الانفصال الرسمي وإعادة إدماج الأطفال الذين تجندهم أطراف النزاع المسلح. ولذلك، من الضروري تشجيع الأطراف المعنية على أن تأخذ في الاعتبار احتياجات الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في التفاوض بشأن اتفاقات وقف إطلاق النار وغيرها من عمليات السلام.

رابعا، لا تزال عمليات السلام تؤدي دورا هاما في حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال المتضررون من النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان ضمان أن يكون لدى عمليات حفظ السلام القدرات وعناصر تمكين القوة اللازمة للتنفيذ الكامل لولاياتها في مجال حماية المدنيين. علاوة على ذلك، فإن نشر مستشاري حماية الأطفال في عمليات السلام هو أيضا أمر بالغ الأهمية، وينبغي أن يحظى بأقصى درجات الاهتمام لأنه يسهم في تعميم مراعاة حماية الأطفال وقيادة الجهود المتعلقة بالرصد والمنع والإبلاغ في عمليات السلام.

خامسا، تدرك إثيوبيا أهمية الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني من جانب جميع أطراف النزاع المسلح فيما يتعلق بوسائلها وأساليب قتالها، بما في ذلك حماية المدنيين من آثار الأعمال العدائية. ومع ذلك، فإن من دواعي القلق أن نلاحظ زيادة حوادث الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في مختلف أنحاء العالم وتحديات الحماية المرتبطة بالتجاهل الخطير للقانون الدولي الإنساني من جانب الأطراف في النزاع المسلح. ولذلك من المهم أن يواصل المجلس متابعة هذه المسألة، وأن يحث الأطراف في النزاعات المسلحة على التقيد التام بالالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني.

سادسا، من الضروري التأكد من أن الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بقوات أو جماعات مسلحة لا يحرمون من حريتهم، وأن تتم معاملتهم أساسا كضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان تعزيز استثمارنا في مشاريع إعادة التأهيل وإعادة الإدماج من أجل المعالجة الشاملة لاحتياجات الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بقوات أو جماعات مسلحة في أقرب وقت ممكن، في ظل الاحترام الكامل لحقوقهم كأطفال وكضحايا.

سابعا، تسلم إثيوبيا بالدور الذي تضطلع به آلية الرصد والإبلاغ لتتبع الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال في

النزاعات المسلحة، بما في ذلك في سياق عمليات السلام. كما نشير إلى بعض الشواغل التي أثيرت فيما يتعلق بالآلية، ولا سيما في الإجراءات المتعلقة بالإبلاغ عن الانتهاكات المزعومة في سياق عمليات السلام. هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات محددة لمعالجة هذه الشواغل، لا سيما عن طريق مواءمة معايير الإبلاغ مع المعايير الموجودة في إطار عمليات حفظ السلام.

ختاما، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام إثيوبيا الصارم بضمان حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وسنواصل العمل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في هذا الصدد.

**السيد ميثا – كوادرا** (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر الرئاسة السويدية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة الأطفال والنزاع المسلح، التي تمثل أولوية بالنسبة لبلدنا. ونشيد بكم كثيرا لمشاركتكم، سيدي رئيس الوزراء، الأمر الذي يبرز التزام بلدكم تجاه هذه المسألة الهامة. نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للإحاطات الهامة التي قدمتها السيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسيف؛ والسيدة لوندونيو ممثلة المجتمع المدني. كما نشكر السيدة لوندونيو على تشاطر أفكارها القيّمة معنا.

بيرو بلد ملتزم بجدول الأعمال المتعلق بالأطفال في حالات النزاع المسلح. إن الأطفال يشكلون أحد أضعف قطاعات أي مجموعة سكانية، ويعانون من جوانب عديدة من العنف والدمار والأزمات الإنسانية والتشريد القسري جراء النزاعات المعاصرة. ونحن ندين بأشد العبارات جميع أشكال العنف ضد القصر في النزاعات المسلحة، بما في ذلك العنف الجنسي، ونعطي حمايتهم الأولوية. ويشمل ذلك تقديم الجناة إلى العدالة، ومعالجة الأسباب الجذرية التي تجعل ارتكاب هذه الجرائم البشعة ممكنا.

نحن نأسف لحجم وخطورة انتهاكات حقوق الأطفال في النزاعات المعاصرة. يقدم أحدث تقارير الأمين العام (S/2018/465) سردا لزيادتها في عام ٢٠١٧ مقارنة بما كانت عليه في العام السابق، حيث عُزيت على الأقل ٦ ٠٠٠ حالة انتهاك إلى قوات حكومية، وأكثر من ١٥ ٠٠٠ حالة انتهاك إلى جماعات مسلحة من غير الدول.

ويقع على عاتق الدول الأعضاء والمنظمة، فضلا عن المجلس، مسؤولية العمل بفعالية للقضاء على العنف ضد الأطفال وتمكينهم من التمتع بحياة تامة خالية من الخوف وفقدان الأسرة والأصدقاء ومن الصدمات والإصابات. تحقيقا لهذه الغاية، وضمن تدابير أخرى، نشدد على أهمية العمل في إطار من التنسيق الوثيق مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومع اليونيسيف، من أجل الامتثال للصكوك الدولية ذات الصلة وتنفيذها تنفيذا تاما، واتباع النهج الوقائي الذي يوفره مفهوم الحفاظ على السلام.

وأود أن أذكر أن بيرو قد وقعت مؤخرا على إعلان المدارس الآمنة، وهو صك يسعى، في ضوء الزيادة المؤسفة في الهجمات على المدارس، إلى تحسين الحماية المقدمة إلى الطلاب والموظفين والمؤسسات التعليمية أثناء النزاعات. ونشدد أيضا على ضرورة تنفيذ مبادئ والتزامات باريس، التي توفر مبادئ توجيهية لحماية الأطفال من التجنيد والاستخدام من جانب القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، ولضمان حريتهم وإعادة إدماجهم الاجتماعي. ونرى أن إعادة إدماج الفتيات والفتيان تكتسي أهمية بالغة، بهدف استعادة كرامتهم وأملهم وتمكينهم كدعاة للسلام المستدام في المستقبل.

ونود أيضا أن نشير إلى أهمية أن تقوم عمليات حفظ السلام التي ينشرها المجلس بإيلاء الأولوية لحماية الأطفال، بما في ذلك تدريب حفظة السلام في هذا الصدد. علاوة على ذلك، فإن عمل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والمجتمع المدني أمر أساسي لتحقيق تلك الغاية.

لا شك في أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به بشأن هذه المسألة، ونرحب، سيدي الرئيس، باتخاذ القرار الهام ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي اقترحه ويسَّره وفد السويد، وتم اعتماده اليوم، وشاركت بيرو في تقديمه، وهو أمر تشرفنا به.

قبل أن اختتم كلمتي، أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا ودعمنا للعمل الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأطفال والنزاعات المسلحة، وأن أبرز الأولوية التي يُعلقها الأمين العام على هذه المسألة، تماشيا مع الحاجة إلى بناء السلام المستدام. وسوف تواصل بيرو العمل على نحو بناء للنهوض بخطة الأطفال والنزاعات المسلح التي نعتقد أنها ينبغي أن تنال اهتماما كبيرا في عمل المجلس الذي ينبغي أن يستمر في التشجيع على التزامات وخطط محددة ودعمها ورصدها من أجل الحيلولة دون وقوع العنف على الأطفال.

**السيد العتيبي** (الكويت): سيدي الرئيس، نرحب في البداية بترؤسكم لهذه الجلسة الهامة، ونشيد في الوقت نفسه برئاسة السويد لمجموعة العمل حول الأطفال والنزاع المسلح. ونشيد أيضا بالجهود التي بذلت للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار الذي اتخذناه قبل هنيهة، (القرار ٢٢٤٧ (٢٠١٨)). ونشكر أيضا مقدمات الإحاطات الإعلامية، السيدة فيرجينا غامبا، ممثلة الأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والسيدة فيتا فور، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والسيدة ييني لودينيو على إحاطتاهن الإعلامية ومساهماتهن القيمة في المناقشة صباح هذا اليوم. أود أن أعرب عن تأييدنا للجهود التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة حيال هذا الموضوع الذي بات يشكل تحديا صعبا أمام المجتمع الدولي، ألا وهو الأطفال والنزاع المسلحة.

إن ما يشهده العالم اليوم من أزمات واضطرابات تشير بشكل مفزع إلى تزايد معاناة آلاف الأطفال أثر النزاعات المسلحة. ويساورنا القلق إزاء زيادة عدد الانتهاكات ضد الأطفال بنسبة ٣٥ في المائة تقريبا عن عام ٢٠١٦، خلال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام والأطفال والنزاع المسلح الحالي. والأثار السلبية التي تخلفها النزاعات المسلحة على الأطفال، بما في ذلك تجنيد واستخدام واستغلال الأطفال والاختطاف الجماعي والعنف الجنسي ضدهم وقتلهم وتشويههم. ينبغي على المجتمع الدولي في هذا المضمار أن يستجيب بفعالية لهذه القضايا التي تتهدد السلام والأمن، مع الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الأنسان. إن أفضل وسيلة لحماية الأطفال وإنهاء الانتهاكات التي تُرتكب ضدهم تتمثل في منع نشوب النزاعات المسلحة وتحقيق السلام المستدام.

منذ صدور تقرير غراسا ماشيل بشأن أثر النزاع المسلحة على الأطفال قبل أكثر من ٢٠ عاما، (انظر A/51/306) اعترفت الأمم المتحدة بأن أفضل وسيلة لحماية الأطفال هي منع نشوب النزاعات. منذ ذلك الحين ما انفكت التقارير والقرارات الدولية، بما في ذلك القرار ٢٢٤٧ (٢٠١٨) الذي اتخذه المجلس اليوم، تؤكد ذلك.

نرى أن من الضروري اعتبار حماية الأطفال في النزاعات المسلحة جانبا هاما في أية استراتيجية شاملة لفض النزاعات، وجزءا لا يتجزأ من جميع الإجراءات التي تتخذها كيانات الأمم المتحدة، خاصة في اطار آلية الرصد والإبلا غ، فهي آلية مساندة ومكملة لإدوار الحكومات الوطنية، وذلك بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ومكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في اطار الخطط الوطنية، وغيرها من أشكال التعاون لتحقيق حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وبدعم من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة في اطار ولايتها.

ندعو الدول الأعضاء كافة للتوقيع والتصديق على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة لتعزيز حماية الأطفال في النزاعات. وتدخل التزامات باريس ومبادئ باريس عامها الحادي عشر منذ صدورها

لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال من قبل القوات والجماعات المسلحة. وهنا تود الكويت أن تؤكد من جديد ترحيبها بالالتزام الطوعي بهذه المبادئ الداعية إلى إنهاء الممارسات اللاإنسانية بحق الأطفال. وتؤكد أيضا على أهمية الحفاظ على جميع الأدوات والأليات التي اعتمدها مجلس الأمن وتسخيرها لتعزيز الإجراءات الرامية إلى التصدي للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

وفي معرض الكلام عن الأطفال في النزاع المسلحة وأهمية الشفافية بصددها لا بد لي من إبراز ما يعانيه الشعب الفلسطيني الأعزل وأطفاله لأكثر من خمسة عقود تحت وطأة الاحتلال. ولما يتعرض له أطفال أقلية الروهينغيا في ميانمار من أعمال قتل وتشويه واغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي. ولا بد لنا كوننا أعضاء في المجلس من الاضطلاع بمسؤولياتنا واتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان التقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الأنسان وذلك لضمان الأمن وحرية التنقل من دون التعرض للاضطهاد على أسس دينية أو عرقية. وضرورة تعزيز آليات المساءلة بحق جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد هؤلاء الأطفال.

نشدد على الدور الأساسي للحكومات الوطنية في تحقيق الحماية الفعلية والمستدامة للأطفال، وهو دور أكده قرارا مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، ونشدد على أهمية عمل آلية الرصد والتحقيق الخاصة بالانتهاكات ضد الأطفال. هذا يجب أن يكون في إطار الاعتماد على مصادر محايدة وموثوقة وذات مصداقية عند اعتماد تقارير المراقبين المستقلين التابعين للأمم المتحدة، واطلاع الدول الأعضاء على الحيثيات والوقائع التي يتم رصدها.

إن الإعراب عن غضبنا مرارا وتكرارا في ضوء هذه الفظائع ليس كافيا، إذ حان الوقت لوضع حد لهذا العنف ضد الأطفال ومحاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم. إن جهودنا مشتركة ووحدتنا الدولية باتت لازمة الآن أكثر من أي وقت مضى لتوفير الحماية الحقيقية والفعالة للأطفال وضمان حقوقهم المشروعة. ومن الضروري إدراك أن إنهاء النزاع لا يعني إنهاء معاناة الأطفال، وأن السلام المستدام يستوجب تطوير وتنفيذ آليات لإعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالنزاع، وإعادة إدماجهم في المجتمع، وذلك من خلال تضمين مسائل حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام منذ بدايتها. فلا سلام في ظل استمرار معاناة الأطفال من أثار النزاع النفسية والجسدية والصحية والاجتماعية.

نرحب في هذا الصدد بتسريح عشرة ألاف طفل خلال عام ٢٠١٧، وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، الأمر الذي من شأنه تعزيز السلام المستدام. كذلك نرحب هنا بتأسيس صندوق دولي بمبادرة من الأمم المتحدة بشراكة مع البنك الدولي لإعادة تأهيل وإدماج الأطفال المتأثرين بالنزاعات. وهنا نوجه النظر إلى أن الإعلان العالمي لحقوق االإنسان وما تبعه من اتفاقيات دولية وقرارات خاصة بتلك الحقوق لا تفرق بين الطفل والبالغ. وفي هذا الشأن أوردت الفقرة الثانية من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، واقتبس ”نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية“.

ويشمل ذلك بطبيعة الحال، الأطفال.

**السيد رادومسكي** (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن استهل كلمتي بالقول بأن بولندا تؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

أشكركم يا سيادة رئيس الوزراء على ترؤسكم جلسة اليوم المهمة. نقدر للسويد أيما تقدير عملها على القرار ٢٢٤٧ (٢٠١٨) الذي اتخذه مجلس الأمن من فوره. كذلك نقدر للسويد قيادتها القوية بوصفها تترأس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. أود أن اشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فيرجينا غامبا، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة هنيريتا فور، على إحاطتيهما المهمتين. كذلك نعرب

عن عميق تقديرنا للشهادة المؤثرة والملهمة التي وردت في بيان السيدة يني لندنيو. من المهم لنا جميعا الاستماع إلى صوتها الذي يتكلم باسم المجتمع المدني.

وعلينا جميعا أن نشعر بالانزعاج إزاء تقرير الأمين العام لهذا العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465). يبين التقرير بأنه في النزاعات الدائرة في أرجاء العالم يُقتل الأطفال ويُشوهون ويخطفون، وتُشن الهجمات على المدارس، والمستشفيات، ويجري تجنيدهم للقتال، ويجري استغلالهم جنسيا، ويُحرمون من المساعدة الإنسانية من جانب الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول على السواء. يتعين على جميع أطراف النزاع تقاسم الالتزام بحماية الأطفال من العنف، وفي كثير من الأحيان تكون الاعتداءات وانتهاكات القانون الدولي التي تؤثر على الأطفال واسعة الانتشار.

وبصفة بولندا رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، فإنها تشعر بقلق خاص إزاء العدد المتزايد من الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال في جنوب السودان من جانب جميع أطراف النزاع.

ونرى أن الانخراط البناء والوثيق مع الحكومات الوطنية المعنية أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم والأمن والتنمية. وفي هذا السياق، نرحب بتوقيع مالي ونيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى على خطط عمل جديدة مع الأمم المتحدة تهدف إلى إنهاء ومنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في سياق النزاع المسلح. ونلاحظ بارتياح انتهاء السودان من خطة عمله، وأود أن أهنئ كولومبيا على إنجازاتها في مجال حماية الأطفال التي تم تحقيقها من خلال عملية السلام على مدار العام الماضي.

وأود التشديد على مسؤولية جميع الأطراف الواردة أسماؤها في مرفقات تقرير الأمين العام عن البدء في خطط عمل عملية ومحددة زمنيا وتنفيذها مع الأمم المتحدة من أجل إنهاء جميع الانتهاكات فورا. وندعو الأطراف التي لديها خطط عمل قائمة إلى اتخاذ خطوات فورية لضمان تنفيذها على نحو أكثر فعالية وتقديم التقارير عن التقدم المحرز. ونعتقد أنالمجتمع الدولي ينبغي أن يتخذ جميع الخطوات الممكنة للقضاء على الأسباب الأساسية لمشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة وعواقبها. ويجب أن نكون أكثر فعالية وحزما عند التفكير في كيفية منع تجنيد الأطفال، والتشجيع على إدماجهم في مجتمعاتهم، ومعالجة آثار الاجتماعية والنفسية الطويلة الأمد على الضحايا. وخلال جميع مراحل هذه العملية، ينبغي معاملة جميع الأطفال، إناثا وذكورا على السواء، كضحايا لا كجناة. وعدم وجود خيارات لإعادة إدماج الأطفال الذين تم تسريحهم يؤدي إلى زيادة خطر إعادة تجنيدهم.

ونريد أن نؤكد، على وجه الخصوص، على دور التعليم بالنسبة للأطفال، بما في ذلك في أوقات الأزمات. وفي حالات الطوارئ، يمكن تقديم الرعاية للأطفال في المدارس، وتفقدهم وحمايتهم من الاختطاف، والتجنيد والاستغلال الجنسي والاقتصادي. كما أن التعليم يمهد الطريق لتعزيز اندماجهم في المجتمع. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي توفير الموارد المالية اللازمة إذا أردنا ضمان أن تكون للبرامج آثار طويلة الأجل وأن تعمل على الحيلولة دون إعادة التجنيد في الجماعات المسلحة والقوات المسلحة. ويمكن أن تضمن هذه الجهود في جوهرها توفير مستقبل ناجح للأطفال وللمجتمع العالمي. وأخيرا، إن بولندا من أشد المدافعين عن حماية حقوق الطفل وتعزيزها بصورة فعالة من خلال اعتماد تدابير وقائية معترف بها دوليا. ونفخر بتأييد إعلان ”المدارس الآمنة“، ومبادئ وتوجيهات باريس، ومبادئ فانكوفر، وندعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذونا.

ولا يزال أمامنا الكثير مما يجب إنجازه من أجل منع الانتهاكات والإساءات التي يواجهها الأطفال في حالات النزاع وإنهائها. وستواصل بولندا دعم العمل الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة لحماية أولئك الأطفال.

**السيد بوليانسكي** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): من دواعي سرورنا أن نرحب بكم، سيدي رئيس الوزراء، خلال ترأسكم لمجلس الأمن، وأود أن أشكر شركاءنا السويديين على مبادرتهم بعقد جلسة اليوم. ونتمنى لكم رئاسة ناجحة ومثمرة لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، ونحن واثقون من أن فريقكم ذي الكفاءة المهنية العالية سيعالج أي مشاكل. ونقدر المساهمات التي قدمها الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، السيدة فيرجينيا غامبا، والسيدة هنرييتا فور، والسيدة ييني لوندونيو، في مناقشتنا.

يؤكد تقرير الأمين العام (S/2018/465) على أن الأطفال في عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم ممن يشاركون في المواجهات المسلحة لا يزالون يتعرضون لعنف وحشي. ويكمن أحد الأسباب الرئيسية لمحنتهم في تجاهل الأطراف في النزاعات المسلحة في كثير من الأحيان لقواعد القانون الإنساني الدولي واستخدام الجماعات المسلحة غير الحكومية دون قيود لأساليب الحرب الوحشية. ويدين الاتحاد الروسي بشدة جميع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كمقاتلين، وقتلهم أو اختطافهم، وارتكاب العنف الجنسي ضدهم، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع المنظمات الإنسانية من إيصال المساعدات إليهم. وإقرارا من مجلس الأمن بمسؤوليته، لا يمكن له أن يظل غير مبال، وينبغي أن يبذل جهودا دؤوبة من أجل حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

ولا تزال الحالة متردية في عدد من البلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أدى ضعف آليات الدولة في سورية نتيجة التدخل الخارجي غير القانوني إلى تدفق الجماعات الإرهابية هناك. وعلى نحو ما يشير تقرير الأمين العام، لا يخجل المقاتلون من استخدام حتى الأطفال الصغار جدا في صفوفهم، وقد أصبح تجنيد القصر على نحو منهجي، وحرمانهم من الحصول على التعليم، والعنف بشكل عام أمرا شائعا، وهو أمر لا نية لدى المجتمع الدولي لتسويته. ولا يتردد الجهاديون في إشراك الأطفال في مخططاتهم اللاإنسانية لاختلاق الأحداث، بما في ذلك تلك التي تنطوي على المواد الكيميائية المزعومة. إنهم يفعلون ذلك لجذب الاهتمام الدولي، وتشويه سمعة السلطات الشرعية، وتحفيز المجتمع الدولي على معاقبتها. ومن جانبنا، سنواصل الكشف عن الوجه الحقيقي للمنظمات الإنسانية غير الحكومية المزيفة مثل ذوي الخوذ البيض، التي جلبت العار لنفسها بالتعاون علنا مع الجماعات الإرهابية في سورية.

وقد تدهورت الحالة في اليمن بشكل ملحوظ، حيث قتل مئات الأطفال وأصيبوا بجروح نتيجة الغارات الجوية وعمليات القصف. ويؤدي انتشار الدمار على نطاق واسع في المدارس والمستشفيات والهياكل الأساسية إلى ظروف معيشية لا تطاق، وحرمان الأطفال من وجود مستقبل. إن مستقبل الأطفال الفلسطينيين يبعث على القلق، ويعزى ذلك جزئيا إلى استمرار سياسات إسرائيل في توسيع المستوطنات وتدمير الممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك المدارس. والكثير من الأطفال معرضون لخطر عدم القدرة على الالتحاق بالمدارس في صيف هذا العام نظرا لمعاناة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من نقص التمويل. ونرى أنه من غير المقبول فرض إيديولوجيات الكراهية والنزعات القومية على الأطفال وتنشئتهم على أساس قيم وحقائق تاريخية زائفة. وينبغي ألا يتم التمييز ضد الأطفال على أساس الجنسية، ولا حرمانهم من الحق في تلقي التعليم بلغتهم الأم والتنمية بحرية. وللأسف، نشهد حالات صارخة لمثل هذه الانتهاكات في العديد من البلدان، وسنواصل توجيه الانتباه إليها.

ويتضمن القانون الإنساني الدولي مجموعة كبيرة من القواعد الرامية إلى حماية الأطفال والهياكل الأساسية المدنية خلال النزاعات المسلحة. وينبغي أن تركز جهود المجتمع الدولي

على ضمان تنفيذ الالتزامات القائمة. ويعد تقديم المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال وانتهاكات القانون الإنساني الدولي إلى العدالة أمرا بالغ الأهمية، وتقع المسؤولية الأساسية عن اتخاذ التدابير اللازمة في هذا المجال على عاتق الدول. وتبذل العديد من الدول الضالعة في نزاعات مسلحة جهودا كبيرة لتحسين حالة الأطفال. ومع ذلك، فهي بحاجة لدعم المجتمع الدولي في إطار من الحوار البناء القائم على الاحترام ومع الاحترام غير المشروط لمبادئ سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ومرة أخرى، ندعو إلى إنهاء السياسة الخبيثة المتمثلة في فرض قيود انفرادية على البلدان المتورطة في نزاعات. وعلى سبيل المثال، فإن الجزاءات المفروضة على سورية، كما نقرأ في تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، السيد الجزائري، عقب الزيارة التي قام بها إلى الجمهورية العربية السورية، هي في جوهرها عقاب جماعي لجميع السوريين، بمن فيهم الأطفال.

ويعرب الاتحاد الروسي عن دعمه للعمل الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ولمبادراتها. وعلى وجه الخصوص، أشير إلى أن الاتحاد الروسي لكرة القدم، إلى جانب عدد من الاتحادات المشابهة الأخرى، يشارك في الحملة الإعلامية للممثلة الخاصة ”أطفال، لا جنود: دعوهم يلعبون“، في إطار بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام ٢٠١٨، المقامة في روسيا. واتفقنا نحن وزملاؤنا السويديون على أن نضع، طوال البطولة، الكرة الرسمية لكأس العالم على طاولة المجلس كرمز للسلام والوئام بين الدول ولتوجيه رسالة مفادها أن الرياضة ينبغي أن تكون ساحة التنافس الوحيدة فيما بينها. ويقتضي عمل الممثلة الخاصة الحياد والموضوعية والاضطلاع بمسؤولية خاصة. ومن المهم للغاية الحصول على معلومات موثوقة ويمكن التحقق منها، يجري بعد ذلك التعبير عنها في تقارير الأمين العام. وفيما يتعلق بهذه المسائل، فإن أي تسييس غير مقبول.

ونشير إلى إسهام الممثلة الخاصة للأمين العام في الجهود الرامية إلى دعم الدول في إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وقد أثبتت الممارسة المتمثلة في تعيين خبراء في مجال حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام فعاليتها. ونتوقع أن يرصد هؤلاء الموظفون الحالة وأن يضطلعوا بولايتهم بشكل فعال. ونرى أن أي ازدواجية في المهام والإبلاغ من قبل المكونات الأخرى في بعثات الأمم المتحدة القطرية أمر غير مناسب.

ونأخذ في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وإجمالا، ينبغي أن تنبني جهود المجلس على النُهج التي وضعت واعتُمدت في إطار الأمم المتحدة. لقد أيد الاتحاد الروسي اتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، بشأن والأطفال والنزاع المسلح. ونعتقد أن القرار يتضمن مجموعة شاملة من الأحكام التي سيكون من شأن تنفيذها تعزيز التعاون في هذا المجال. ونحن، من جانبنا، على استعداد لمواصلة التعاون الكامل من أجل حماية الأطفال بفعالية من آثار الأعمال المسلحة.

**السيدة كوردوبا سورية** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، نشكر السويد على قيادتها خلال مفاوضات القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، المتخذ اليوم، والذي شرُفنا بالمشاركة في تقديمه. والقرار يوفر بلا شك إطارا لإدماج حماية الأطفال وحقوقهم ورفاههم وتمكينهم في جميع مراحل دورة النزاع، مما يعزز بالتالي ولاية الممثلة الخاصة ويركز على إعادة الإدماج بوصفها جزءا أساسيا من عمليات نزع السلاح والتسريح، فضلا عن ضرورة التصدي لجميع الانتهاكات بحق الأطفال. وكذلك نقدر دور السويد في تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي تركز على حماية الطفل من أجل منع نشوب النزاعات في المستقبل.

ونرحب بحضور رئيس وزراء السويد، السيد ستيفان لوفين، ورئيسة وزراء أروبا، التابعة لمملكة هولندا، السيدة إيفلين ويفر – كرويس.

وبالمثل، نقدر الإحاطات الإعلامية التي قدمتها كل من الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا؛ والمديرة التنفيذية لليونيسف، السيدة هنرييتا فور؛ وممثلة المجتمع المدني الكولومبي، السيدة ييني لوندونيو، التي شاطرتنا خبراتها وتوصياتها.

يجسد تقرير الأمين العام (S/2018/465) والمعلومات التي قدمتها السيدة غامبا اليوم الواقع القاسي الذي يواجهه الأطفال المتضررون من النزاع، ويشيران إلى حدوث زيادة بنسبة ٢٧ في المائة في عدد الانتهاكات المرتكبة خلال عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦. لقد جرى قتل أو تشويه أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل في عام ٢٠١٧. وارتفع عدد الحالات التي جرى التحقق منها لتجنيد الأطفال واستخدامهم بأربعة أضعاف في جمهورية أفريقيا الوسطى وبواقع ضعفين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما ظلت الأرقام في الجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والصومال واليمن عند مستوى ينذر بالخطر.

كما ندين الهجمات المستمرة على المدارس والجامعات، ولا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث وثقت الأمم المتحدة وقوع ١٦٤ حادثا تسبب في الانقطاع عن التعليم، وهي حوادث أدت في حالات كثيرة إلى احتجاز أكثر من ٣٠٤ من الفتيان والفتيات في السجون الإسرائيلية، مثل بعضهم أمام محاكم عسكرية، بينما وُضع الكثيرون ببساطة رهن الاحتجاز الإداري.

إن العوامل الرئيسية لهذه الزيادة هي انتشار وتوسع الجماعات المسلحة والحروب على الموارد الطبيعية التي تثير النزاعات وتديمها، فضلا عن تدويل الإرهاب والطابع المتغير للنزاعات. ولا يمكن مكافحة هذه العوامل مكافحة فعالة. ونؤيد نهج مناقشة اليوم، المنعقدة تحت عنوان ”بحماية الأطفال اليوم، فإننا نمنع نشوب النزاعات غدا“. إن أفضل طريقة لحماية الأطفال هي معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك الحرب وانعدام الأمن والاتجار غير المشروع بالأشخاص والاتجار بالأسلحة والإرهاب وسياسات تغيير الأنظمة والتنافس على الموارد الطبيعية والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالتوزيع غير المتكافئ للثروة.

وينبغي أن تتضمن مكافحة هذه العوامل استراتيجية شاملة لمنع نشوب النزاعات ومشاركة الأطفال فيها. ولتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أهمية خاصة في هذا السياق، وكذلك مكافحة الفقر وعدم المساواة وتعزيز التعليم وتوفير إمكانية الحصول عليه لجميع الأطفال، ولا سيما الفتيات، من أجل مواجهة ووقف الانتهاكات والتجاوزات التي يقعون ضحايا لها، لا سيما في سياق النزاعات المسلحة. ويُضاف إلى ذلك أهمية الدبلوماسية الوقائية والوساطة والمساعي الحميدة في سبيل صون السلام وبنائه وجعله مستداما في الأجل الطويل.

ولا يقل أهمية عن ذلك احترام المجتمع الدولي للأنظمة الدولية، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٩، بالإضافة إلى الأحكام الواردة في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وتدعو بوليفيا الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه الصكوك الدولية الهامة إلى القيام بذلك. وفي هذا الصدد، وفي ضوء التزامنا بجدول الأعمال هذا، نرحب بمبادرة إعلان المدارس الآمنة، التي تلتزم الدول بموجبها بحماية الطلاب والمدرسين والمدارس والجامعات خلال النزاعات المسلحة.

كما نرى أنه من المهم التأكيد مجددا على الدور الهام الذي تؤديه الممثلة الخاصة للأمين العام في الإسهام في منع نشوب النزاعات في سياق ولايتها من خلال تيسير تعاون أفضل بين الأمم المتحدة والحكومات المعنية وشركاء الأمم المتحدة على أرض الواقع، فضلا عن دعمها للجهود التي يبذلها فريق

مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح داخل البلدان لتحسين الحوار مع الوكالات المعنية في الأمم المتحدة والحكومات وأطراف النزاع المسلح، من أجل الحصول على التزامات ملموسة وتشجيع اعتماد آليات تدخل مناسبة. ومن الضروري، في ذلك الصدد، أن تواصل الممثلة الخاصة الانخراط بصورة استباقية مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، وأن تقوم، بمساعدة الجهات الفاعلة المعنية، بتجميع أفضل الممارسات في هذا المجال حتى يتسنى تنفيذها، وفقا للقرار الذي اتخذناه اليوم.

ونرحب بتيسير اليونيسيف بتعيين كبير المستشارين في مجال حماية الطفل في الاتحاد الأفريقي. ولا شك أن ذلك سيساعد على حشد خبرات البلدان في المنطقة والمضي بها صوب التوقيع على خطط عمل وتنفيذها بصورة ناجحة. وفي ذلك الصدد، فقد تحقق التزام مجلس الأمن إزاء الأطفال في حالات النزاع المسلح عن طريق هذه الخطط الرامية إلى وقف الانتهاكات الجسيمة بحقهم ومنعها.

ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل توفير الموارد المالية والبشرية الكافية والمخصصة لحماية الأطفال حتى تستطيع الأمم المتحدة التصدي بفعالية للانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال. تحقيقا لتلك الغاية، فلا بد من تعزيز الصلة بين الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح والمؤسسات المالية والجهات المانحة. وبالمثل، فإن في الإمكان جعل عملية المتابعة مع البنك الدولي وصندوق بناء السلام أكثر انتظاما لضمان تنفيذ توصيات الفريق العامل. ويمكن أيضا عقد المناقشات بشأن كيفية ضمان توفر الموارد البشرية والمالية الكافية بعد التوقيع على خطط العمل لضمان تنفيذها بصورة فعالة.

وبالمثل، ينبغي ألا تقتصر خطط العمل على دعم عمليات التسريح ونزع سلاح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة فحسب، بل يجب عليها أيضا التركيز بوجه خاص على إعادة الإدماج. ويشمل ذلك إعادة التأهيل وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي وتوفير التعليم وتلبية الاحتياجات الجنسانية والعمرية المحددة، وكذلك توفير الفرص الاقتصادية وتقديم الدعم المستمر للأسر والمجتمعات المحلية بغرض مكافحة وصم الأطفال الجنود السابقين، فضلا عن التعاون الوثيق مع البلدان المضيفة. فهؤلاء الأطفال هم الذين سيكفلون أمن السكان وتنفيذ التدابير اللازمة لضمان احترام الحقوق الإنسانية للأطفال بعد انتهاء النزاع في الأجل الطويل.

وختاما، فلا شك أن حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح واجب يهم المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك حكومات الدول التي تعاني من النزاعات والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، علاوة على المجتمع المدني. وعليه، يجب أن تسترشد الإجراءات التي تتخذها الدول بتحديد أولويات حماية الأطفال ومنحهم فرصة للتمتع بمستقبل يسمح لهم بتنمية قدراتهم كاملة. وسيكون تحقيق ذلك خطوة نحو منع النزاعات وتخليص البشرية من ويلات الحروب.

**السيد دجيدجي** (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تود كوت ديفوار أن تشيد بكم، سيدي رئيس الوزراء، على توجيه أعمال مجلس الأمن، وترحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة المكرسة لمسألة الأطفال والنزاع المسلح. ويعرب وفد بلدي عن امتنانه للسيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسيف، على إحاطتيهما المستنيرتين بشأن أوضاع الأطفال والنزاع المسلح في جميع أنحاء العالم. وأود أيضا أن أشكر السيدة يني لوندوني، ممثلة عن المجتمع المدني الكولومبي على إحاطتها.

وبالرغم من أن هذه المسألة قد ظلت موضع اهتمام على مدى العقود، فما تزال حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح أحد الشواغل الرئيسية التي تدعو إلى بذل جهود أكبر

من جانب المجتمع الدولي بهدف الاستجابة الشاملة والمنسقة لمواجهة هذا التحدي. وبالرغم من اعتماد صكوك دولية رئيسية مثل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وبروتوكولها الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، فقد اتسع نطاق الظاهرة وتفاقمت أكثر. ويبدو التقرير السنوي للأمين العام الذي نُشر في ١٦ أيار/مايو (S/2018/465) بمثابة دق لناقوس الخطر بإشارته إلى الزيادة الكبيرة في عدد الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في المناطق المنكوبة بالنزاعات في عام ٢٠١٧. فقد سجّل ما يربو على ٢١٠ ٠٠٠ حالة لتلك الانتهاكات، أي بزيادة ٣١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦ وهو أمر مثير للقلق الشديد.

وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة المباشرة للأطفال بوصفهم جنودا في النزاعات واستخدامهم أيضا قنابل ودروعا بشرية وكذلك شن الهجمات المتكررة على المدارس إلى جانب استخدامهم للأغراض العسكرية، كلها ممارسات مثيرة لقلق المجتمع الدولي. ولا بد من مضاعفة الجهود الرامية إلى تنفيذ تدابير ملموسة لمنع ومكافحة هذه الممارسات التي كثيرا ما تترتب عنها عواقب وخيمة ولا رجعة فيها على رفاه ونماء الكثير من الأطفال. وفي ذلك الصدد، فإن خطط عمل الأمين العام – التي تؤكد التزام الأطراف في النزاع وكذلك مسؤولية الحكومات عن حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، وفقا للقرارين ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) – توفر آليات مناسبة أثبتت فعاليتها في تحقيق تقدم ملموس في الميدان.

وقد كانت كوت ديفوار – التي كانت مدرجة في مرفق تقرير الأمين العام عن محنة الأطفال في النزاع المسلح خلال الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٦ في أعقاب الأزمة السياسية – العسكرية التي شهدتها – رائدة في تاريخ التوقيع على خطط العمل المتعلقة بحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وتنفيذها عمليا. فمنذ عام ٢٠٠٥ وقّعت القوات المسلحة للقوى الجديدة، وهي جماعة مسلحة معارضة للحكومة في وقت ذلك النزاع – مع الأمم المتحدة أول خطة عمل ترمي إلى حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وقد كان ذلك بمثابة نقطة الانطلاق في التوقيع على وثيقة كهذه وتنفيذها. وفي عام ٢٠٠٦ سارت أربع ميليشيات موالية للحكومة على خطى القوات المسلحة للقوى الجديدة، وذلك بالتوقيع على خطط عمل أخرى. وبفضل التعاون الحقيقي مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة، مكّن تنفيذ تلك الخطط من الإفراج عن مئات الأطفال بهدف إعادة إدماجهم في المجتمع. ووُضعت استراتيجية لمكافحة الوصم جمعت بين الجنود الأطفال السابقين الذين يشكلون ما يقرب من ثلث العدد الكلي للمشاركين وثلثين آخرين من الأطفال غير الجنود، وقد تم إسكانهم جميعا في مركز واحد ويتلقون معاملة متساوية بهدف تيسير إعادة إدماجهم في المجتمع. وسمح ذلك بتدريب من هم أكبر سنا على المهارات والصِنع الأساسية في حين تم تسجيل من هم أصغر سنا في المدارس.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٧، ننوه إلى رفع اسم كوت ديفوار من مرفق تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح. وكان ذلك الرفع من القائمة الأول في نوعه تاريخيا. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للترحيب بالتنفيذ الكامل لخطط عمل أخرى، وخاصة في السودان، فضلا عن التقدم المحرز في حماية الأطفال عبر الالتزامات في إطار عملية السلام في كولومبيا. ونرحب أيضا بالتوقيع على خطط عمل جديدة في مالي ونيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى، إذ أن ذلك سيساعد دون شك في التخفيف من معاناة الأطفال المتضررين من النزاع في تلك البلدان. وقد ثبت أيضا أن توافر الموارد الكافية لبرامج إعادة الإدماج يمثل أداة فعالة في بناء السلام. وتدعو كوت ديفوار الجهات المانحة إلى دعم الجهود الرامية إلى إعادة إدماج الأطفال المجندين سابقا في مجتمعاتهم.

ويرى وفد بلدي أنه يجب أن تكون حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية شاملة لتسوية النزاعات وحفظ السلام، بوصفها جزءا من استراتيجية منع نشوب النزاعات.

وفي هذا الصدد، يتطلع بلدي باهتمام إلى وضع مبادئ توجيهية عملية بشأن تعميم مراعاة المسائل المتعلقة بحماية الطفل في عمليات السلام، بقيادة مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

ولا يزال وفد بلدي مقتنعاً بأن هذا التعميم يتطلب التدريب المناسب لجميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن. وفي هذا الصدد، ما فتئت سلطات كوت ديفوار تدرج تعليم حقوق الطفل وحمايته في البرنامج التدريبي لمدارس التدريب العسكري والوحدات القتالية منذ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، مع إنشاء جهات تنسيق لامركزية في جميع أنحاء البلد. وتضم جميع المناطق العسكرية في كوت ديفوار اليوم خلية معنية بحماية حقوق الطفل. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها قد أُدمجا الآن في المناهج التدريبية لضباط شرطة كوت ديفوار. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على الدور المهم الذي يؤديه المستشارون في مجال حماية الأطفال، والذين ينبغي تعزيز وجودهم وقدراتهم ضمن عمليات حفظ السلام.

وتثني كوت ديفوار على التزام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في سياق تنفيذ برامج حماية الطفل، وتشجعها على تعزيز التزامها بدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، وفقاً لتوصيات الأمين العام والقرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي اتخذناه من فورنا.

في الختام، يؤكد وفد بلدي مجدداً تأييد كوت ديفوار للممثلة الخاصة للأمين العام وأفرقة عملها على أرض الواقع ويحثهم على مواصلة جهودهم الرامية إلى حماية الأطفال، ولا سيما أولئك المرتبطين بالنزاعات المسلحة.

**السيد ندونغ مبا** (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أولاً، وباسم جمهورية غينيا الاستوائية، أودّ أن أعرب عن امتناني لدولة السيد ستيفان لوفين، رئيس وزراء السويد، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة والحسنة التوقيت بشأن مسألة الأطفال والنزاع المسلح، وأن أعرب عن ارتياحنا لحضوره إلى نيويورك لترؤس الجلسة. ونثني على العمل المثالي الذي اضطلع به الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ونشيد بتقديم السويد للقرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي اتخذناه للتو والذي شاركت غينيا الاستوائية في تقديمه أيضاً. إن كل ذلك يدل على التزام السويد القوي بحماية الأطفال. كما نشكر الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا، فضلاً عن السيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسف. وعلاوة على ذلك، نشكر السيدة يني لوندونيو، ممثلة المجتمع المدني، على إحاطتها الإعلامية المُحركة للمشاعر.

تشعر غينيا الاستوائية بقلق عميق إزاء الزيادة في عدد وخطورة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، على النحو الموثق في تقرير الأمين العام (S/2018/465). ووفقاً للتقرير، ارتكبت القوات الحكومية ما لا يقل عن ٦ ٠٠٠ انتهاك موثّق فيما ارتكبت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أكثر من ١٥ ٠٠٠ انتهاك، بما في ذلك أعداد كبيرة من أعمال القتل والتشويه والتجنيد واستخدام العنف الجنسي والاختطاف. والأكثر مدعاة للقلق أنه، على الرغم من البيان الرئاسي (S/PRST/2017/21) المعتمد في ختام المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع ذاته في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (S/PV.8082)، والتي ألقي خلالها ٦٣ بياناً، حدثت زيادة بنسبة ٣١ في المائة في عدد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في تلك السنة، مقارنة بعام ٢٠١٦. وهذا رقم غير مقبول على الإطلاق ويجب تخفيضه على الفور.

ولذلك، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تشدد، تمشياً مع الصكوك ذات الصلة للاتحاد الأفريقي وبالاستفادة من الدروس المستخلصة من حالات محددة وقعت أثناء النزاعات في بعض

بلدان منطقتنا، على الحاجة إلى مواصلة تطوير الإطار القانوني الجنائي لحماية الأطفال من النزاع المسلح في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى أن يكفل المجتمع الدولي ألا تمر انتهاكات حقوق الطفل بلا عقاب وأن تتعهد جميع الدول الأعضاء ببذل قصارى جهودها لضمان تقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات بحق الأطفال إلى العدالة ليدفعوا ثمن جرائمهم.

وفيما يخص المسألة المحزنة للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، لا يكمن التزامنا في رسالتنا المتمثلة في صون السلام الدولي وحسب، بل هو التزام أخلاقي أساسي بوصفنا بشراً. ويجب أن تكون رعاية الأطفال وإعادة إدماجهم جزءاً أساسياً من أي عملية مصالحة أو عملية سلام، بدعم من مجلس الأمن. ويجب أن يكون حل المشاكل ذات الصلة بالأطفال جزءاً لا يتجزأ من أي اتفاق أو تفاهم أو حوار بين الأطراف المعنية بالنزاع.

ويجب ألا نتجاهل القانون الدولي وأثره على الأطفال. ولا بد أن تضاعف جميع الجهات الفاعلة المشاركة في حماية حقوق الطفل جهودها لمواصلة حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع، ولا سيما فيما يخص التجنيد والإيذاء والعنف. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تتكاتف الدول الأعضاء في جهودها وإجراءاتها، بما في ذلك تنفيذ القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بحماية الأطفال، وذلك بغية كفالة حماية خاصة للأطفال.

وفي هذا الصدد، وضعت غينيا الاستوائية سياسات وطنية في إطار لجنتها الوطنية من أجل دعم الأطفال في بلدي. ولما كان الأطفال والشباب يمثلون مستقبل البلد، فإنه يجب أن يُنظر إليهم على أنهم صانعو سلام. ولهذا السبب، فمن المهم إشراكهم في عمليات السلام وتنشئتهم كصانعين للسلام من البداية.

وتمثل المشاركة المجدية في الحياة المجتمعية وسيلة فعالة على ما يبدو لتطوير قدرات الأطفال والمراهقين، ولا سيما في أوقات النزاع. وفي ظل الدعم الكافي وإمكانية الوصول إلى الموارد الضرورية، يمكن أن يصبحوا عوامل تغيير وأن يُرسوا الأساس لإعادة بناء حياة الأشخاص والمجتمعات المحلية، مما يسهم في إقامة مجتمع سلمي. ولذلك، فإن تمكين أفراد الأسرة عنصر حاسم في استراتيجية تمكين الأطفال من خلال البرامج التعليمية، لأنهم يعتمدون على أفراد أسرهم.

في الختام، ستواصل جمهورية غينيا الاستوائية دعم الجهود الرامية إلى حماية الأطفال في النزاعات المسلحة وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم تنفيذ خطط العمل والالتزامات الأخرى الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ويشكل القرار الهام الذي اتخذناه صباح هذا اليوم، والذي قدمته السويد، صكاً ذا قيمة عالية يمكن من خلال تنفيذه الفعال، هو وغيره من الصكوك وخطط العمل التي اعتمدت ودخلت حيز النفاذ، زيادة الأمان والحماية المتوفرين للأطفال في المستقبل.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

**السيد عمروف** (كازاخستان)) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ وفد السويد على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وأشكر دولة السيد ستيفان لوفين، رئيس وزراء السويد، على حضوره شخصيا اليوم وترؤسه لهذه المناقشة، وهو ما يؤكد على أهمية الموضوع ويسلط الضوء على دور حماية الطفل في منع نشوب النزاعات وبناء مجتمعات سلمية.

ونعرب عن تقديرنا الحار للممثلة الخاصة للأمين العام فيرجينيا غامبا، وكذلك للمديرة التنفيذية لليونيسف هنرييتا على إحاطتيهما الشاملتين. ونشيد بفريق الممثلة الخاصة للأمين العام واليونيسف وإدارة عمليات حفظ السلام على ما يبذلونه من جهود منسقة ودؤوبة لوضع حد للانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال. كما نشكر السيدة يني لوندونيو، ممثلة المجتمع المدني، على أفكارها المتعمقة بشأن إدماج المسائل المتعلقة بحماية

الطفل في عملية السلام في كولومبيا. ونشيد بدوائر المنظمات غير الحكومية التي تقدم مساهمة ممتازة بوصفها من المدافعين عن حقوق الطفل.

أبدأ بياني بالإعراب عن بالغ القلق إزاء الزيادة الكبيرة في حجم وتعقيد وخطورة الانتهاكات الجسيمة التي تؤثر على الأطفال في النزاعات المسلحة، على النحو المبين في التقرير السنوي للأمين العام (S/2018/465). وفي العام المنقضي وحده، قُتل عشرات الآلاف من الأطفال أو شُوهوا أو تعرضوا للاعتداء الجنسي أو التجنيد على يد الجماعات المسلحة والقوات الحكومية.

وفي الوقت نفسه، يشير الانخفاض الإجمالي في عدد حوادث تجنيد الأطفال واستخدام المدارس لأغراض عسكرية إلى أنه يمكن إحداث تغيير إيجابي. ونحن نؤيد بكل إخلاص اتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) الذي يغطي طائفة من المسائل الرئيسية على جدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، وهو القرار الذي صاغه وفد السويد بصفته رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وأثبت اعتماد تلك الوثيقة بالإجماع وكثرة عدد المشاركين في تقديمها أن ثمة توافقا قويا في الآراء بين الدول الأعضاء على أهمية هذه المسألة. ويجب علينا أن نستفيد من هذه الوحدة في حماية الأطفال – أثمن مواردنا – من خلال اتخاذ تدابير جماعية وشاملة. وفي هذا الصدد، تود كازاخستان أن تقترح التوصيات التالية:

أولا، يجب علينا تشجيع الامتثال الكامل للقانون الدولي وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال. ومن المهم للغاية أن تصدق جميع الدول الأعضاء على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمعاهدات الأخرى ذات الصلة، كما فعلت كازاخستان، وأن تنفذها بصرامة. كما نشجع الحكومات على تأييد الأدوات الدولية المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، مثل مبادئ باريس ومبادئ فانكوفر وإعلان المدارس الآمنة، وعلى إدراج أحكام تتعلق بحماية الطفل في عمليات السلام والمفاوضات، ولا سيما مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وتعزيز قدرات بعثات الأمم المتحدة على رصد الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها هام بنفس القدر لكفالة المساءلة.

ثانيا، يتعين علينا إعطاء الأولوية للتدابير الوقائية والجهود الرامية إلى بناء الثقة وبناء القدرات. ونؤيد الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا والتي تركز على الإجراءات الوقائية، بما في ذلك عن طريق تعزيز العمل مع أطراف النزاع والزيارات الميدانية وتوقيع خطط عمل، فضلا عن النهوض بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن الأطفال الذين يفتقرون إلى آفاق للمستقبل والمحرومين من التعليم، والذين يعيشون في فقر شديد، أكثر عرضة للتجنيد ولأن يكونوا ضحايا للجناة. ولذلك، فإن الاستثمار في التنمية وتوفير ظروف معيشية أفضل والوفاء بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأطفال، هي أيضا أمور بالغة الأهمية لمنع التجنيد والانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال. ومن المهم أيضا دعم بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والمحلي من خلال البرامج التدريبية وتوفير تعليم مشترك بين الأديان وبين الجماعات العرقية وتعزيز التسامح.

ثالثا، يجب زيادة دعم برامج إعادة الإدماج وإعادة التأهيل للأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة. ويجب توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لضمان حصول الأطفال بصورة فورية على التعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية والخدمات الأساسية وخدمات المؤازرة النفسية للمصابين بصدمات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أن نعيد التفكير في النُهج المتبعة لإعادة الإدماج وأن نضع برامج طويلة الأجل تمتد لعدة لسنوات، وهو ما من شأنه مساعدة الأطفال على الاندماج مجددا في المجتمع بصورة أكثر فعالية وعلى النجاح في مجتمعاتهم المحلية.

في الختام، أؤكد مجددا مرة أخرى التزام كازاخستان بكل التدابير الجماعية والشاملة الرامية إلى كفالة سلامة ورفاه الأطفال، الذين يكونون أشد الفئات ضعفا في أوقات النزاع المسلح.

**السيد ما جاوشو** (الصين) (*تكلم بالصينية*): تهنئ الصين السويد على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونرحب برئيس الوزراء لوفين ونشكره على ترؤس هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا والمديرة التنفيذية لليونيسف فور على إحاطتيهما. كما نشكر السيدة لوندونيو على بيانها.

اتخذ المجلس للتو بالإجماع القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ونشيد بالجهود الهائلة التي بذلتها السويد في إجراء مشاورات والتوصل إلى توافق في الآراء.

إن مسألة الأطفال في النزاعات المسلحة مدرجة على جدول أعمال المجلس منذ أكثر من ٢٠ عاما، الأمر الذي يعني أن الأطفال الذين ولدوا عندما اتخذ المجلس أول قرار له بشأن هذه المسألة - القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)- قد أصبحوا بالغين هم الآن. ونأسف بالغ الأسف لأن استمرار اندلا ع النزاعات المسلحة وانتشار الإرهاب قد جعلا الأطفال من أضعف الفئات. وتدمر الحروب الوحشية والهجمات الإرهابية الشنيعة حياة الأطفال الأبرياء، حيث تحرمهم من الحب والرعاية وتجلب عليهم، بدلا من ذلك، معاناة يعجز عنها الوصف. إن أولئك الأطفال يحتاجون إلى أن نوفر لهم أقصى درجات الحماية الفعالة والملموسة. ويجب أن يقدم المجتمع الدولي لهم ما يستحقونه. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على النقاط التالية:

أولا، يجب علينا إعطاء الأولوية للوقاية من خلال تعليم أطفالنا الاعتزاز بالسلام ونبذ الحرب بغية حمايتهم من أذى أيديولوجيات التطرف والإرهاب. وينبغي لجميع الأطراف أن تضمن تعليم الأطفال، من سن مبكرة، تبني قيم السلام ونبذ العنف والنزاع. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة لمكافحة قيام المنظمات الإرهابية بالتجنيد عبر شبكة الإنترنت وتحريضها على العنف والتطرف من خلال الشبكة. كما ينبغي لنا تعبئة الأسر والمدارس والمجتمعات المحلية لمساعدة الأطفال على مقاومة أيديولوجيات الإرهاب والتطرف. ويتعين أن نعزز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وأن نعتمد نهجا يقوم على عدم التسامح المطلق وعدم التمييز وأن نكافح بحزم جميع أشكال الجريمة التي ترتكبها المنظمات الإرهابية بحق الأطفال، مثل التجنيد والقتل والاعتداء والاختطاف.

ثانيا، يجب أن نضع حدا للأعمال العدائية والعنف وأن نقوم بصورة مشتركة بصون السلام والأمن الدوليين. والطريقة الأكثر فعالية لحماية الأطفال هي منع نشوب النزاعات وحلها. ويجب على مجلس الأمن، المناط به المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يعزز استخدام الوسائل السياسية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الوساطة والتوفيق والحوار والتفاوض، وأن يدعم ويشجع جميع الأطراف على تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات المسلحة في المقام الأول. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع تسوية القضايا الإقليمية الساخنة بطريقة صحيحة وأن يوفر الحماية الكاملة لحقوق الطفل في سياق تلك العملية. وذلك هو السبيل الأساسي لإنقاذ الأطفال من ويلات النزاعات المسلحة.

ثالثا، يجب أن نتبنى منظورا طويل الأجل وأن نوفر المساعدة في بناء القدرات للبلدان المعنية. فالمسؤولية الرئيسية عن حماية الأطفال في النزاعات تقع على عاتق حكومات البلدان المعنية. وجهود وتعاون البلدان المعنية أمر أساسي في التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ولمختلف الخطط والبرامج الرامية إلى حماية الأطفال.

ويجب علينا أن نحترم الملكية الوطنية احتراما كاملا، ونعزز الحوار والاتصالات مع البلدان المعنية، وندعم تنمية القدرات

على حماية الأطفال في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن إصلاح قطاع الأمن.

رابعا، يجب علينا أن نعزز التنسيق ونحقق التآزر الدولي لحماية الأطفال. وينبغي لليونيسيف واليونسكو والبنك الدولي والكيانات المعنية الأخرى أن تعمل في إطار ولاياتها، وتستفيد من مزاياها النسبية بغية تعزيز التعاون. ولا بد من وضع نهج متكامل لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات المعنية في مجالات القضاء على الفقر وتعميم إمكانية الحصول على التعليم والتنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نساعد الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة على إعادة إدماجهم بسلاسة في مجتمعاتهم وتوفر لهم الأمن والبيئة الاجتماعية اللذين ييسران نموهم الصحي لكي يصبحوا مساهمين نشطين ودعاة للسلام في المستقبل.

وفي هذا الطريق الذي نتشاطره جميعا، الأطفال هم مستقبلنا المشترك. فلنعمل معا من أجل أمن ورفاه الأطفال في جميع أنحاء العالم. ولنعمل على إيجاد عالم يسوده الوئام يمكنهم أن يكبروا فيه وهم ينعمون بالصحة. فلنوحد جهودنا لبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية لكي ينعم بالسلام الأطفال الصغار ويكبروا ويتمتعوا بمستقبل أفضل.

**السيدة بيرس** (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب برئاسة السويد لمجلس الأمن وتوجيه الشكر إلى الاتحاد الروسي على قيادته خلال الشهر المنصرم. كما يسرنا، سيدي رئيس الوزراء، أنكم تعقدون هذه المناقشة المفتوحة اليوم. ومن المهم جدا أن يركز المجلس على حماية الأطفال بوصفها عنصرا أساسيا في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وعلى غرار الآخرين، أود أن أشيد بأفكار السيدة لوندونيو عن أثر النزاعات. فما قالته عن معالجة الأسباب الجذرية موضوع كرره العديد من المتكلمين اليوم. وأشكر أيضا المدير التنفيذي والممثل الخاص للأمين العام على ما بذلاه من جهود على الصعيد الدولي وفي الميدان بغية حماية الأطفال والحيلولة دون سقوطهم ضحايا للنزاعات المسلحة.

وفي هذا الصدد، فإن المملكة المتحدة تنضم إلى الآخرين في الترحيب بنشر التقرير السنوي للأمين العام (S/2018/465). وبفضل شجاعة أفرقة الرصد والإبلاغ وعملها الملتزم في جميع أنحاء العالم، لا يزال التقرير يوفر مجموعة من المقاييس الموثوقة والقائمة على الأدلة، يحتاج إليها المجلس والأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات فعالة. غير أنه يظهر اتجاه خطيرا – ففي عام ٢٠١٧، ازداد عدد ما تم التحقق منه من الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة بنسبة مروعة بلغت ٣٥ في المائة. ومن الأهمية بمكان أن يعالج المجلس هذا الاتجاه، وتحقيقا لهذه الغاية، أرحب بمناقشة اليوم.

لقد سمعنا الكثير عن الجيل القادم. وتوصلنا ببعض الأنباء السارة جدا من كوت ديفوار. وكنت مهتمة بهذه التجارب، وكذلك فبما يحدث في نيجيريا. ولكن، كما شهد المجلس بنفسه أثناء بعثته إلى بنغلاديش وميانمار، هناك عدد كبير جدا من الأطفال على أجسادهم جروح النزاعات المسلحة. فقد رأينا أطفالا مبتوري الأطراف، مما ذكرنا على نحو مؤثر ومزعج بما تتسبب فيه النزاعات للأطفال. وينبغي أن نوفر رعاية أفضل لأبناء الجيل القادم حتى يتسنى لهم، بدورهم، توفير الرعاية لمجتمعاتهم. ولا يوجد جواب واحد لمسألة كيفية قيامنا بذلك. واستمعنا للعديد من الأفكار التي طرحت اليوم. ولن أكررها. وتتشاطر المملكة المتحدة العديد من المقترحات التي طُرحت اليوم، ولكن أود أن أركز، إذا سمحتم لي، على إجراء محدد يمكن أن يكون له أثر إيجابي كبير على تحسين الاستقرار والحد من النزاعات.

وأقصد الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يتعلق بكفالة حصول الجميع على تعليم جيد. وتلك مسألة

لم توجه الانتباه إليها السيدة لوندونيو فحسب، بل أيضا عدد من الممثلين الدائمين. وكما نعلم جميعا، تؤدي المرأة دورا حيويا في منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها وبناء السلام، بما في ذلك في محادثات السلام وفي إعادة تلاحم نسيج المجتمعات في حالات التعافي. ومع ذلك، نعلم أن النزاعات تقيد إمكانية الحصول على التعليم، لا سيما تعليم الفتيات. وينبغي لنا أن ننظر في ما يمكننا القيام به لتحسين هذه الحالة. وبرامج عادة الإدماج ينبغي أن تشمل التعليم كعنصر أساسي، وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ينبغي أن تراعي السن والاعتبارات الجنسانية من أجل تلبية احتياجات جميع الأطفال. وينبغي أن نكفل حصول الفتيات في جميع أنحاء العالم على التعليم الذي يسمح لهن من المشاركة الكاملة في الإدارة من أجل تحقيق السلام الدائم والأمن والمصالحة، ومن ثم، في نهاية المطاف، في سبيل منع نشوب النزاعات.

وفي عام ٢٠١٦، استُثمر في التعليم قدر ضئيل جدا من المعونة الإنسانية – مجرد ١,٤ في المائة. وغني عن القول أن هذا غير كاف. وينبغي لنا جميعا أن نفعل المزيد من أجل وضع التعليم في صميم نهجنا إزاء الأمن والتنمية. والمملكة المتحدة، من جانبها، ملتزمة بتوفير الدعم التعليمي لملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم ممن هم في حاجة إلى التعليم في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة. وفي سورية والمنطقة قاطبة، وفي إطار متابعة مبادرة اليونيسيف ''لا لضياع أي جيل''، خصصنا ١١٠ ملايين دولار لتوفير الحماية والرعاية الصحية للأطفال المصابين بالصدمات النفسية والتعليم للأطفال المتأثرين بالأزمة في سورية والمنطقة الأوسع. ونحن أكبر مانح ثنائي لصندوق ''التعليم لا يمكن أن ينتظر''ونخصص هذا العام ٤٠ مليون دولار لدعم الأطفال المتضررين بالنزاع في أوغندا.

وأخيرا، وكما ذكر متكلمون آخرون، ينبغي أن نكفل حماية المدارس نفسها. وعلى الرغم من أن القانون الإنساني الدولي هو الأساس الرئيسي لحماية المدارس والمرافق التعليمية، فإن ''إعلان المدارس الآمنة''، الذي أيدته المملكة المتحدة مؤخرا، يجسد التزامنا بتوفير الحصول على التعليم الجيد في الحالات الإنسانية والأزمات الممتدة. ونؤيد البيان الذي ستدلي به الأرجنتين باسم جميع الدول التي أقرت الإعلان. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لندعو جميع شركائنا الدوليين إلى الحذو نفس الحذو. على النحو الوارد في السطر الأول من ميثاق الأمم المتحدة اليوم، الذي اقتُبس كثيرا اليوم، فإن هدفنا هو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ويتعين علينا أن نبدأ بأطفالنا، الذين لا بد من رعايتهم بغية بناء مستقبل أفضل.

**السيد جون أسلبورن** (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): اسمحوا لي أيضا أن أهنئ السويد على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة برئاسة رئيس الوزراء، السيد ستيفان لوفين. إن القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم، إسهام هام في تعزيز خطة الأطفال والنزاع المسلح، التي، كما يعلم المجلس، توليها لكسمبرغ أهمية قصوى. وبوسعي أن أقول ذلك باقتناع كبير لأنني في عام ٢٠١٤، ترأست شخصيا جلسة للمجلس اتُخذ خلالها القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) (انظر S/PV.7129). ومن أجل الحفاظ على بعض الزخم في النظر في هذه المسألة من قبل هذه الهيئة، يُستحسن أن يتم على نحو أكثر تواترا اعتماد الصكوك ذات الصلة.

وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. كما أتوجه بالشكر إلى المديرة التنفيذية المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على مداخلتها. كما استمعنا باهتمام شديد إلى الشهادة المؤثرة للسيدة ينيي لوندونيو.

إن التقرير السنوي للأمين العام عن محنة الأطفال في النزاعات المسلحة (S/2018/465) يبدأ بالحقيقة المحزنة بأن الانتهاكات من جميع الأنواع في عام ٢٠١٧ ازدادت زيادة

حادة مقارنة بالسنة السابقة. وهذه الانتهاكات هي المصير اليومي غير المقبول لأكثر من ٢١ ٠٠٠ من الأطفال الذين يعيشون في حالات النزاع. ويجب علينا أن ندين بشدة جميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، ونلتزم بالعمل بحزم من أجل احترام حقوق الطفل، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في حالات النزاع المسلح.

وهذا التقرير ثمرة مشاورات واسعة النطاق داخل منظومة الأمم المتحدة، في المقر وفي الميدان، ومع الدول الأعضاء المعنية. ولدينا الثقة في الضمانات، بما في ذلك آلية الرصد والإبلاغ للتحقق من دقة جميع المعلومات الواردة في التقرير السنوي ومرفقاته.

من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى سورية، من أفغانستان إلى ميانمار ومن جنوب السودان إلى مالي، يتعرض الأطفال للقتل والتشويه. إنهم يتعرضون للاختطاف والتجنيد بالقوة والاعتداء الجنسي من قبل القوات الحكومية وكذلك الجهات الفاعلة من غير الدول. وفي سياق التجاوزات المتكررة، يجب أن تكون حماية الأطفال عملية منهجية. يجب أن تحظى برامج حماية الأطفال في أوقات النزاع المسلح بدعم ما يكفي من القدرات والوسائل لكفالة إمكان الإفراج عن الأطفال وإعادة إدماجهم مع أسرهم ومجتمعاتهم المحلية على نحو مستدام. ونشدد على الأهمية الحاسمة لدمج المستشارين في مجال حماية الأطفال وولايتهم المحددة في عمليات الأمم المتحدة على أرض الواقع. ونلاحظ مع الارتياح الإفراج رسميا عن ١٠ ٠٠٠ طفل في عام ٢٠١٧ وأن عددا غير معروف تمكن من إلقاء السلاح بوسائل أخرى. نحن ندرك أن هذا ليس سوى بداية عملية يجب فيها دعم هؤلاء الأطفال على الجبهات النفسية والاجتماعية والتربوية من أجل الخروج على نحو مستدام من دوامة العنف وتوطيد السلام في نهاية المطاف. يجب تزويد الجهات الفاعلة على أرض الواقع بالوسائل التي تلزمها لتمكينها من الاضطلاع بتلك المهام وتحقيق هدفها، وهو ما أعتقد أنه كان أحد النداءات الرئيسية للسيدة لوندونيو صباح اليوم.

وينبغي لي أن أهنئ مجلس الأمن على اتخاذ القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨)، إقرارا بأهمية تعزيز إشراك الشباب في التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها. إن تهميش الشباب يؤثر سلبا على تحقيق السلام الدائم ومكافحة التطرف العنيف. وفي هذا السياق، فإن الحق في التعليم أمر أساسي لبناء سلام دائم. لا تزال المدارس هدفا للهجمات المتعمدة وتتعرض الهياكل الأساسية المدرسية بصورة روتينية للنهب أو التحويل من غرضها الأساسي لأغراض الاستخدامات العسكرية، وهي أعمال تحرم الأطفال من حقهم في التعليم ويمكن أن تولد التعصب واللجوء إلى العنف وإضعاف قدرة المجتمع على الصمود. ونحض جميع الدول الأعضاء التي لم تؤيد بعد إعلان المدارس الآمنة على أن تفعل ذلك، وندعو جميع الدول إلى اتخاذ تدابير ملموسة لإثناء أطراف النزاعات عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية.

أخيرا، وفي حين أحرز تقدم كبير في السنوات القليلة الماضية، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. يشير ازدياد عدد أعمال العنف الخطيرة ضد الأطفال وزيادة عدد مرتكبيها إلى أن أطرافا كثيرة في مأمن من العدالة الدولية. يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب لأولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الأطفال. ولا يزال الدور الهام الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية استكمالا للإجراءات القانونية على الصعيد الوطني في هذا الصدد محوريا وأساسيا.

ونؤكد من جديد دعمنا المطلق لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام، التي تعمل بلا كلل من أجل حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، ونواصل تقديم دعم ملموس إلى مكتبها وإدارة عمليات حفظ السلام. ولذلك، استجبنا لطلبها تمويل إعارة موظف اتصال في بروكسل بهدف تعزيز العلاقات مع المؤسسات الأوروبية والأطلسية في سياق تنفيذ مبادئها التوجيهية

بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ويشمل ذلك وضع خريطة طريق استراتيجية وتنفيذ إجراءات موحدة للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة الست ضد الأطفال التي حددها المجلس. كما أيدنا مشروع بحثي لجامعة الأمم المتحدة بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، انتهى للتو بنشر دراسة لموظفي الأمم المتحدة في الميدان معنونة ”في أحضان النزاع“، عن وقاية الأطفال من العنف الشديد وحمايتهم وفك ارتباطهم به.

إننا نبني المستقبل مع أطفالنا، ولذلك يجب علينا حمايتهم إذا أردنا مستقبلا قائما على السلام الدائم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى وزيرة شؤون الأطفال والشباب في أيرلندا.

**السيدة زابوني** (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام للغاية. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، ونرحب بتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح لعام ٢٠١٧ (S/2018/465)، الذي يقدم العديد من التوصيات القيمة.

إن الأطفال على الخطوط الأمامية للنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من الاعتراف بضعفهم في أوقات الأزمات منذ الأيام الأولى للقانون الدولي الإنساني، فإن جهودنا المشتركة لحماية جميع الأطفال من العدوان والعنف أقل بكثير مما يجب علينا بذله. ولذلك ترحب أيرلندا بزيادة التركيز على ربط جدول أعمال الأطفال في النزاعات المسلحة باستراتيجيات منع نشوب النزاعات والسلام المستدام. وبصفتي الوزيرة المسؤولة عن شؤون الأطفال والشباب، أريد تعريف الأمن، ليس كمجرد شرط للسلام بل كاعتراف بأننا لكي نحقق الازدهار يلزم أن نعيش في مجتمع تسوده المساواة والعدالة حيث توفر لنا الدول الحماية من العنف والاضطهاد بين الأشخاص.

ذكرنا الأيرلندي شون ماكبرايد، في خطاب قبوله لجائزة نوبل للسلام، بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة. وأعتقد أن انعدام المساواة بجميع أشكاله، محرك للنزاع. والعنف القائم على نوع الجنس هو أحد أكثر أنواع الظلم الضارة والخطيرة تجاه الأطفال في النزاعات المسلحة. الفتيات الصغيرات معرضات بوجه خاص للاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر، وعليه فإن تمكينهن ومنح الأولوية لحمايتهن من الاعتداء القائم على نوع الجنس في حالات النزاع أمر حيوي للغاية. في ظل رئاسة أيرلندا للجنة وضع المرأة في وقت سابق من هذا العام، جرى الاتفاق على استنتاجات الموضوع ذي الأولوية، ”التحديات والفرص في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات“. كما نعزز حماية الفتيات في حالات النزاع من خلال خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. يتجسد ذلك في العمل الإنساني الذي نضطلع به لكنه أيضا أولوية لقواتنا الدفاعية.

عندما يندلع العنف، يحرم الأطفال في كثير من الأحيان من التعليم، مما يجعلهم عرضة للتلقين العقائدي أو الاستغلال، وبدون فرص اقتصادية إيجابية لبقية حياتهم. يقدم برنامج المساعدة الإنمائية الأيرلندي، هيئة المعونة الأيرلندية، الدعم لعدد من الشركاء من المنظمات غير الحكومية على الصعيد المحلي في إنشاء أماكن تعلم آمنة للبنين والبنات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، كانت أيرلندا واحدة من ٦٥ دولة عضوا تؤيد مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واتخاذهم جنودا، التي تعمل على التوعية بتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الجماعات المسلحة وتلزمنا بالتصدي لقضايا الصدمة وفقدان الطفولة.

وبما يتجاوز مجرد كون الأطفال والشباب ضحايا للنزاع، فإنه يمكنهم الاضطلاع أيضا بدورا حاسم الأهمية في تعزيز السلام الطويل الأجل في جميع أنحاء العالم. لذلك فإن أيرلندا مناصر قوي لجدول أعمال الشباب والسلام والأمن، بما في ذلك

توفير التمويل للدراسة المرحلية الأخيرة بشأن الشباب والسلام والأمن. في عام ٢٠١٥، قدمنا برنامج الأمم المتحدة لممثلي الشباب، في التزام واضح بزيادة مشاركة الشباب في التنمية، وحقوق الإنسان، والمواطنة العالمية. إنهم يمثلون المستقبل، يمثلون قيم أيرلندا والقيم التي أنشئت على أساسها الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ومن أجلهم، يجب أن نكون معا السبيل العالمي لتطوير وتعزيز الأمن المستدام، أمن يتيح لجميع شعوبنا الازدهار.

في الختام، أدعو المجلس إلى تصور طفل لديه فرصة الازدهار، وآخر يفتقر إليها. وبصفتي وزيرة، أشعر بالاعتزاز لأن نصف الأشخاص المقبولين بموجب برامج إعادة التوطين وإعادة الاستقرار البالغ عددهم ١ ٨٨٣ شخصا هم من الأطفال الفارين من الحروب والنزاعات.

وبالإضافة إلى ذلك، توفر أيرلندا الرعاية لـ ٧٩ طفلا وصلوا بمفردهم إلى الموانئ والمطارات. وجميع هؤلاء الأطفال – من هذه البلدان التي تعاني من النزاعات من قبيل سورية، وأفغانستان وإريتريا – يجعلون من أيرلندا وطنا لهم. وهم يعربون عن آرائهم في مجموعة من القصص والأعمال الفنية التي ابتدعها الأطفال السوريون والفلسطينيون الذين يعيشون الآن في مايو، في الجزء الغربي من أيرلندا. وفي الكتاب المعنون ''قلب قوي''، يتكلمون عن جمال بلداتهم الجديدة، والأنهار والجبال المحلية، وحتى سمك السلمون لدينا الشهير عالميا. وهم يعربون عن شغفهم بالرياضة الأيرلندية، وروح الفكاهة لديهم وآمالهم وأحلامهم. ويكتب خالد، الذي يبلغ من العمر ١٢ عاما ويعيش في غلاريموريس،

> ''حلمي في المستقبل هو أن أكون لاعب كرة قدم أولا وأن ألعب باسم أيرلندا. وعندما أبلغ من العمر ٣٣ عاما، سأصبح معلما وسأعود إلى سورية لأدرس اللغة الإنكليزية.''

وخالد وزملاؤه – الأيرلنديون والسوريين والفلسطينيون – يكبرون. وهم مستقبلنا.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

**السيد كيسليتسيا** (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تقدّر أوكرانيا تقديرا كبيرا مبادرة السويد بعقد هذه المناقشة المفتوحة، سيدي الرئيس، وكذلك ترؤسكم لها شخصيا. ونشكر السيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذي لليونيسيف، على إحاطتيهما الإعلامية. وترحب أوكرانيا بمبادرة السويد لاعتماد القرار المستكمل ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وتؤكد أوكرانيا مرة أخرى، بانضمامها إلى المشاركين في تقديمه، التزاماتها بحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

أنا على وشك الإدلاء ببيان بصفتي الوطنية، لكنني أود أيضا أن أسلط الضوء على أن أوكرانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ومن المؤسف أنه منذ المناقشة المفتوحة الأولى لمجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PV.3896)، التي عقدت في ١٩٩٨، لا يزال الأطفال يتضررون بشكل غير متناسب في حالات النزاع المسلح. وعلى النحو الموثق في تقرير الأمين العام (S/2018/465)، فإن نطاق الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال مقلقٌ للغاية. ويكمن وراء البيانات الأسى الإنساني الهائل الذي يؤثر على حياة الأطفال ويتسبب بالصدمات النفسية الطويلة الأجل، مما يجعل العنف وانعدام الأمن سمتين من السمات الدائمة لحياتهم اليومية.

ولذلك، أود أن أردد ما صرح به المتكلمون الآخرون الذين سبقوني بالقول إن الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به في مواجهة هذه الحقائق القاتمة هو تكثيف جهودنا المشتركة من أجل ضمان تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي هذا السياق، يمكن لتعزيز التعاون من جانب الأمم المتحدة مع

المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جميع مراحل دورة النزاع، أن يقدم إسهاما كبيرا.

ومن المهم بنفس القدر توفير مستويات كافية من التمويل والدعم إلى الحكومات من أجل مساعدتها في تنفيذ برامجها في مجال إعادة الإدماج التي تستهدف الأطفال الذين تعصف بهم النزاعات المسلحة. إن الحصول على التعليم والدعم النفسي وإعادة التأهيل هي اللبنات الهامة في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الفعالة لمنع تصعيد النزاعات الحالية وظهور نزاعات أخرى جديدة.

ومن الجدير بالذكر أن الرصد آلية وقائية هامة يمكن أن تحدد مخاطر التدهور الحاد للحالة، وأن تقدم التوصيات الوجيهة للعمل المبكر. وللأسف، على الرغم من الآليات الوقائية القائمة، نشهد عدم تنفيذها في حالات النزاعات الناشئة.

وأود أن أذكر المجلس بأنه على الرغم من القرار الموجود بشأن دور المنع في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، الذي استهلته أوكرانيا، قبل وقت طويل من العدوان المسلح الذي شنه الاتحاد الروسي، لم يتمكن مجلس حقوق الإنسان من استخدام الأدوات الوقائية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، المتاحة له.

وقبل عشرين عاما في المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، قال أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إن

> ”يتزايد استخدام قادة الفصائل العسكرية للأطفال في المنازعات المسلحة كذخيرة مدفعية.“ (S/PV.5319، صفحة ١٢)

وآنذاك لم يكن من الممكن لأي من الجالسين على هذه الطاولة أن يتصور أن عضو المجلس نفسه سيشرع في تدخل عسكري كامل النطاق ضد دولة مجاورة، ويحتل أجزاء من أراضيها بصورة غير مشروعة، ويلجأ إلى نفس الأساليب التي أدانها بشدة، ألا وهو قصف المناطق المدنية المكتظة بالسكان، وتعريض أرواح المدنيين، بمن فيهم الأطفال، للخطر.

ومن الأمثلة الحديثة على ذلك، أن فتاة تبلغ من العمر ١٥ عاما توفيت في ٢٨ أيار/مايو بعد هجوم بالمدفعية شنته القوات الروسية في مدينة توريتسك في دونباس. علاوة على ذلك، هناك أيضا تقارير تفيد بأن أطفالا لا تتجاوز أعمارهم ١٥ عاما جرى تجنيدهم في صفوف الجماعات الشبابية المسلحة ويشاركون في القتال الفعلي بوصفهم أعضاء كاملي العضوية في قوات مشتركة تضم قوات روسية ومتمردين بقيادة روسيا، بما في ذلك جماعات الشباب التي تعمل في الاستطلاع والتخريب داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة في أوكرانيا.

والمثال الوحشي الآخر هو احتجاز ستة من المراهقين، من مواطني أوكرانيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في مدينة منطقة ياسينوفاتا من جانب إدارة الاحتلال الروسي بتهمة القيام بأنشطة تخريبية. ولا يزال هؤلاء الأطفال قيد الاعتقال غير القانوني في مرافق الاحتجاز. إن مسألة الإفراج عنهم قد نوقشت في مينسك في فريق الاتصال الثلاثي. وللأسف، لم يحرز أي تقدم حتى الآن.

وهناك حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ من الفتيان والفتيات يعيشون في منطقة مساحتها ١٥ كيلومترا على جانبي خط التماس. ويتوق جميعهم لتحقيق السلام في نهاية المطاف في أرضهم، حيث يمكنهم الذهاب إلى المدرسة دون القلق من تعطل دراستهم في صفوفهم بسبب القصف المدفعي المفاجئ، وبوسعهم السير في الحقول أو الغابات بدون الخوف من الأفخاخ المتفجرة أو الألغام.

لقد أودى هذا النزاع فعلا بحياة عدد كبير جدا من الأرواح، بما في ذلك حياة ٨٠ طفلا بريئا على متن رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17، التي تم إسقاطها قبل أربع سنوات، في تموز/يوليه ٢٠١٤، بمنظومة قذائف (Buk) المضادة للطائرات التابعة للواء العسكري الروسي الثالث والخمسين، الذي تم تحريكه إلى أراضي أوكرانيا من قاعدة اللواء الدائمة بالقرب من مدينة كيرسك.

وأود أن أذكر المجلس بأنه تم استخدام حق النقض ضد قرار مجلس الأمن، في عام ٢٠١٥ (S/2015/562) الذي كان يهدف إلى إنشاء محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الهجوم على الرحلة MH-17 (انظر S/PV.7498) من جانب بلد يدعي أن ''الشرعية الدولية هي السمة الرئيسية للاستقرار والأمن العالميين''. ويمكن لذلك البلد أن يسهم بسهولة في تسوية النزاعات من خلال إنهاء ممارساته المستمرة والمتعمدة في تقويض النظام القانوني الدولي، والتخلي عن سياساته العدوانية، وسحب قواته من الأراضي المحتلة والدول المجاورة ووقف إغراق المنطقة بالأسلحة الثقيلة.

ومن جانبنا، فإن أوكرانيا دائما متسقة في سياستها المتمثلة في ضمان حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. إن أوكرانيا، إذ تؤيد وثائق أساسية مثل اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري، فضلا عن التزامات باريس ومبادئ باريس، وتصادق عليها، تكون قد التزمت تماما بحماية حقوق الأطفال. كما أننا لا نزال نعلق أهمية كبيرة على إعلان المدارس الآمنة، وهو إطار لضمان حماية أفضل للمدارس والطلاب. وتعتزم حكومة أوكرانيا تأييد الإعلان بعد استكمال الإجراءات الداخلية الضرورية.

ونلاحظ خلو تقرير الأمين العام من الإشارة إلى الحالة المتعلقة بالأطفال الأوكرانيين المتضررين من النزاع في منطقة دونباس في أوكرانيا.

وهذه الحالة تبين الجهود التي تبذلها حكومة أوكرانيا لحماية وإنقاذ حياة الأطفال المتضررين من العدوان المسلح. وتولي أوكرانيا اهتماما خاصا لإعادة إدماج الأطفال، فقد عملت على إدماج ٢٤٠ ٠٠٠ من بين حوالي ١,٧ مليون شخص مشرد داخليا.

إن أوكرانيا عندما عضوا في المجلس خلال السنتين السابقتين، سعت إلى دور وقائي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. ونرحب باتخاذ قرار اليوم ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي سوف يخصص المزيد من الصلاحيات إلى الممثلة الخاصة لتنفيذ دورها في منع نشوب النزاعات. ويشجعنا النهج الذي وضعته السيدة فيرجينيا غامبا من فورها، عندما قالت علينا ''الانتقال إلى عصر الوقاية''. وهذا يتماشى مع رؤية الأمين العام بشأن إصلاح ركيزة السلم والأمن، استنادا إلى مفهوم منع نشوب النزاعات. ومن الواضح أن الدبلوماسية الوقائية تمثل أداة رئيسية ينبغي للأمم المتحدة أن تزيد من نشرها.

إن أوكرانيا، بوصفها صاحبة المبادرة في القرار المذكور في مجلس حقوق الإنسان بشأن دور منع الانتهاكات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تعتقد اعتقادا راسخا بأن الوقاية من دون اتباع نهج منتظم في المنظمة برمتها، لن يكون بوسعنا النجاح في منع نشوب نزاعات جديدة أو منع استئناف القديمة. وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فإنه في غاية الأهمية أن تكون الأمم المتحدة عاقدة العزم على ذلك وأن تسرع في تحقيقه. في عام ١٩٩٤، وفي رواندا، تقاعست الأمم المتحدة عن العمل فورا لمنع الإبادة الجماعية. وفي عام ٢٠١٤، لم تتمكن لا قيادة الأمم المتحدة ولا أعضاء مجلس الأمن من وقف العدوان العسكري الروسي واحتلال القرم ودونباس.

أخيرا، أود أن أختتم بياني باقتباس عبارة للعالم السويدي المشهور ألفريد نوبل ''التمنيات الطيبة وحدها لن تكفل إحلال السلام'' ويبدو أن هذا هو الوقت المناسب لكي نكف عن الاسترخاء والراحة، أو كما يقولون في اللغة الإنكليزية، هذا هو الوقت المناسب للعمل.

**السيد هيسجين** (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي رئيس الوزراء، إن جلوسكم هنا لمدة ثلاث ساعات، يدل على مدى الجدية التي تولونها لهذه المسألة والأهمية الكبيرة التي يعلقها وفدكم على مسألة الأطفال والنزاعات المسلحة في جدول أعمالكم. وأود أيضا أن أهنئكم على اتخاذ القرار التوافقي ٢٤٢٧ (٢٠١٨) الذي، إن كانت معلوماتي صحيحة، قد

شارك في تقديمه الآن ٩٨ بلدا. أعتقد أنكم ستجلون رقما قياسيا بمشاركة ١٠٠ بلد في تقديمه مع نهاية اليوم.

أود أيضا أن أثني على مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاث اليوم. إن فيرجينيا غامبا ما فتئت، منذ سنوات عديدة، تعمل بلا كلل بشأن هذه المسألة، ونحن نؤيدها. وولايتها بحاجة إلى الدعم. كذلك أقدر كل التقدير تعاونها الوثيق مع اليونيسيف. وأثني على هنرييتا فور وموظفي اليونيسيف على العمل الذي يقومون به بشأن الشباب، بالإضافة إلى التعاون التي ذكرته.

أشكر أيضا السيدة التي قدمت الإحاطات الإعلامية الثالثة. فقد قدمت إحاطة إعلامية تبعث على الاعجاب عما رأته في كولومبيا. وعلى غرار زميلي الفرنسي الذي تكلم في وقت سابق اليوم، أود أن أبرز أصحاب المبادرات في المجتمع المدني حيث يوجد العديد منهم في كولومبيا. وتسعى ألمانيا إلى المساعدة في تشجيع العملية في كولومبيا. ومن بين أحد شركائنا في المشاريع، مؤسسة بينبوستا، وهي مؤسسة خيرية تضم الجنود الأطفال السابقين والبالغين منهم الذين تضرروا من العنف. من خلال المساهمات في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمرحلة ما بعد انتهاء النزاع من أجل كولومبيا، تعمل ألمانيا حاليا على دعم المشاريع التي تسعى إلى إعادة إدماج الشباب من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية كولومبيا ومنع أي عمليات تجنيد جديدة لهم.

بينما تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أدلي بملاحظات إضافية بصفتي الوطنية.

أولا، نثني على الأمين العام وعلى تقريره السنوي (S/2018/465)، وهو أداة لتنفيذ الخطة الرئيسية بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ورغم حدوث بعض التطورات الإيجابية، سمعنا من ممثل كوت ديفوار عما حدث في بلده، بينما اعتمدت السودان وبلدان أخرى خطط عمل. وبوجه عام، عندما ننظر إلى الرسالة التي نقلها التقرير، نجد أنها تبعث على الإحباط.

قالت رئيسة وزراء أروبا في وقت سابق، التي تكلمت باسم هولندا بأن ما نشهده هو تقويض لاحترام القانون الإنساني. وشأنها شأن الآخرين، صدمتها الأرقام التي أشرتم إليها في مستهل بيانكم يا سيادة الرئيس. وبالتالي، هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به، ويجب أن يظل مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن، الأمر الذي يؤدي أيضا إلى ما ذكره آنفا سابقا زميلنا الفرنسي، ألا وهو أهمية التوعية العامة بإجراء المناقشة هنا. وكما قال ممثل إثيوبيا، من بين أمور أخرى، إنه يتعين علينا أن ندرج حماية الطفل في حالات النزاع المسلح في القرارات القُطرية وأن ننشئ ولاية للمستشارين المعنيين بحماية الأطفال في البعثات. في جميع ولايات عمليات حفظ السلام، ويجب أن نبقي الأطفال والنزاع المسلح في جدول الأعمال. وأود أيضا أن أبرز إحدى النقاط التي تطرق إليها العديد من المتكلمين. وعلينا أن نشدد على العمل المتعلق بالمساءلة. وعلينا منع الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في هذا السياق.

ثانيا، شددت السيدة غامبا أيضا على أنه يوجد العديد من الجهات الفاعلة من غير الدول والأطراف متورطة في النزاعات عبر الحدود. ولذلك، نؤيد تماما جهود الممثلة الخاص للأمين العام الرامية إلى العمل مع المنظمات الإقليمية عبر الحدود، لأننا نؤمن بأنها بقيامها بذلك، يمكنها الحصول على ردود مشتركة للتصدي للتحديات العابرة للحدود، على سبيل المثال، من خلال استراتيجيات الوقاية المشتركة، ومعايير التدريب المشتركة، والاستجابات المشتركة لاحتياجات إعادة الإدماج.

ثالثا، نؤيد تركيز السويد على منع نشوب النزاعات. وهذا أمر أساسي. إن إعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين في إطار استراتيجية لحل النزاعات والحفاظ على السلام، يعني أن برامج إعادة الإدماج أساسية. وينبغي إدراج الجوانب الجنسانية لكي تكون فعالة بالنسبة للفتيان والفتيات على حد سواء.

ونتشاطر الرأي القائل بأنه لا بد من أن يكون بالإمكان التنبؤ بالتمويل من أجل الإدماج. تعمل ألمانيا على دعم المشاريع الطويلة الأجل التي تركز على الفئات الضعيفة في المجتمع، بما في ذلك الأطفال الجنود السابقين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، وسيراليون.

رابعا، إن الوقاية الفعّالة تتجاوز برامج إعادة الإدماج وتقتضي التركيز على التعليم. وفي وقت سابق، شدد زميلي البريطاني على الحاجة إلى الحق في التعليم، وهو ما نسعى إلى تحقيقه في إطار الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. فالتعليم أفضل وقاية. في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ عندما كانت ألمانيا عضوا في مجلس الأمن، جعلنا مسألة الأطفال والنزاعات المسلحة أولوية عليا إبان عضويتنا. وسنلتزم بالحفاظ على جدول الأعمال عندما نصبح عضوا في المجلس في العام المقبل، وفي العام الذي يليه. ونحن ملتزمون بمواصلة تعزيز الصلة بين حماية الطفل والوقاية. وهذه مسألة بالغة الأهمية، فضلا عن كونها متضمنة في جميع أعمال المجلس. وسنواصل المناقشة التي بدأها أصدقاؤنا السويديون والاستفادة من الزخم الذي ولدته مناقشة هذا العام، والاجتماع المقبل الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام لإبقاء هذا الموضوع في جدول الأعمال.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

**السيد سكوكنك تابيا** (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): نتوجه بخالص الشكر للسويد ولكم، سيدي رئيس الوزراء، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة وأثرها على المنع وصون السلم. ونقدر بشكل خاص تركيز هذه المناقشة على المستقبل.

كما يقدر وفد بلدي تقرير الأمين العام (S/2018/465) والإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها هذا الصباح من الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، والسيدة ييني لوندونيو من كولومبيا، وهو بلد عزيز جدا علينا جميعا.

وتؤيد شيلي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كندا باسم فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، والأرجنتين باسم مجموعة الدول المؤيدة لإعلان المدارس الآمنة.

في مواجهة الطابع المتعدد الأبعاد للنزاعات وزيادة انتهاكات حقوق الأطفال واستمرارها والهجمات على المدارس والمستشفيات وأفعال الجماعات المتطرفة التي تقع ضحيتها الفئات الأكثر ضعفا، يجب أن يتصرف النظام الدولي ككل بشكل وقائي وحازم. ونتفق في الرأي على أن الوقت قد حان لوقف نشوب نزاعات في المستقبل.

ولذلك نكرر دعوة المجتمع الدولي إلى المضي قدما في عزمه والعمل لحماية الأطفال ضحايا النزاعات من أجل ضمان مستقبل أفضل لهم يتيح لهم تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والسلام الدائم. وكتدابير ملموسة، نحض الدول على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وتأييد مبادئ باريس ومبادئ فانكوفر وإعلان أوسلو للمدارس الآمنة. ونعلق أهمية على الإبقاء على وجود مستشارين في مجال حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام والنظر في تعيين مستشارين جدد حيثما يكون هذا مطلوبا. كما نؤكد على تسجيل المواليد كوسيلة إثبات لمنع تجنيد الأطفال وكفالة نزع السلاح منهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

ونرى أنه من المهم إدراج مسألة الأطفال في مفاوضات السلام ووقف إطلاق النار وعمليات الوساطة والدعم للحفاظ على السلام، والتأكد من أن وحدات حفظ السلام تتلقى التدريب الكافي في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونكرر التأكيد على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم البشعة المرتكبة بحق الأطفال ومعاقبتهم. وفي حال غياب

هذه القدرة أو الاستعداد، فإن مهمة المحكمة الجنائية الدولية هي النظر في الجرائم المشمولة بنظام روما الأساسي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نكفل التمويل المستمر والمستدام والمرن لإعادة إدماج الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة حتى تتمكن الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل من إيجاد بدائل مجدية للحياة العسكرية ومنع إعادة تجنيد هؤلاء الأطفال.

وفي الختام، ترى شيلي أنه لا يمكن للمجتمع الدولي ولا ينبغي له أن يقبل انتهاك حقوق الأطفال في أي مكان وتحت أي ظروف. ويتطلب ضمان وجود مجتمع عالمي سلمي إيلاء الأولوية لحماية أطفاله، ووضع استراتيجيات لمنع نشوب النزاعات وحلها من أجل تحقيق السلام المستدام والدائم الذي سيضمن تمتع الجميع بالسلام في المستقبل.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): قبل المضي قدما، أود أن أعرب حقا عن تقدير السويد للالتزام القوي ومشاركة الجميع أثناء المناقشة هذا الصباح. كما نعلم، فمن المغري أحيانا التعبير عن هذا الالتزام من خلال بيانات طويلة للغاية. وأود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على ثلاث دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة.

وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر المتكلمين بأن الرئاسة ستستخدم الضوء المتقطع على الميكروفونات لتذكير المتكلمين بإنهاء ملاحظاتهم. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النص كتابة مع الإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

وأود أن أبلغ الممثلين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة أثناء ساعة الغداء، نظرا لأن لدينا عددا كبيرا من المتكلمين لنستمع إليهم بعد ظهر هذا اليوم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

**السيدة ميخيا فيليس** (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وحكومة بلدكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة للغاية، وعلى التزامكم المستمر بالنزاع الكولومبي، الذي – كما تمكن أعضاء المجلس من أن يروا بأنفسهم اليوم من خلال المشاركة المثيرة للمشاعر لابنة بلدي السيدة ييني لوندونيو – يمثل حقيقة واقعة في العديد من البلدان المتضررة من النزاعات. وأرحب بالممثلة الخاصة للأمين العام، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، اللتين ما فتئنا نعمل معهما عن كثب منذ فترة طويلة.

على نحو ما ورد في المذكرة المفاهيمية (S/2018/625، المرفق)، فإن توفير الحماية والرعاية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام، والنجاح في إعادة الإدماج هو حجر الزاوية في أي عملية سلام.

ولم تكن كولومبيا استثناء. فقد كانت حالة الأطفال بالغة الصعوبة بصفة خاصة في العقود الأخيرة. فمن بين أكثر من ٨ ملايين ضحية من ضحايا النزاع المسلح، هناك ٣٩ في المائة تقريبا من الأطفال والمراهقين، وهو رقم مروع ومرتفع للغاية. وبين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨، تم تسجيل ٩٣٤ ٤١٠ طفلا باعتبارهم ضحايا للنزاعات وهم في طريقهم للحصول على تعويض.

ولذلك، نحن ممتنون للتقرير السنوي الذي قدمته الممثلة الخاصة (S/2018/465)، الذي يعترف بالتقدم المحرز بفضل عملية السلام، ويحذف القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي بوصفها جماعة تجند الأطفال من مرفقاته، بعد تحولها إلى حزب سياسي. ونرى أن هذه أنباء طيبة حيث إنها تتيح لمؤسساتنا مواصلة العمل على تعزيز الاستراتيجيات التي تسعى إلى تهيئة بيئات وحيز للمنع والحماية، ولا سيما في المناطق الريفية من كولومبيا، التي تكلمت عنها ييني صباح هذا اليوم.

كما أود أن أشاطر المجلس تجربتنا مع العمل المنسق الذي ما فتئنا نضطلع به مع مكتب الممثلة الخاصة في السنوات

الأخيرة، الذي شمل جهودا منسقة فيما بين الحكومات، ويمكن استخدامه في مناطق أخرى من العالم. في أيار/مايو، في بوغوتا، تمكنا من الاستماع إلى خبرات مماثلة في سري لانكا، ونيبال، وسيراليون، وكولومبيا، مما ساعدنا على تحديد التحديات والحلول الممكنة.

ويمكن لأعضاء المجلس والوفد السويدي، الذي يتابع هذه المسألة عن كثب، الاستمرار في التعويل على التزام كولومبيا أثناء تنفيذ مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، لا سيما فيما يتعلق بأطفال السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي، فضلا عن الأطفال الذين يعيشون في المناطق المهمشة. وكما قالت ييني، علينا أن نواصل العمل لتوفير مستقبل أفضل، إن لم يكن لها فلابنتها على الأقل، ولجميع الأطفال المتضررين من النزاعات المختلفة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

**السيد يورغنسن** (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن لاتفيا وليتوانيا وبلدي، إستونيا.

نعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونود أن نشكر السويد على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم.

ما فتئت النزاعات المسلحة تترك آثارا مروعة على الأطفال كما ورد في تقرير الأمين العام الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465)، وكانت الحالة في العام الماضي من أسوأ الحالات في التاريخ الحديث. فلايزال الأطفال يتعرضون للقتل أو التشويه، ويُجندون أطفالا جنودا ويُستخدمون كدروع بشرية. وتتعرض مدارسهم للهجمات، ويتعرضون للاعتداء الجنسي والاحتجاز والاختطاف والفصل عن أسرهم والحرمان من الحصول على المساعدات الإنسانية.

ومن ناحية أخرى، توجد بعض التطورات التي تبعث على التفاؤل. لقد أفضت مشاركة الأمم المتحدة المكثفة مع الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا إلى توقيع خطط عمل لتسريح الأطفال ومنع تجنيدهم مستقبلا. وأحرز السودان تقدما في تنفيذ خطة العمل. وأيدت مالي إعلان المدارس الآمنة؛ بيد أن هذه الخطوات الإيجابية لا تكفي.

تتحمل الدول والمجتمع الدولي مسؤولية منع الانتهاكات وحماية الأطفال وغيرهم ممن أكثر عرضة لآثار النزاعات الضارة. ومن الواضح أن للطريقة التي نتعامل بها مع الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة أثرا قويا على رفاههم في المستقبل، وتطورهم بوصفهم أفرادا وعلى المجتمعات المحلية برمتها في نهاية المطاف. وبوصفنا مجتمعا دوليا علينا فعل المزيد لتجسير الفجوة بين حماية الأطفال ومنع النزاعات. وينبغي أن تسترشد جهود الوقاية هذه بضرورة ضمان الامتثال التام للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ندعو أولا وقبل كل شيئ جميع الدول الأعضاء التي لم تصدّق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة على أن تفعل ذلك؛

انسجاما مع خطة الأمين العام بشأن الوقاية، نسلم أيضا بالحاجة إلى تلقي إشارات الإنذار المبكر من الميدان. وهنا، يمكن أن يقوم المجتمع المدني بدور حيوي. لذلك، كي تكون الوقاية فعالة حقا، من الضروري أن تتخذ الدول والمجتمع الدولي في نهاية المطاف الإجراءات الكافية في الوقت المناسب. ينبغي أيضا عدم تجاهل مشاركة الأطفال في عمليات صنع السلام، وبناء السلام والعدالة الانتقالية.

إن لاتفيا وليتوانيا وإستونيا أيضا من بين الدول الأعضاء التي أيدت مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال

واتخاذهم جنودا في تعزيز التزامها باتخاذ مزيد من الخطوات لحماية الأطفال.

من المهم لإقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على التكيف، تقديم الدعم الطويل الأجل لجميع الأطفال المتضررين من النزاع من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع. كذلك، تماشيا مع شعار أهداف التنمية المستدامة المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب، يجب علينا التأكد من حصول الأطفال المجندون، أو بعبارة أخرى الأطفال المنخرطون في القوات أو الجماعات المسلحة على الدعم اللازم، بما في ذلك الدعم النفسي من أجل تيسير إعادة إدماجهم في الحياة العادية. وهنا تتجلى أهمية وحتمية توفير التعليم لجميع الأطفال، بمن فيهم الفتيات وبدون استثناء. نحن بحاجة إلى بناء القدرات لدعم المجتمعات المحلية والأسر وتوفير فرص تطوير المهارات، التي بدونها لن يتمكن هؤلاء الأطفال من بناء حياتهم. يجب أن نتذكر أن نعامل الأطفال لكونهم الضحايا في المقام الأول، وليس بصفتهم مرتكبي جرائم، وأن نتحاشى بأي تكلفة مضاعفة إيذاء الأطفال من خلال احتجازهم بسبب ارتباطهم السابق بالقوات أو الجماعات المسلحة.

أخيرا، أود أن أشدد على أن تسوية النزاعات وبناء السلام المستدام تنطوي على عنصر المساءلة الهام. ويشمل ذلك مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال. ويقع هذا الالتزام بصورة أساسية على عاتق الدول التي ينبغي تقديم المساعدة لها كي تتمكن من سن القوانين الوطنية الملائمة لتجريم الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وكملاذ أخير، عندما لا تستطيع أو لا ترغب الدول في محاكمة الجرائم، نواصل دعم الدور الهام للمحكمة الجنائية الدولية.

من المهم بالنسبة لنا بوصفنا مجتمعا دوليا ككل وبوصفنا دولا منفردة أن نبذل قصارى جهدنا بحيث لا نخذل الأطفال المتضررين من النزاعات. إذ أننا بتوفير الحماية لهم، إنما نحمي مستقبلنا المشترك.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

**السيد مورغاس سانشيز** (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن استهل بياني بتوجيه الشكر إلى رئيس وزراء السويد على حضوره في هذه المناقشة المهمة اليوم. وأود أن أرحب أيضا بالممثلة الخاصة للأمين العام، وبالمديرة التنفيذية لليونيسيف، وبالسيدة يني لندنيو، التي ينم حضورها هنا عن أهمية العمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول، والاستثمار في إعادة الإدماج.

إنّ الوفد السويدي يقوم بعمل ممتاز في رئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ونهنئ السويد على هذه المساهمة القيمة وعلى اتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) بتوافق الآراء، الذي يفخر بلدي بالمشاركة في تقديمه.

يؤيد بلدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الدول المؤيدة لإعلان المدارس الآمنة. ونود أن نضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

إن مسألة الأطفال والنزاع المسلح تتجاوز كونها بندا في جدول أعمال المجلس. إنها تمثل مسؤولية جماعية تقع على عاتق أعضاء الأمم المتحدة بصفتهم بشرا. وفي مواجهة تجنيد القصر، وقصف المدارس والمستشفيات، وعمليات الاختطاف، والانتهاكات، وقتل الأطفال وتشويههم، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، يجب ألاّ نكون مرنين، بل علينا المطالبة بالامتثال الصارم للقانون الدولي. وأود أن أركز على أربع مسائل.

أولا، أؤكد أهمية الحفاظ على القدرات المؤسسية القائمة في عمليات حفظ السلام من أجل الرصد والإبلاغ والتصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وفي الواقع، إذا أردنا ضمان وضع قائمة دقيقة وموثوقة للمسؤولين عن هذا النوع من الانتهاكات والاعتداءات، علينا الإبقاء على المستشارين المعنيين

بحماية الأطفال ومؤازرتهم. لا يمكن أن نتوقع نتائج من هذه الولاية إن لم يتم نشر الأدوات المناسبة. ويتعين علينا أيضا إيلاء اهتمام خاص للعنصر العابر للحدود من الانتهاكات العديدة وصلتها بالاتجار بالأطفال.

ثانيا، نرحب بالنهج الوقائي للقرار الذي اتخذ في وقت سابق. من شأن صون حقوق الأطفال وضمان حمايتهم من لحظة وجود خطر نشوب النزاع الإسهام في التوصل إلى حل. وينبغي عدم إهمال الحماية في مرحلة ما بعد النزاع. ولذلك، نتفق على أنه ينبغي أن يتبع تنفيذ خطة العمل إنشاء أطر لمنع الانتهاكات والاعتداءات في المستقبل، بما في ذلك وضع الآليات لتمكين الأطفال والشباب. وهناك أيضا أمثلة إيجابية، مثل كولومبيا أو نيبال، تظهر أن التزام الأطراف في هذا المجال في الوقت المناسب يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في إيجاد تدابير بناء الثقة في إطار عملية السلام الجديدة. لذلك، نرى أن هذه الخطة يجب أن تكون في صميم جهود الوقاية وتسوية النزاعات على نحو مستدام.

ثالثا، نعرب عن دعمنا للممثلة الخاصة للأمين العام، واليونيسيف، ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة على الالتزام بإعادة الإدماج. فلا جدوى تُرجى من تحقيق تسريح الأطفال إن لم يجدوا البديل لإنهاء دوامة العنف. ربما يتعين علينا، بوصفنا جهات مانحة، إدخال هذا المفهوم في مساهماتنا.

أخيرا، نعلم جميعا أن منع أو عرقلة وصول المساعدات الإنسانية يؤثر بصفة خاصة على الأطفال. إنهم أيضا معرضون بصورة خاصة لتدمير الهياكل الأساسية المدنية التي توفر الخدمات الأساسية، مثل المرافق الطبية والتعليمية. يولي بلدي أولوية لهاتين المسألتين لأن لهما آثارا سلبية جدا في الأجلين القصير والطويل وهما مثال للتحديات المتعددة التي نواجهها في مجال الحماية، وخدمات الطوارئ الإنسانية وتطوير المجتمعات السلمية.

في نيسان/أبريل، نظمنا معتكفا ركّز على حماية الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة. ونعمل الآن على مبادرة الجمعية العامة التي ستسهم في تنفيذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). وعلاوة على ذلك، نحن من بين الأطراف الموقعة على القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وعلى مبادئ لوسنز التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، وعلى مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، وعلى إعلان المدارس الآمنة.

وفي هذا الصدد، أود أن أختتم بياني بالقول إنه يتعين على أن أذكّر المجلس بأن إسبانيا سوف تستضيف المؤتمر الثالث للمدارس الآمنة في نهاية أيار/مايو ٢٠١٩، بعد أقل من عام من الآن، وفي أعقاب المؤتمرين الذين نظمتهما النرويج والأرجنتين. وسوف نعمل على زيادة عدد البلدان التي تدعم إعلان المدارس الآمنة وتعزيز أفضل الممارسات، بما في ذلك التركيز على حصول النساء والفتيات على التعليم.

أود أن أختتم بنقطة نهائية. يتعين على مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء الاستفادة من جميع الوسائل المتاحة لضمان التحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال وتحديد المسؤولين عن ارتكابها، والمساءلة عنها. وأكرر التحقيق وتحديد هوية الفاعلين والمساءلة. وفي رأينا أن تلك أفضل أداة للوقاية، وأقل ما يستحقه الضحايا.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

**السيدة بافداتش كوريت** (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر للسويد على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وللأمين العام على تقريره السنوي (S/2018/465). تؤيد سلوفينيا البيانات التي سيدلي بها المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء

الأطفال في النزاع المسلح، وممثل الأرجنتين على إعلان المدارس الآمنة. علاوة على ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

تتصادف مناقشة اليوم مع مرور ٢٠ عاما على أول مناقشة مفتوحة عقدها مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح في حزيران/يونيو ١٩٩٨ (انظر S/PV.3896)، ويمكن ملاحظة إحراز بعض التقدم منذ أن أدرجت المسألة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وبالرغم من التقدم المحرز، فإن الاستنتاجات الموثقة في تقرير الأمين العام الأخير فيما يتعلق: بزيادة ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، واستخدام الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، ونشر الأطفال كدروع بشرية وانتحاريين، وطبيعة الانتهاكات العابرة للحدود، واستمرار الهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، كل هذه مسائل تبعث على القلق الشديد، ولا بد من معالجتها بسرعة.

ترحب سلوفينيا باستمرار التعاون مع مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية وتعتقد أن الأحكام المحددة لحماية الأطفال ينبغي أن تظل مدرجة في جميع عمليات حفظ السلام ذات الصلة، فضلا عن البعثات السياسية وبعثات بناء السلام، بما في ذلك عن طريق نشر المستشارين المختصين بحماية الأطفال. ما فتئت سلوفينيا ملتزمة بالتخفيف من عبء الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. في عام ٢٠١٨، أيدنا في جملة أمور، مشاريع للاجئين السوريين في الأردن تهدف إلى تمكين الأطفال السوريين وأمهاتهم إلى جانب التأهيل الاجتماعي للأطفال من خلال التعليم المدرسي وعقد حلقات العمل النفسية التي تركز على تطوير المهارات الحياتية. وقام الصندوق الاستئماني الدولي لتعزيز الأمن البشري ومقره سلوفينيا بتنفيذ برامج تثقيف الأطفال السوريين بمخاطر الألغام في المحافظات الأردنية الشمالية لتوعيتهم عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، وتعزيز احتياطات السلامة بغية تقليل عدد الضحايا إلى الحد الأدنى عندما يعود المشردون إلى ديارهم.

لقد سمعنا عن أهمية إدماج حماية الأطفال وحقوقهم ورفاههم في عمليات السلام. وفي هذا السياق، فإن تمكين الأطفال لكي يصبحوا أطرافا فاعلة من أجل السلام يكتسي أهمية حاسمة. ونلاحظ إطلاق سراح ١٠ ٠٠٠ طفل في عام ٢٠١٧. ومن الضروري عدم الاكتفاء بعودة الأطفال إلى مجتمعاتهم المحلية فحسب، بل يتعين أيضا تناول مسألة رفاههم العام بصورة شاملة، وتوفير المستقبل لهم بدون خوف من إعادة التجنيد أو خطر الانتهاكات الجسيمة ضدهم.

طوال السنوات الخمس عشرة الأخيرة أيدت سلوفينيا المشروع المعنون حقوقنا، وهو مشروع تثقيفي في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل من شأنه أن يعزز ثقافة السلام وعدم التمييز والتسامح ارتكازا على احترام حقوق الإنسان. ضم المشروع منذ بدايته، أكثر من ١٩٠ ٠٠٠ طفل من ٢٦ بلدا في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. وفي عام ٢٠١٧، أطلقت سلوفينيا في البوسنة والهرسك مشروع وساطة الأقران في المدارس حيث تلقى المعلمون والطلاب التدريب على ممارسة تقنيات الوساطة في المدارس، التي أصبحت صوت دعاة الحوار والتسامح والمصالحة وحقوق الإنسان وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

إن الرصد والإبلاغ الدقيق وفي الوقت المناسب يكتسيان أهمية كبيرة في ضمان خضوع الجناة للمساءلة عن الانتهاكات. ولذلك، فإنّ آلية الرصد والإبلاغ، هي الآلية الرئيسية في إطار ولاية الأمم المتحدة لحماية الأطفال. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يفرض المزيد من التدابير الهادفة حيال الذين يمعنون في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة. وسلوفينيا مقتنعة بأن عمل المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية الدولية الأخرى يسهم في إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب.

إن مسألة الأطفال والنزاعات المسلحة، بوصفها مسألة شاملة، بحاجة إلى نهج شامل، بما في ذلك من خلال أخذ زمام مبادرات مثل مبادئ باريس، وإعلان أوسلو بشأن المدارس الآمنة، ومبادئ فانكوفر. تود سلوفينيا أن تدعو الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى هذه المبادرات إلى القيام بذلك، لأنها تعزز تنفيذ الإطار الذي أنشأته قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في الختام، من واجبنا ومسؤوليتنا أن نبذل قصارى جهدنا لمنع معاناة الأطفال، بغض النظر عما إذا كانت الحالة مدرجة في ى جدول أعمال مجلس الأمن أم لا. يمثل اتخاذ قرار جديد اليوم، القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) يمثل خطوة هامة في هذا الاتجاه، ولهذا السبب انضمت سلوفينيا إلى مقدمي مشروع القرار.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

**السيدة لودهي** (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنا أيضا أود أن أبدأ بياني بشكر الرئاسة السويدية على عقد مناقشة اليوم، وأشكر رئيس وزراء السويد على ترؤسها في وقت سابق من هذا اليوم. كذلك نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم المستنيرة بشأن هذه المسألة المهمة.

لاتزال النزاعات تحطم أحلام وآمال مئات الآلاف من الأطفال. وهناك أيضا الذين قد لا تتاح لهم أبدا فرصة للحلم. يصبح الأطفال كل يوم ضحايا لرعب لا يمكن تصوره. ويؤكد تقرير الأمين العام (S/2018/465) هذه الفظائع. فالأطفال يتعرضون للقتل والتشويه والاختطاف للمشاركة في القتال، ويتعرضون للاعتداءات الجنسية والحرمان من المعونة الإنسانية.

وتقع على عاتق جميع أطراف النزاع المسؤولية عن حماية الأطفال من العنف. ومع ذلك، في كثير من الأحيان، لا تزال انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي التي تؤثر على الأطفال متفشية. لا توجد مؤشرات على دنو انتهاء هذا الاتجاه المثير للقلق. لقد شهدنا في العام الماضي زيادة كبيرة في حالات الإساءة للأطفال، مما يجعل من عام ٢٠١٧ كابوسا آخر للأطفال المحاصرين في مناطق النزاع والعنف.

على الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن حجم النزاعات وشدتها اليوم تنهك قدرتنا على حماية هؤلاء الأطفال. إننا نشهد، في مناطق النزاع والأراضي المحتلة، انهيارا للإنسانية يثير بالغ القلق ويقلل من احترام الحياة والكرامة الإنسانية. وكثيرا ما يكون الأطفال في صميم النزاع بسبب استهدافهم بصورة مباشرة. وتتعرض منازلهم ومدارسهم للتدمير، وتقطع عنهم الإمدادات الغذائية والمياه بشكل متعمد. ويرزحون تحت الاحتلال الأجنبي والاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب، والعمى الجماعي أيضا، كما يشهد على ذلك استخدام قوات الاحتلال بنادق الخرطوش في جامو وكشمير المحتلتين. ووفقا للتقرير الأخير لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كشمير، هناك ”حالات كثيرة من الأطفال دون ١٨ سنة“ المحتجزين بشكل تعسفي ويتعرضون للتعذيب تحت غطاء القانون الأسود، أي ما يسمى قانون الأمن العام.

ينبغي لمحنة الأطفال في فلسطين، وولاية جامو وكشمير، وميانمار واليمن أن تُلهب حماس المجتمع الدولي لإيجاد السبل الجديدة والفعالة لحماية الفئات الأكثر ضعفا.

إن أفضل سبيل لتحقيق هدف حماية المدنيين هو منع نشوب النزاعات المسلحة في المقام الأول. والطريقة الأكثر فعالية لحماية الأطفال هي منع نشوب النزاعات وحلها وإنهاء الاحتلال الأجنبي، وبطبيعة الحال، الحفاظ على السلام حيثما أمكن إحلال السلام. ويجب أن يكون ذلك الأولوية القصوى لنا وللمجلس.

وستواصل حكومة بلدي الوفاء تماما بالتزاماتها فيما يتعلق بحماية الأطفال. وقد كانت باكستان أحد أوائل البلدان الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، وأنشأنا لجنة وطنية لرعاية الطفل ونمائه، تنسق وترصد وتيسر تنفيذ

الاتفاقية. وكذلك أنشأنا، في العام الماضي، لجنة وطنية معنية بحقوق الطفل.

أخيرا، أود أن أقول إن غراسا ماشيل طلبت من المجتمع الدولي قبل ٢٠ عاما العمل معا والتصدي لمحنة الأطفال في حالات النزاع (انظر A/51/306)، واقترحت تعيين ممثل خاص معني بالأطفال في النزاعات المسلحة. وباكستان تؤيد تأييدا كاملا تعيين وولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ولكننا نعتقد كذلك أن ولايتها لا ينبغي أن تصبح أداة لتحقيق أهداف سياسية. ويجب الامتثال للمعايير القانونية لتلك الولاية، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونأمل في مراعاة ذلك المبدأ عند إعداد التقارير في المستقبل.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

**السيد بياجيني** (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر الرئاسة السويدية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة وعلى قيادتها المقتدرة لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. كما أهنئ المجلس مجتمعا على اتخاذه اليوم للقرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي شاركنا في تقديم مشروعه.

وتؤيد إيطاليا البيانات التي سيدلي بها كل من المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثلا كندا والأرجنتين، اللذين سيتكلمان بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح ومجموعة البلدان المؤيدة لإعلان المدارس الآمنة، على التوالي. وأود أيضا أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

وفقا للتقرير الأخير للأمين العام (S/2018/465)، سُجلت في العام الماضي زيادة مقلقة في عدد الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح وفي شدة الانتهاكات المرتكبة بحقهم. وظهرت جماعات مسلحة جديدة، في الوقت الذي يجعل فيه طابع النزاعات العابر للحدود رصد جميع الانتهاكات والإبلاغ عنها أمرا صعبا. ولذلك، نود أن نشيد بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا المجال. فعلى الرغم من العدد الهائل للانتهاكات في عام ٢٠١٧، أُطلق رسميا سراح أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل كانوا محتجزين لدى الجماعات والقوات المسلحة، وذلك أساسا بفضل جهود المناصرة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، وهو ما تحقق أولا من خلال الزيارات القطرية للممثلة الخاصة للأمين العام والفريق العامل التابع للمجلس، وثانيا، عن طريق ممارسة الأمين العام للدعوة السياسية في تقاريره السنوية. ونرحب، في ذلك الصدد، بالنهج المطبق على القائمة، ونأمل في أن يشجع ذلك المزيد من الأطراف في النزاعات المسلحة على وضع تدابير لتحسين حماية الأطفال، بما في ذلك بتوقيع خطط عمل وتنفيذها. وكانت الطريقة الثالثة من خلال الدور الحاسم الذي تقوم به اليونيسف في مجال الرصد والإبلاغ في الميدان، إلى جانب عمل موظفي المساعدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية.

ويجب علينا اتباع نهج منتظم ومتسق يستند إلى الوقاية والمساءلة وإعادة الإدماج، وذلك من أجل كسر حلقة الانتهاكات التي تمس الأطفال. وفيما يتعلق، أولا، بالوقاية، ينبغي لنا مواصلة تشجيع أكبر عدد ممكن من الدول على التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والتشجيع على تنفيذها وإنفاذها. ونشجع اعتماد مبادرات مثل مبادئ باريس ومبادئ فانكوفر وإعلان المدارس الآمنة، بهدف إدخال تحسينات كبيرة على حياة الأطفال. ومن المهم كذلك ضمان أن يكون لدى بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الوسائل اللازمة للرصد والإبلاغ والتصدي للانتهاكات الخطيرة. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نكفل شغل وتمويل وظائف المستشارين المعنيين بحماية الأطفال على النحو الواجب. وأخيرا، ينبغي أن يتلقى موظفو الأمم المتحدة تدريبا

متخصصا سابقا للنشر بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة، وهي ممارسة ينبغي الارتقاء بها وأن تصبح معيارية. وفي إيطاليا، تشتمل جميع الدورات التي ينظمها سنويا لأفراد حفظ السلام مركزنا للتميز لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار على نماذج بشأن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.

ثانيا، فيما يتعلق بالمساءلة، من الصعب إعادة بناء المجتمعات المحطمة والشروع في عملية التعافي الاجتماعي من دون ضمان مقاضاة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات وكفالة حصول الضحايا على تعويضات. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي للدول أن تعد وتعتمد وتنفذ التدابير القانونية والإدارية اللازمة لضمان تجريم جميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، وفقا لأحكام الصكوك الدولية ذات الصلة. وعلى الصعيد الدولي، نشجع مجلس الأمن على أن يدرج في نظم جزاءاته معايير للإدراج في القائمة تتعلق بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. أخيرا، إن للمحكمة الجنائية الدولية دورا أساسيا في مساءلة مرتكبي هذه الجرائم عن جرائمهم.

ثالثا، بخصوص إعادة الإدماج، يجب ألا يصرف المجتمع الدولي اهتمامه بمجرد تسريح الأطفال من الجماعات المسلحة. فللتعرض لفظائع الحرب وساحات القتال أثر خطير يتعذر غالبا إصلاحه على السلامة البدنية والنفسية للأطفال المشاركين في النزاعات المسلحة. ويجب أن تتم إعادة إدماجهم بنجاح في المجتمع، ومساعدتهم في التغلب على الوصم واللوم الملصقين بهم خطأ. وتلك، للأسف، هي آخر حلقة في السلسلة والتي غالبا ما تُنسى. وخلال الاجتماع الذي عُقد بصيغة آريا في العام الماضي، أدلت جوي بشارة، وهي طالبة اختطفتها جماعة بوكو حرام، بشهادة عن تجربتها الشخصية مفادها أنه إذا لم تتم إعادة إدماج الأطفال، فإنهم لن يجدوا بديلا سوى إعادة التجنيد في صفوف الجماعات المسلحة. وكما أظهر المثال الناجح لكولومبيا، يجب أن تشمل جميع اتفاقات السلام أحكاما خاصة بشأن هذه المسألة إن كنا نريد لها أن تكون مستدامة. إننا بحاجة إلى ربط جميع النقاط في هذه السلسلة فيما نسعى معا إلى بناء السلام والاستقرار والتنمية في الأجل الطويل.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

**السيد فيردبير** (الأرجنتين) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول التالية، التي أيدت إعلان المدارس الآمنة: أرمينيا، وإسبانيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وجامايكا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، والدانمرك، ودولة فلسطين، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وشيلي، وصربيا، وفرنسا، وقبرص، وقطر، وكندا، وكوستاريكا، وكينيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهولندا، واليمن، واليونان وبلدي، الأرجنتين. ونرحب بعقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن ”حماية الأطفال اليوم من أجل منع نشوب النزاعات غدا“، التي تنظمها السويد، بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى إنهاء الحلقة المفرغة للنزاعات وحماية الأطفال من آثارها.

إن إعلان المدارس الآمنة هو التزام سياسي حكومي دولي يرمي إلى حماية التعليم واستمراره أثناء النزاع المسلح. وهو يتضمن تعهدا بتنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. فالتعليم ليس مجرد حق من حقوق الإنسان بل هو آلية حماية أساسية للأطفال الذين يعيشون في حالات النزاع، إذ يساعدهم على تحقيق إمكاناتهم ويسهم في بناء مجتمعات أقوى وأقدر على امتصاص الصدمات وتنعم بقدر أكبر من السلام. واستمرار الحصول على التعليم بصورة آمنة يمكن أن يساعد على حماية الأطفال والشباب من أسوأ آثار النزاعات المسلحة ويمكن أن يساعد

كذلك في منع نشوب نزاعات جديدة، في حين أن حماية قطاع التعليم قدر الإمكان من آثار الحرب يمكن أيضا أن تساعد البلدان على التعافي في مرحلة ما بعد النزاع.

لقد أيدت ٧٦ دولة إعلان المدارس الآمنة منذ المؤتمر الدولي الأول بشأن المدارس الآمنة الذي عُقد في أوسلو في عام ٢٠١٥. ونرحب بانضمام جيبوتي ومالي والمملكة المتحدة وألمانيا وبيرو، التي أيدت جميعها الإعلان مؤخرا، إلى رابطة المدارس الآمنة. وقد سنحت الفرصة لممثلي الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، خلال مؤتمر بوينس آيرس في آذار/مارس ٢٠١٧، لتبادل التجارب والتوعية وتشاطر الخبرات في إطار الجهود الرامية إلى إيجاد حلول عملية للمشاكل الحقيقية التي يواجهها الطلاب والمعلمون في حالات النزاع. وتشاطرت العديد من الدول أمثلة على التنفيذ، أظهرت الأثر الملموس للإعلان، وهو ما تم إبرازه في التقرير الختامي للمؤتمر. ونرحب بإعلان إسبانيا عن أنها ستستضيف المؤتمر الثالث بشأن المدارس الآمنة في عام ٢٠١٩، ونتطلع إلى رؤية ممثلين لجميع الدول الأعضاء فيه.

ونحيط علما بالتقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465). ونود أن نعرب عن شعورنا العميق من استمرار الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في حالات النزاع، بما في ذلك التهديدات والهجمات والاستخدام العسكري للبنى التحتية التعليمية، ما يعرّض الأطفال للخطر. ولذلك، نكرر التوصية الواردة في التقرير بأن تؤيد جميع الدول إعلان المدارس الآمنة – وهو نداء وجّهته أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا، فضلا عن المفوض السامي لحقوق الإنسان. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا الخاص لتأييد الأمين العام لإعلان المدارس الآمنة.

وننوه في الوقت ذاته إلى التحليل الوارد في تقرير منظمة ”هيومن رايتس ووتش“ الذي يشير إلى حدوث انخفاض عالمي في الاستخدام العسكري للمدارس. ويبيّن التقرير أن انخفاضا كبيرا قد حدث في الاستخدام العسكري للمدارس في الدول التي أقرت الإعلان، وأن نسبة ذلك الانخفاض تقدر بنحو ٥٠ في المائة في المتوسط منذ عام ٢٠١٥. ويسرنا أن يُحدث الإعلان هذا التغيير في الميدان، وأن تعمل الدول التي أيدته على تنفيذه. ومع ذلك، فقد ازداد الاستخدام العسكري للمدارس في الدول التي لم تؤيد الإعلان بعد.

وختاما، نكرر دعوتنا إلى جميع الدول الأعضاء، وخاصة جميع أعضاء المجلس، إلى الاعتراف بالإعلان بوصفه أداة لحماية الأطفال وللانضمام إلى مجتمع إعلان المدارس الآمنة، وذلك بتأييد الإعلان وتنفيذه.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلا للأرجنتين.

(تكلم بالإسبانية)

تود الأرجنتين أن تشكر حكومة السويد بصفة خاصة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وعلى العمل الذي تضطلع به في رئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ونحن ممتنون أيضا للإحاطات التي قدمتها الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا والمديرة التنفيذية فور والسيدة لوندوني. وأود في ذلك الصدد، أن أعرب عن تقديرنا ودعمنا الثابت للعمل الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا، ونعرب عن امتناننا لتقرير الأمين العام (S/2018/465).

ونتشاطر الشعور بالقلق العميق إزاء الزيادة الكبيرة في عدد الانتهاكات المسجلة في عام ٢٠١٧ والمرتكبة من قبل الجهات الحكومية والجهات الفاعلة من غير الدول بوصفها جزءا من تصاعد النزاعات المسلحة وتغيُّر دينامياتها. وفي ذلك الصدد، تؤكد الأرجنتين مجددا التزامها الراسخ بجميع المبادرات الرامية إلى منع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال في النزاعات المسلحة

وتفادي ارتكابها ووقفها. ويسرُّنا أن ننوه إلى أننا قد أيدنا منذ المناقشة المفتوحة السابقة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (انظر S/PV.8082) مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واتخاذهم جنودا، وأننا شاركنا في تقديم قرار اليوم ٢٤٢٧ (٢٠١٨).

وفي الختام، تكرر الأرجنتين التشديد على الحاجة الملحة لأن يتفق المجتمع الدولي ويشرع في تنفيذ التدابير الرامية إلى ممارسة مزيد من الضغط على الدول والجهات من غير الدول التي ترتكب الانتهاكات بحق الأطفال حتى تعمل على تسريحهم وفك الارتباط بهم وإعادة تأهيل وإدماج الأطفال المرتبطين بتلك الجماعات عن طريق التعاون مع المجتمعات المحلية المعنية، وفي إطار الاحترام المطلق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

**السيد غرانت** (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السويد على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تشتد الحاجة إليها، وأن نتقدم بالتهنئة لكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم المقتدرة لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه.

ويسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح – وهي عبارة عن شبكة تتألف من ٤٢ دولة عضوا تمثل جميع المجموعات الإقليمية الخمس للأمم المتحدة.

ونرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2018/465) ونشكره على جهوده المستمرة الرامية إلى تسليط الضوء على الحالات المروعة التي تؤثر على الأطفال في حالات النزاعات المسلح في جميع أنحاء العالم. ويكتسي الرصد والإبلاغ أهمية بالغة لمنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والتصدي لها. وتؤكد مجموعة الأصدقاء مجددا دعمها القوي للممثلة الخاصة، ولاستمرار استقلالية ونزاهة آلية الرصد والإبلاغ المنشأة وفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) تحت قيادة الأمم المتحدة.

ونشيد بشجاعة السيدة لوندوني في تشاطر قصتها معنا اليوم. ونشكر أيضا هيئات الأمم المتحدة، مثل اليونيسيف، التي تعمل على حماية وتعزيز حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

ويوضح تقرير الأمين العام بصورة تفصيلية ولا لبس فيها كيف تجرد النزاعات المسلحة – من حيث الممارسة وإن لم يكن من حيث المبدأ – الأطفال من الحماية التي توفرها لهم الأسر والمجتمعات. ويبيّن لنا كيف يقع الأطفال ضحايا الإيذاء وكيف يساعد ذلك على إدامة النزاعات والفقر. ونشعر بالارتياح إلى توقيع تلك القوات والجماعات المسلحة على خطط عمل في العام الماضي للمساعدة في جعل الانتهاكات بحق الأطفال جزءا من مشاكل الماضي. وبالرغم من هذه الخطوات الهامة، فإن من مسؤوليتنا الجماعية أن نفعل ما هو أفضل من ذلك. وأود باسم مجموعة الأصدقاء، أن أسلط الضوء على أربعة مجالات ينبغي أن توليها الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء ما تستحقه من اهتمام.

يجب علينا أولا وقبل كل شيء، التصميم بقدر أكبر على تحسين حماية الأطفال في النزاعات المسلحة إن أردنا تعزيز الصلة بين حماية الأطفال ومنع نشوب النزاعات. ويجب على جميع الأطراف في النزاعات المسلحة التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. وعلاوة على ذلك، فإن هناك العديد من أدوات الحماية العملية التي يمكن للدول الأعضاء استخدامها، ولا سيما إعلان المدارس الآمنة، ومبادئ لوسنز التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، والقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو

الجماعات المسلحة، المعروفة بمبادئ والتزامات باريس، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واتخاذهم جنودا. وندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تعزيز حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وكذلك النظر في تأييد تلك الالتزامات.

ثانيا، تبيّن الإحاطة التي قدمتها لنا السيدة لوندوني أهمية إدماج حماية الأطفال وحقوقهم ورفاههم في عمليات السلام. ولذلك نرحب بإطلاق عملية تهدف إلى تجميع المبادئ التوجيهية العملية ذات الصلة بإدماج المسائل المتعلقة بحماية الطفل في عمليات السلام. ونحث القائمين بصياغتها، على وجه الخصوص، على الأخذ في الاعتبار باحتياجات الطفلة التي كثيرا ما ننسى التحديات الخاصة التي تواجهها أو نتغاضي عنها.

ثالثا، نسلّم بأن الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة لا يمكن تعريفهم بتلك الصفة وحدها، إذ أن بوسعهم أن يكونوا مصدرا هاما لصمود المجتمعات حين يعاد إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية بطريقة ناجحة. ونتعهد من جانبنا، تحقيقا لتلك الغاية، بترديد أصوات الضحايا من الأطفال والجهر بها، لا سيما صوت الطفلة. ونؤيد أيضا تعزيز مساءلة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الطفل ونثني على المنظمات مثل منظمة ”الاستجابة السريعة في مجال العدالة“ التي توفر القدرات الاحتياطية لذلك الغرض.

رابعا، أشارت الممثلة الخاصة في بيان صدر مؤخرا إلى أنه يجب علينا العمل معا لضمان عدم السماح بتخلف أي من الأطفال المتضررين من النزاعات عن الركب كي يتسنى لنا التحقيق الكامل لإمكانات أهداف التنمية المستدامة. ويجب علينا، لإحراز تقدم نحو تحقيق ذلك الهدف، التصدي للطابع العابر للحدود لتلك الانتهاكات بتأييد وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لمنعه على الصُعد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. ويجب علينا أيضا أن نكفل مزيدا من الوعي والفهم للتحديات الفريدة المرتبطة بالأطفال في حالات النزاع المسلح عن طريق أنشطة التدريب والدعوة.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أدلي بعدة تعليقات إضافية بصفتي ممثل كندا.

لكونها من أشد الدعاة إلى احترام القانون الدولي الإنساني وأطر الحماية الدولية، ما برحت كندا تعمل بنشاط على المسائل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح لما يزيد على ٢٠ عاما، بما في ذلك أثناء عملها سابقا بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. وعملنا بلا كلل بالتعاون مع أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى، لكفالة وضع بند الأطفال والنزاعات المسلحة في صميم جدول أعمال المجلس. وتستند رئاسة كندا الطويلة الأمد لمجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح إلى أصلها المتمثل في التزامنا بالجمع بين الأطراف المعنية لتحقيق الأهداف المشتركة. ونواصل اتخاذ خطوات ملموسة اليوم لتعزيز أطر الحماية الدولية. وأطلقت كندا مؤخرا مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واتخاذهم جنودا. وحتى اليوم أيدت ٦٥ من الدول تلك المبادئ الطوعية وغير الملزمة. وسعيا منها إلى العمل الجماعي لمكافحة التجنيد غير الشرعي للأطفال واتخاذهم جنودا، تواصل كندا وضع مبادئ توجيهية للدول التي أقرت مبادئ فانكوفر بغية تنفيذها.

(تكلم بالإنكليزية)

وتدعو كندا الدول التي لم تؤيد بعد مبادئ فانكوفر أو مبادئ باريس التكميلية، إلى النظر في تأييدها دون تأخير. وبالرغم من هذه الخطوات الهامة، المشار إليها في تقرير الأمين العام، ما زال الأطفال يستخدمون في المهام القتالية ويحرمون من

الحصول على المساعدة الإنسانية في عدة بلدان مثل جنوب السودان وسورية واليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها. وتعرب كندا عن شعورها بالأسف الشديد إزاء التقارير التي تفيد بأن أطفال الروهينغيا في ميانمار وبنغلاديش قد وقعوا ضحايا لأعمال القتل والاغتصاب والاعتداء الجنسي، علاوة على استخدامهم دروعا بشرية وكاسحي ألغام.

يتعين أن يتوقف هذا الأمر ويجب محاسبة المسؤولين عنه.

وفي الختام، أدعو بقوة جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، إلى الانضمام إلى العدد المتزايد من البلدان التي تعمل على صون حقوق الأطفال وحمايتهم من العنف في حالات النزاع المسلح. فلن نتغلب على التحديات إلا بالعمل معاً.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

**السيد سكينر – كلي أريناليس** (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): نهنئكم ووفدكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة بالغة الأهمية في مجال السلم والأمن الدوليين. وإن حضور رئيس وزراء مملكة السويد يُبرز تلك الأهمية.

تتضمن المذكرة المفاهيمية (S/2018/625، المرفق) أيضاً مبادئ توجيهية لمناقشتنا، ونقدّر الإحاطة الإعلامية للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا، وكذلك تلك التي قدمتها المديرة التنفيذية لليونيسف، السيدة هنرييتا فور.

تتعلق ملاحظتنا الأولى بأهمية إجراء هذه المناقشة فيما نشرع في إصلاح الأمم المتحدة الذي يركز أساساً على الوقاية والسلام المستدام. إن هذين المفهومين، بتشجيع من الأمين العام، قد تلقيا الدعم من جميع الدول الأعضاء هذا العام من خلال اتخاذ قرارين هذا العام، الأول في الجمعية العامة (القرار ٧٢/٢٧٦) والآخر في مجلس الأمن (القرار ٢٤١٣ (٢٠١٨)). وفي الواقع، باتت حماية الأطفال اليوم ضرورية، أكثر من أي وقت مضى، لتعزيز ثقافة السلام والتسامح والتعايش من أجل منع نشوب النزاعات في المستقبل، وإلا، كما تساءلت السيدة فور، فما مصير الأطفال إذا لم نقم بحمايتهم؟

إننا نتفق على الحاجة إلى رعاية الأطفال ومساعدتهم لا بسبب ضعفهم فحسب، بل أيضاً لأننا عند حماية القصّر من جميع أشكال العنف أو الإيذاء نكفل بقاء المجتمع في ظروف من الاستقرار والوئام، مما يكفل بدوره تقدم الأمم في تحقيق السلم والأمن. ولذلك، فإننا نشعر بالقلق الشديد لأننا لا نزال نشهد، على الرغم من الصكوك القانونية المخصصة لحماية الأطفال، نزاعات مسلحة تؤدي إلى إدامة الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الفتيات والفتيان، كما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير (S/2018/465). ونشعر بالصدمة تماماً إزاء الاستخدام العشوائي للأسلحة الكيميائية والذخائر المحرمة دولياً ضد الأطفال والمدارس والمستشفيات، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مما يدل على وحشية شنيعة ضد السكان المدنيين الأبرياء والعزل.

ونؤكّد مجدداً إدانتنا الشديدة لجميع هذه الأعمال الدنيئة وندعو الدول والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الدولية، وليس أولئك فحسب، بل كل أصحاب النيات الحسنة، حتى نتمكّن، معاً، من أن تتحمل المسؤولية عن كفالة تمكن الأطفال من التمتع بطفولتهم بدون تحيز أو إقصاء، ودون عنف أو حروب. وهذه مسؤولية مباشرة ولا مناص منها للمجلس. وهي تعني أن الدول الأعضاء يجب أن ترفض تماماً أي ممارسة تنتهك الكرامة الإنسانية العالمية، حتى في الحالات التي لا تنتهك فيها القانونالإنسانيالدولي، ولا سيما عندما يكون الضحايا من الأطفال المنفصلين عن ذويهم بسبب السياسات اللاإنسانية

التي تفجعهم وهي، بكل المقاييس، سياسات مخزية. وندعو إلى الوقف الكامل لهذه الممارسات البشعة التي تذكرنا بالفصول التاريخية للجرائم ضد الإنسانية.

وكما يعلم المجلس، تأثرت غواتيمالا بنزاع بين الأشقاء دام أكثر من أربعة عقود، وأثرت عواقبه المأساوية بشكل غير متناسب على النساء والأطفال. ومنذ التوقيع على اتفاقات السلام قبل أكثر من ٢٠ عاماً، نجحنا في بناء مجتمع أكثر ديمقراطية وشمولاً مع قدر أكبر من الاحترام لحقوق الإنسان. ونتذكّر مع الامتنان كيف تمكّنت اللجنة الوطنية للبحث عن الأطفال المختفين في عام ٢٠٠٢، بدعم من اليونيسف، من لم شمل موثق لأكثر من ١ ٠٠٠ طفل مع أسرهم.

وفي الختام، نعتقد أننا نأتي إلى هذه المناقشة بفكرة غرس الأمل في النفوس لبناء مستقبل أفضل، من خلال مناشدة الجنس البشري بأكمله تحقيق الحماية الفعالة للأطفال. إن مسؤولية المجلس الرئيسية هي صون السلم والأمن الدوليين وهذا يعني، بالتالي، أن منع نشوب النزاعات وحماية الأطفال من المهام الملحة.

ولهذا السبب قررنا الانضمام إلى مقدمي القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي اتّخذ وقُدم من وفد بلدكم، سيدي الرئيس، لأنه يعطي الأولوية لحماية الأطفال، ويعزز الوقاية ويحثّ البشرية جمعاء على دعم جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية بالتزام متجدد للتعاون في كفالة احترام حقوق الطفل ومن ثم تهيئة بيئة حمائية تحميهم من ويلات العنف والإيذاء من أجل صون الأجيال المقبلة من النزاعات الجديدة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد بيشو** (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بالإعراب عن تقديري العميق لحكومة السويد على قيادتها في عقد هذه المناقشة المفتوحة وللممثل الدائم لبقائه في القاعة خلال فترة الغداء للاستماع إلى بيانات البلدان غير الأعضاء في مجلس الأمن. فذلك لا يحدث دائماً. أود أيضاً أن أشكر مقدمات الإحاطات الإعلامية على بياناتهن المفيدة.

إن من المؤسف للغاية أن عدد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة ازداد بدرجة كبيرة على مدى السنة السابقة. وتدين حكومة اليابان بشدة مرتكبي هذه الانتهاكات ضد الأطفال وتدعو إلى المساءلة لإنهاء الإفلات من العقاب.

ويجب على المجتمع الدولي حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة ومنع العنف في المستقبل. ومن الأهمية بمكان ضمان وصول المساعدة الإنسانية والدعم الطويل الأجل لهؤلاء الأطفال – لا لتضميد جراحهم فحسب، بل أيضاً لإعطائهم الأمل في مستقبل سلمي. وانطلاقاً من هذا الاعتقاد، أصبحت حكومة اليابان أول الجهات المانحة للفرصة الإنسانية المتمثلة في صندوق إنهاء العنف ضد الأطفال، الذي أطلقه الأمين العام في عام ٢٠١٦. ومن خلال دعم المشاريع الـ ١٢ للصندوق في نيجيريا وأوغندا، نأمل في خدمة صالح الأمن البشري عن طريق حماية الأطفال وتمكينهم. وأودّ أن أشاطركم حكاية طفلة تتلقى المساعدة من خلال أحد مشاريع الصندوق في أوغندا.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام، تم تجنيد العديد من الأطفال واستُخدموا في النزاعات المسلحة وحدثت العديد من حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الفتيان والفتيات في جنوب السودان. لقد فرّ الأطفال غير المصحوبين من ديارهم، وكان من بينهم طفلة بعمر ١٧ سنة وأختها البالغة ١٥ عاماً من العمر، وقد فرّتا من جنوب السودان إلى مخيم للاجئين في أوغندا. وبعد أن فقدت والدها وتخلت والدتها عنها، باتت الآن حاملاً في الشهر السابع وستصبح قريباً من الأمهات العازبات. وقد حرمها من التعليم الإجهاد بسبب التشرد وبسبب حالتها، وهي الآن تعاني من التهاب الكبد

الوبائي من نوع باء. وهي تبيع غذاءها لتتدبر أمر النفقات الطبية. ويرمي نشاط تطوير المهارات في المشروع إلى توفير دخل مستقر لها ولطفلها ولأختها. وتسمح الزيارات المنزلية المنتظمة لها بأن تبوح لموظفي المشروع بمعاناتها وشواغلها.

وهي واحدة من العديد من الأطفال الذين يعانون من آثار العنف في حالات النزاع. ويعمل الصندوق أيضاً على الوقاية من العنف في المستقبل بتهيئة بيئات آمنة ودعم الآباء وضمان كفاية الدخل من خلال التعليم المهني.

وتدعو حكومة اليابان الجهات الأخرى إلى الانضمام إلى الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال والاستثمار في الحلول لمعالجة العنف ضد الأطفال في النزاعات المسلحة من خلال الصندوق. وينبغي لنا أن نثق في قوة الأطفال وتمكينهم بوصفهم شركاءنا في عملية السلام. ويجب علينا معاً إنهاء دوامة العنف وبناء مستقبل مستدام ويسوده السلام.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

**السيد روسيلي فييري** (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الوفد السويدي على عقد جلسة اليوم، وكلاً من السيدة غامبا والسيدة أونرييتا فور والسيدة ييني لوندنيو، على إحاطاتهن الإعلامية اليوم.

يرحب بلدي باتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) الذي شاركنا في تقديمه.

إن الأرقام تتحدث عن نفسها: ففي عام واحد فقط، زاد عدد حالات الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، إلى أكثر من ٥٠ في المائة. إننا نتكلم عن ٢١ ٠٠٠ حالة انتهاك لحقوق الأطفال، منها ١٠ ٠٠٠ حالة تشمل الأطفال الذين قُتلوا جراء الغارات الجوية وأعمال القصف المدفعي، التي تُشن عادة على المدارس أو المستشفيات أو الهياكل الأساسية المدنية. هذه حقيقة مثبتة بالبراهين، وإذا لم يكن ذلك كافيا، فإن الأطفال يحرمون من المساعدة الإنسانية، في ميانمار، وجنوب السودان، وسورية، واليمن، كما ذكرت الممثلة الخاصة بوضوح في إحاطتها الإعلامية.

نود أن نبرز هنا دور الممثلة الخاصة التي بوسعها التعويل على دعمنا الكامل لها، وهو دعم نحث المجتمع الدولي مرة أخرى على الاستمرار في تقديمه. ونرى قيمة كبيرة في تقرير الأمين العام (S/2018/465)، ولا سيما القائمة المرفقة به. ولكن حتى تكون الممثلة الخاصة فعالة، يجب أن تظل مستقلة ومحايدة، من دون أي تدخل من جانب الدول الأعضاء أو تلبية طلبات في غير محلها لأي دولة من الدول الأعضاء، الأمر الذي من شأنه أن يعوق القدرة على التصدي للانتهاكات ضد الأطفال ومنع وقوعها.

كثيرا ما نتكلم عن المساءلة، وهو الهدف النهائي المتمثل في تقديم مرتكبي تلك الفظائع إلى العدالة. أود فقط أن أذكر أنه بينما يتحمل المسؤولية الذين يطلقون القذائف، ينبغي أيضا أن يتحملها الذين يزودونهم بالأسلحة أو الدعم اللوجستي اللازم لهم لتنفيذ هذه الأعمال الرهيبة.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالاقتباس من نيلسون مانديلا:

> ”لا يمكن أن تجد كشفا أكثر وضوحا لروح أي مجتمع من الطريقة التي يعامل بها أطفاله“.

يمكن اعتبار ذلك ثناء كبيرا أو إدانة قوية.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

**السيد جياكوميلي دا سيلفا** (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السويد على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة، وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم.

تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل النرويج بالنيابة عن مجموعة أصدقاء إعلان المدارس الآمنة.

إن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465) لهذا العام يبعث على الجزع الكبير لأنه يشير إلى زيادة كبيرة في عدد الانتهاكات التي تم التحقق منها. تدين البرازيل بحزم تلك الانتهاكات، وتكرر أنه يجب على جميع الأطراف حماية الأطفال وغيرهم من المدنيين، تماشيا مع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. إن أطفال الحرب والأطفال الجنود، من الفئات الضعيفة جدا، ولذلك فهم بحاجة إلى تلقي حماية خاصة.

تكرر البرازيل الإعراب عن قلقها إزاء التقارير الواردة عن احتجاز الأطفال لأسباب تتعلق بالأمن الوطني خلال النزاعات المسلحة. وبصرف النظر عن المسائل القانونية والأخلاقية، فإن هذه التدابير تؤدي إلى نتائج عكسية، لأنها تفترض أن الأطفال الذين يدعى أنهم مرتبطون بالجماعات المسلحة يشكلون تهديدا أمنيا لا ضحايا.

جرى الإبلاغ عن الانتهاكات بصورة رئيسية فيما يتعلق بجدول أعمال مجلس الأمن الذي يضطلع بدور هام في هذا الصدد، ولا سيما من خلال مراعاة الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال في عمليات السلام وفي ولايات حفظ السلام. إن تحقيق السلام المستدام يتطلب دعما قويا للمفاوضات السياسية والدبلوماسية الوقائية. وفي رأينا، الوقاية مسألة أساسية.

استنادا إلى خبرتنا في دعم المبادرات في الميدان، اسمحوا لي أن أوضح بإيجاز أهمية البرامج التي تهدف إلى إعادة تأهيل الجنود الأطفال السابقين وبعض التحديات ذات الصلة.

ما فتئت البرازيل تشجع ممارسة الكابويرا، أي الفنون القتالية للبرازيليين المنحدرين من أصل أفريقي كأداة لإعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين في هايتي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبسبب انفصال العديد من هؤلاء الأطفال عن أسرهم ومجتمعاتهم الأصلية في سن مبكرة جدا، فإن إعادة الإدماج تتطلب دعمهم في إعادة بناء الإحساس بالهوية وإيجاد مكان في بيئة اجتماعية سلمية. ومن الحيوي أيضا معاملة جميع الأطفال بصورة رئيسية بوصفهم ضحايا النزاع المسلح ومنع المجتمعات المضيفة من وصمهم.

هناك العديد من المبادرات الشعبية المماثلة لهذه الجلسة التي تعتبر على جانب عظيم من الأهمية لتفادي إعادة التجنيد وإنقاذ الأطفال من براثن النزاع. ويمكن تكرار هذه المبادرات.

في الختام، أود أن أقول إن مناقشة اليوم حسنة التوقيت ومهم جدا. نوصي بأن لا تظل قاصرة على مجلس الأمن، لأن الوقاية الهيكلية مسعى شامل يتطلب إسهامات من جميع ركائز الأمم المتحدة. إن لجنة بناء السلام، بالنظر إلى ولايتها التنسيقية وتركيبها الفريد، في وضع جيد يؤهلها استضافة المناقشات والإسهام في هذه المناقشة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الاتحاد الأوروبي.

**السيد فان دين أكير** (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان الدول المرشحة للانضمام، وهي: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أولا، أود أن أشكر اللواتي قدمن إحاطات إعلامية اليوم، الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة هنرييتا فور، والسيدة ييني لندنيو.

أود أيضا أن أشكر الرئاسة السويدية على تنظيم مناقشة اليوم وعلى الجهود الدؤوبة التي تبذلها بوصفها رئيس الفريق

العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. إن القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) الذي اتخذه المجلس من فوره يوفر إطارا شاملا لحماية الطفل وحقوق الأطفال ورفاههم وتمكينهم في جميع مراحل دورة النزاع لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ولا بد لي في هذه المرحلة من التسليم بالدور الذي لا غنى عنه للخبراء العاملين في مجال حماية الأطفال في البلدان المتضررة من النزاع، بما في ذلك المستشارون المعنيون بحماية الأطفال في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية. إنهم يقومون بعمل حيوي في بيئات صعبة، ويستحقون الدعم الكامل من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465) يبين بالتفصيل أن الأطفال في حالات النزاع المسلح لا يزالون يتعرضون للانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان. ويبرز التقرير الأثر المدمر لعدد من الأزمات الجديدة وتلك التي طال أمدها ويؤدي دورا حاسما في تزويدنا بمعلومات محايدة عن الانتهاكات، يتم التحقق منها، وهي معلومات تقوم بجمعها آلية الرصد والإبلاغ.

لكن التقرير السنوي يوثق أيضا التقدم المحرز الذي لم يكن ممكنا بدون عمل الممثلة الخاصة للأمين العام، غامبا، وأعضاء فريقها، واليونيسيف وغيرها من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأفرقة توفير الحماية للأطفال، والمجتمع المدني. ونرحب بالدور النشط الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام، غامبا، وما برحت تقوم به منذ تعيينها في العام الماضي.

إننا بتوفيرنا الحماية للأطفال وضمان احترام حقوق الإنسان، إنما نبني مجتمعات أكثر استقرارا وسلاما. وبتقديم الدعم للأطفال بعد تركهم القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، فإننا نجعلهم أقل عرضة لإعادة التجنيد، ونساعد على الحيلولة دون تكرار النزاع، ودعم إعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية. ويتطلب هذا التمويل برامج طويلة الأجل ومستدامة وشاملة تراعي الاعتبارات الجنسانية، وإعادة الإدماج. ويجب أن ندرك بأنه يجري تجنيد الأطفال على أيدي الجماعات التي تعمل عبر الحدود، وعلينا وضع برامج إعادة الإدماج وفقا لذلك.

لا يمكننا أن ننتظر حتى يتحقق السلام قبل اتخاذ خطوات لحماية الأطفال، بل علينا إدماج حماية الأطفال في عمليات السلام.

ولذلك نرحب بإطلاق عملية تهدف إلى تجميع المبادئ التوجيهية العملية ذات الصلة بإدماج المسائل المتعلقة بحماية الطفل في عمليات السلام.

في وقت سابق من هذا العام، احتفلنا بالذكرى السنوية الثامنة عشرة لاعتماد البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وهو أداة بالغة الأهمية لحماية الأطفال. وأغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري على القيام بذلك. لقد أيدت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مبادئ باريس والتزامات باريس، وأدعو جميع الدول التي لم تؤيدها بعد، إلى تأييدها أيضا.

إن جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح مسألة ذات أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وتقدم المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي المساعدة الحيوية إلى الأطفال في مجموعة من حالات النزاع. ونؤيد الجهود الرامية إلى منع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال وتأمين تسريحهم وضمان إعادة إدماجهم بشكل شامل وناجح من خلال التدخلات الطويلة الأجل. وفي الإعلان الجديد للاتحاد الأوروبي بشأن التعليم في حالات الطوارئ والأزمات الطويلة الأمد، ورد الأطفال المرتبطون بقوات وجماعات مسلحة على وجه التحديد كمجموعة يجب إيلاؤها الأولوية لتلقي الدعم في الحصول على التعليم. ويمثل التزام الاتحاد الأوروبي تجاه التعليم في حالات الطوارئ ٨ في المائة من

ميزانيته المخصصة للمعونة الإنسانية في ٢٠١٨، وسيرتفع إلى ١٠ في المائة في ٢٠١٩ – وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي.

كما يشاور الاتحاد الأوروبي قلق عميق إزاء ارتفاع معدل العنف الجنسي ضد الفتيات والفتيان في حالات النزاع. وفي عام ٢٠١٧، خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ ٢٢ مليون يورو تقريبا في شكل معونة إنسانية لمنع أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتصدي لها في جميع أرجاء العالم.

وتتأثر الفتيات كثيراً بالتجنيد والاستخدام من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة، مع بعض التقديرات التي تشير إلى أن ما يصل إلى ٤٠ في المائة من الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة هم من الإناث. ويسعى الاتحاد الأوروبي للتأكد من أن يتم أخذ العقبات المحددة التي تعترض تعليم الفتيات في حالات الطوارئ في الحسبان بشكل كامل في أنشطته وبرامجه. وينبغي ألا تشكل الفتيات بعد الآن الجانب الخفي لبرامج إعادة الإدماج.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

**السيد ساندوبال منديوليا** (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نتوجه بالشكر للسويد على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. نرحب باتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) بالإجماع، لحيث شاركت المكسيك في تقديمه، ونرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/465) للمساعدة في تدعيم الإجراءات الملموسة من أجل حماية الأطفال والمراهقين في النزاعات المسلحة. ونقدر التزام فيرجينيا غامبا الثابت تجاه عملها.

وشجعت المكسيك، بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، على التفاوض واعتماد القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بشأن هذه المسألة في ٢٠٠٩. والمكسيك هي حاليا بلد رائد في الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، وهي عضو في فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، وهما من بين مجموعات ومبادرات أخرى تعمل على مواصلة توجيه الاهتمام السياسي بغية التخفيف من معاناة الذين هم حاضر ومستقبل مجتمعاتنا. ولنفس الأسباب، فإننا أيضا نرأس مجموعة الأصدقاء للحفاظ على السلام.

على الصعيد الوطني، تلبي المكسيك احتياجات ما يقرب من ٣٩,٢ مليون طفل ومراهق من خلال مبادرات ومشاريع إقليمية ودولية مختلفة تتعلق بالحماية من العنف، لا سيما في مجالات العقاب البدني والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتنمر والاختفاء، فضلا عن المبادرات الأخرى الرامية إلى منع واستئصال أشكال العنف التي تنتهك حقوقهم الإنسانية.

بالإضافة إلى العمل الذي يجب على جميع الأعضاء القيام به في سياساتنا العامة الوطنية، يجب أن تكون حماية مصالح الأطفال والمراهقين على رأس أولويات الأمم المتحدة وكل من أعضائها ووكالات وقطاعات منظومتها. وإذا تخلّينا عن هذه المسؤولية الجماعية، فسوف نستمر في إدامة الضرر الذي يلحق بالأطفال الذين يعيشون في ظروف غير آمنة ويتعرضون للانحراف بسبب النزاع، وستتدهور سيادة القانون، وسيتعرض تدريب رأس المال البشري من أجل المستقبل للخطر. إن أسباب تورّط الأطفال في النزاعات المسلحة مماثلة لتلك التي تثير النزاع وتؤدي إلى تفاقمه. نحن بحاجة إلى أن نرى حماية الطفل باعتبارها عنصرا أساسيا في الوقاية والتنمية، ومكونا أساسيا في السلام المستدام الذي نعمل من أجله معاً في الأمم المتحدة.

ونرحب بنداءات مجلس الأمن والأمين العام بشأن تدابير حماية الطفل التي ينبغي إدماجها في مفاوضات السلام وفي خطط نزع سلاح الأطفال الجنود الذين كانوا جزءاً من الجماعات المسلحة، وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم من أجل ضمان حمايتهم ورفاههم وإدماجهم وتمكينهم. إننا ندعو أعضاء المجلس إلى معالجة هذه المسألة بطريقة تشمل جميع البنود المدرجة

في جدول أعمالهم، ومواصلة تعزيز ولايات عمليات السلام، مع وجود مستشارين لحماية الأطفال في كل من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، والتأكد من أن لجان الجزاءات تعتبر حماية الطفل عنصرا أساسيا في ولاياتها.

وبالنسبة للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، يجب النظر إلى حماية حقوق الأطفال في جميع الظروف باعتباره التزاماً. من الضروري أن نحول بيئات المحن إلى بيئات تتيح الفرص لأطفال العالم. والمسار الذي يجب أن نتبعه جميعا عالمي وواضح: إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتم من خلال الوقاية ومن خلال التنمية المستدامة والشاملة التي يجب علينا أن نتطلع إليها.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

**السيد تشاروات** (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسويد على عقد مناقشة اليوم وعلى انخراطها النشط بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ونثني على عمل الممثلة الخاصة والفريق التابع لها، فضلا عن اليونيسيف، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة في الموضوع.

وقد درسنا تقرير الأمين العام (S/2018/465) ونتفق معه على ضرورة أن يكون منع الانتهاكات ضد الأطفال المتضررين من النزاعات هو الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي. إن تأييدنا لولاية مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح تأييد ثابت، وندعم نزاهته وحياده لإدراج جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

تؤيد النمسا تماما البيانات التي أدلى بها الاتحاد الأوروبي، وفريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح والدول التي أيدت إعلان المدارس الآمنة. وأود أن أسلط الضوء، بصفتي الوطنية، على ثلاث نقاط.

الأولى هي تعزيز خطط العمل. توفر خطط العمل مع أطراف النزاعات إطار المشاركة الرئيسي في الأمم المتحدة من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بالحماية الفورية، وتعتبر وسيلة للوقاية من الانتهاكات في المستقبل. ويتعين علينا مواصلة تعزيز العمل مع الدول والجهات من غير الدول لمتابعة تنفيذها لخطط العمل ووضع خطط جديدة. تدرك النمسا تحديات المشاركة في التصدي للانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول ومنع وقوعها، وتواصل دعمها للحوار الذي تقوده الأمم المتحدة.

تشارك وكالة التعاون الإنمائي النمساوي بنشاط في المشاريع الرامية إلى الحد من خطر العنف ضد الأطفال. وفي الوقت الحاضر، تقوم الوكالة بتنفيذ مشروع في السودان، حيث يتم تدريب الأطراف المشاركة في نزاع دارفور على حقوق الطفل. كما يدعم هذا المشروع وحدة حماية الطفل التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بشأن تيسير الحوار بين أطراف النزاع.

والنقطة الثانية تتعلق بالحماية وإعادة الإدماج. يمكن لعمليات السلام أن تكون أداة للنهوض بحماية الأطفال وتعزيز إعادة الإدماج والمصالحة، وبالتالي المساعدة على منع اندلاع النزاعات في المستقبل. لذلك يجب أن تشكل الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال، بما في ذلك الإفراج عنهم وإعادة إدماجهم، جزءا من المراحل الأولى من مفاوضات وقف إطلاق النار والسلام.

ونعرب عن قلقنا البالغ من أن الأطفال الذين يدعى أنهم مرتبطون بجماعات مسلحة من غير الدول كثيرا ما ينظر إليهم على أنهم تهديد أمني أو جناة بدلا من ضحايا لانتهاكات الجسيمة. ولئن كان من الأولويات وضع بدائل للاحتجاز والمحاكمة، يجب أن يستمر الرصد والإبلاغ عن احتجاز الأطفال المرتبطين بقوات أو جماعات مسلحة. ونود أيضا أن نؤكد على

أهمية نشر مستشارين مخصصين لحماية الأطفال في بعثات الأمم المتحدة، وكفالة أن تظل ولاية الحماية قوية وغير متأثرة.

ثالثا، فيما يتعلق بالالتزام والعمل، نشجع جميع الدول على إقرار إعلان المدارس الآمنة. إن الهجمات على المدارس تعرض الأطفال لخطر الإصابة أو الوفاة. ولكن مجرد احتمال الهجمات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة، إذ ينزع الآباء حينها إلى إبقاء أطفالهم في البيت. وتتأثر الفتيات في كثير من الأحيان على نحو غير متناسب، وتقل احتمالات عودتهن إلى المدرسة حتى عندما تصبح الحالة أكثر أمانا.

لقد أيدت النمسا مبادئ فانكوفر المتعلقة بحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم بوصفه تدبير لإعطاء الأولوية لزيادة تفعيل حماية الطفل في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونحن الآن نستكشف الفرص المتاحة للإسهام في تفعيلها.

لقد دعمت النمسا إعداد مواد التدريب المتكامل الجديدة المتعلقة بحماية المدنيين ونشر هذه المواد باستضافة دورات لتدريب المدربين كجزء من تعاوننا الطويل الأمد مع دائرة التدريب المتكامل. وسنواصل دعم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في إعداد مواد تدريبية بشأن حماية الطفل لحفظة السلام العسكريين من خلال تعاون الإدارتين مع دائرة التدريب المتكامل، وباستضافة دورات لتدريب المدربين من أجل البلدان المساهمة بقوات.

إننا نواجه التحديات الجديدة والمتكررة فيما يتعلق بحماية الفتيان والفتيات المعرضين لأعمال العنف والاعتداء. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل مشاركته القوية لإحداث تغيير إيجابي في حياة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وستنشر الصيغة الكاملة لهذا البيان في موقعنا على شبكة الإنترنت.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

**السيدة ستينر** (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتكلم اليوم بالنيابة عن فنلندا وآيسلندا والدانمرك والسويد وبلدي بالذات، النرويج.

وأود أولا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/465)، الذي يبين حدوث زيادة كبيرة في التحقق من الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال. ويمكن عكس ذلك الاتجاه ويجب عكسه. وأولا وقبل كل شيء، يجب على أطراف النزاع احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

وأود أيضا أن أشكر الرئاسة السويدية لمجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم وعلى عملها بشأن القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي اتخذه المجلس من فوره بأغلبية ساحقة. ويوفر القرار إطارا شاملا لتعميم مراعاة حماية الطفل وحقوق الطفل والتمكين في جميع مراحل دورة النزاع من أجل منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وتعتز بلدان الشمال الأوروبي بمشاركتها في تقديم هذا القرار الهام.

إن حماية الأطفال ودعم حقوقهم في حالات النزاع المسلح يرتبطان ارتباطا وثيقا بجدول الأعمال الواسع لمنع نشوب النزاع. ومن الأهمية البالغة بمكان تسوية النزاعات والحفاظ على السلام. إن الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال أثناء النزاعات المسلحة لا تحدث آثارا سلبية فورية على الأفراد ومجتمعاتهم المحلية فحسب، بل تؤدي أيضا إلى تقويض الآفاق الطويلة الأجل لتحقيق المصالحة وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار. ولا بد من معاملة الأطفال وحمايتهم – قانونيا واجتماعيا – بوصفهم أطفالا بصرف النظر عن السياق.

وتشعر بلدان الشمال الأوروبي بالقلق بصفة خاصة حيال استمرار الصمت والوصم المتعلقين بالعنف الجنسي والاستغلال

والاعتداء، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الإبلاغ وعدم تقديم الدعم للضحايا. ونشعر بالتشجيع من الموقف الحازم الذي يتخذه الأمين العام في ذلك الصدد، بما في ذلك سياسة عدم التسامح إطلاقا تجاه الانتهاكات التي يرتكبها الأفراد العسكريون والمدنيون الذين يعملون في خدمة الأمم المتحدة.

ومن الأهمية بمكان تعزيز الصلات التي تربط بين حماية الطفل، وحقوق الطفل، ومنع نشوب النزاع. ومن المسائل التي ينبغي أن تحظى بالأولوية في ذلك الصدد التعليم، ولا سيما تعليم الفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم بذل المزيد من الجهود لتوفير التعليم وحمايته أثناء حالات الطوارئ والأزمات الطويلة الأمد. ويدعو تقرير الأمين العام إلى التنفيذ الفعال لإعلان المدارس الآمنة. وبتأييد جيبوتي للإعلان مؤخرا، أصبح هناك حاليا ٧٦ دولة تؤيد الإعلان. ويتمثل الغرض الرئيسي للإعلان في منع الاستخدام العسكري للمدارس والحد من عدد الهجمات على مرافق التعليم في النزاعات المسلحة. ونناشد جميع الدول تأييد إعلان المدارس الآمنة وتنفيذه.

وأود أن أؤكد مجددا على دعمنا القوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. فالسيدة غامبا تضطلع بدور أساسي على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية بالدعوة من أجل حماية الأطفال وحقوقهم وتقديم التوجيه العملي بشأن الكيفية التي يمكن بها المضي قدما بجدول الأعمال. وتشكل كولومبيا مثالا جيدا لكيفية التمكن من إدماج حماية الطفل وحقوق الطفل، بما في ذلك إعادة الإدماج، في عمليات السلام. ونرحب بإطلاق عملية لتجميع التوجيهات العملية للوسطاء والمفاوضين بشأن السلام، كوسيلة لوضع قرار اليوم موضع التنفيذ. ولا يتطلب الأطفال المشاركون في النزاعات المسلحة تقديم الدعم الشامل وحده، بل أيضا الرعاية والعدالة. ويكتسي ضمان المساءلة عن الجرائم المتصلة بالنزاع التي يكون ضحاياها الأطفال أهمية بالغة. وفي ذلك السياق، نود أن نشيد بالأعمال الهامة للاستجابة السريعة في مجال العدالة.

إن بوسع أطراف النزاع والمجتمع الدولي وعليهم القيام بالمزيد من العمل على السواء من أجل حماية العدد المتزايد من الأطفال والشباب المتضررين من النزاع المسلح، وكفالة إدراجهم في عمليات بناء السلام وتحقيق التنمية. وذلك لفائدة مجتمعاتهم المحلية وخارجها. إن بلدان الشمال الأوروبي تناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضمان أن يلقى الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة الاهتمام والحماية التي يستحقونها.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

**رئيس الأساقفة أوزا** (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد الكرسي الرسولي أن يشكر الرئاسة السويدية للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة الخاصة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وهو موضوع يوليه الكرسي الرسولي أهمية بالغة.

ويفصل تقرير الأمين العام نطاق وشدة الانتهاكات والاعتداءات المروعة المرتكبة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة في جميع أرجاء العالم. وبالرغم من أننا قد لا نكون قادرين على حل جميع النزاعات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن حاليا، فإننا يمكن أن نفعل ما هو أفضل في حماية الأطفال الذين يعانون من الآثار المدمرة لهذه النزاعات. ويشكل جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح إطارا هاما لتحقيق تلك الغاية. فهو يتيح لنا الأدوات اللازمة لمنع جميع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال وضمان إخضاع الجناة للمساءلة. وثمة توافق فريد في الآراء في إطار مجلس الأمن، وفي إطار المجتمع الدولي بأسره، على تحقيق المسألة، وينبغي ألا ندخر وسعا في تنفيذه تنفيذا كاملا.

ومن ضمن المجالات التي يوجد فيها حيز واسع للتحسين، يود وفد بلدي أن يشير إلى ثلاثة.

الأول هو المسؤولية الكبيرة عن العمل على مواجهة الاعتداءات على الأطفال. إن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة يلزمنا بإنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم. والخطوة الأولى نحو تحقيق ذلك الهدف هي تعزيز تدابير الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي تقع ضد الأطفال – وفي حالتنا، اليوم، في النزاعات المسلحة.

ثانيا، تقوم حاجة إلى منح الأولوية لإعادة الإدماج الفعلي للأطفال الذين كانوا سابقا مرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. ويجب دائما معاملة الأطفال العالقين في النزاعات المسلحة بوصفهم ضحايا في المقام الأول، حتى لو كانوا، تحت سيطرة الجماعات المسلحة، قد ارتكبوا جرائم من الناحية الفعلية. ولا تخدم إعادة التوطين وإعادة الإدماج بصورة ناجحة أفضل مصالح الأطفال وحدهم، بل تخدم أيضا مصلحة المجتمع برمته. وينبغي أن يكون الأطفال دائما جزءا من الحل، لا جزءا من المشكلة. وتتطلب رعاية الأطفال المنقذين من الجماعات المسلحة وإعادة تأهيلهم توفير ما يكفي من الموارد الطويلة الأجل لإتاحة أكبر فرصة لهم للنجاح في إعادة الإندماج في أسرهم ومجتمعهم. ويجب أن نضمن ألا يظل هؤلاء الأطفال رهائن للأهوال التي عاشوها.

والمجال الثالث هو ضرورة ضمان الحق في التعليم للأطفال الذين يقعون ضحايا للنزاع المسلح. فالتعليم الجيد هو السبيل الأمثل لضمان أن يعمل ضحايا النزاعات الحالية على منع نشوب النزاع في المستقبل وأن يصبحوا بناة للسلام. ويشدد الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة على أهمية دور تعليم الأطفال في الحد من الفقر وعدم المساواة. وفي ذلك الصدد، ومن خلال الهياكل المختلفة العاملة في معظم مناطق النزاع، فإن الكرسي الرسولي والكنيسة الكاثوليكية يشاركان بفعالية، من خلال المؤسسات التعليم وإعادة التأهيل، في رعاية العديد من ضحايا العنف، من الفتيات والفتيان على السواء.

فحماية الأطفال اليوم تمنع نشوب النزاعات غدا. ومن أجل الأطفال الذين وقعوا ضحايا للنزاعات المسلحة ونجوا، علينا أن نبذل كل جهد ممكن لنعيد لهم مستقبلهم بمساعدتهم على تحقيق أعمق تطلعاتهم وتمكينهم من تحقيق أحلامهم، سواء كان بوصفهم أطباء أو محامين أو معلمين أو عاملين في الحقل الاجتماعي أو والدين أو يمارسون بعض المهن أو الأدوار االأخرى التي تسهم في تحقيق الصالح العام لكل المجتمعات من أجل منع نشوب النزاعات وبناء المجتمعات المحلية السلمية والمستدامة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد سينيرليوغلو** (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*) : نشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/465) والممثلة الخاصة، فيرجينيا غامبا، على جهودها الدؤوبة في المضي قدما بجدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح. وترحب تركيا باتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي شاركنا في تقديمه.

وللأسف، لا يزال الأطفال يتضررون بصورة غير متناسبة من النزاعات المسلحة الدائرة في جميع أرجاء العالم.

وتقلقنا بشدة الزيادة في عدد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في عام ٢٠١٧. وإذ نتكلم الآن، فإن ملايين الأطفال يسعون للبقاء في ظل تحديات غير مسبوقة ناجمة عن النزاعات وحالات النزوح المتصلة بها. ونرى المعاناة واليأس في عيون الأطفال السوريين والفلسطينيين والروهينغا وغيرهم بوضوح. لكن، لا يمكن لهذا اليأس أن يسود، ولا ينبغي له. ولكي ينتصر

الأمل، علينا أن نواصل العمل بجدٍ لتوفير الأمل في مستقبل أفضل للأطفال الذين يعانون من النزاع المسلح.

إن الأزمة في سورية كان لها أسوأ الأثر على الأطفال. والاستنتاجات التي خلص إليها تقرير الأمين العام تبرهن على أن أحوال الأطفال السوريين تثير الجزع. فهم يواجهون عنفا يفرض عليهم لا من قبل النظام فحسب، بل أيضا من جانب الجماعات الإرهابية. ولا يمكن التغاضي عن مسؤولية المجتمع الدولي من حيث فشله في توفير الحماية والوقاية. وفي هذا السياق، نلاحظ الآثار الجانبية لتمكين الكيانات الإرهابية. ولذلك، تجدر الإشارة إلى استنتاج بعينه ورد في تقرير الأمين العام.

فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت الحالات الموثقة لتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل التنظيمات الإرهابية المعروفة بوحدات الحماية الشعبية الكردية بمقدار خمسة أمثال، من ٤٦ إلى ٢٢٤، مقارنة بعام ٢٠١٦. وفي واقع الأمر، فإن التنظيمات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات الحماية الشعبية تنتهج ممارسة راسخة لتجنيد الفتيات والصبية قسراً، في انتهاك للقانون الدولي والمعايير الدولية. وأربعون في المائة من المجندين في حزب العمال الكردستاني من الأطفال دون الثامنة عشر من العمر، في حين أن ١٠ في المائة منهم لم يبلغوا ١٥عاماً. ومؤخراً، قام تنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي، بذريعة محاربة داعش في العراق، بتجنيد الإيزيديين القصر بالإكراه ونقلهم إلى ساحات المعارك بعيدا عن ديارهم ومعاقبة لم ينصاعوا لتلك المحاولة المروعة بلا رحمة.

ويلجأ الاتحاد الديمقراطي ووحدات الحماية الشعبية الكردية إلى نفس الأسلوب في سورية. ومن الأمثلة الأخيرة، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى بيان صحفي صادر عن المجلس العالمي للأراميين في ٢٩ أيار/مايو، يلفت فيه انتباه المجتمع الدولي إلى اختطاف حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات الحماية الشعبية الكردية حوالي ٥٠ من الأراميين الشباب لغرض تجنيدهم بالإكراه.

وبغية حماية الأطفال من الوقوع في أيدي المنظمات الإرهابية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس التضامن والتعاون الكاملين في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وينبغي أيضا التأكيد على أن الإشارات إلى الجماعات المسلحة من غير الدول في سياق جدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي شاركنا في تقديمه اليوم، ينبغي ألا تفسر بأي شكل من الأشكال على أنها تشير إلى أن المنظمات الإرهابية تخضع للقانون الإنساني الدولي. وسنواصل مكافحة المنظمات الإرهابية بحزم، وفقا للقانون الدولي المعمول به وتشريعاتنا الوطنية لمكافحة الإرهاب.

إن تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للأطفال في النزاعات وحالات الطوارئ، بما في ذلك توفير الخدمات الصحية، يجب أن تكون من أولوياتنا. وفي الوقت نفسه، فإن الاستثمار في تعليم جميع الأطفال، بما في ذلك الفتيات، يتطلب اهتماما خاصا. أخيرا وليس آخرا، من الواضح أن السبيل الأمثل لإبقاء الأطفال بعيداً عن الضرر يتمثل في العمل على منع نشوب النزاعات المسلحة في المقام الأول. وعليه، ستواصل تركيا دعم جهود الأمين العام في التركيز على الوقاية.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

**السيد ماتييلا** (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحي لي، سيدتي الرئيسة، أولاً أن أهنئكم والوفد السويدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه.

في عام الذكرى المئوية لرئيسنا الأسبق نيلسون مانديلا، من المفيد أن نتدبر في حكمته، إذ قال،

”أطفالنا هم أعظم كنز لدينا. فهم مستقبلنا. ومن يسيء إليهم إنما يمزق نسيج مجتمعنا ويضعف أمتنا.“

ومناقشة اليوم تكتسي أهمية بالغة وتعقد في الوقت المناسب، لا سيما في ظل ارتفاع حالات انتهاك حقوق الأطفال لا في النزاعات المسلحة فحسب، بل أيضا من حيث التهديدات غير المتناظرة الناشئة للسلم والأمن الدوليين، مثل الإرهاب. كما ينبغي النظر إلى المناقشة في سياق التدابير الوقائية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. فالزج بالأطفال، وهم أكثر فئات الضحايا ضعفاً، في النزاع المسلح هو بمثابة بذر بذور الحرب، وهم سيتحملون آثارها الوخيمة والمدمرة في السنوات اللاحقة.

نثني على عمل الأمانة العامة والإحاطات الإعلامية التي قدمتها السيدة غامبا والسيدة فور والسيدة لوندونيو في لفت انتباه المجلس إلى الانتهاكات الجسيمة التي ما زالت ترتكبها الدول والجهات من غير الدول على السواء. وفي واقع الأمر، فإن الرد على تلك الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها من أهم مسؤوليات هذا المجلس.

وكون أن هذه الانتهاكات قد ازدادت مسألة تثير القلق الشديد، مما يشير إلى أن جهودنا حتى الآن لم تكن فعالة تماماً. ومع ذلك، فإن عمل الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح جدير بالثناء، ونحيي وفد السويد، بصفته رئيس الفريق العامل، لما يبذله من جهود متواصلة في المضي قدما بتنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح. ومع ذلك، نعتقد أنه يمكن تخصيص المزيد من الموارد والاهتمام لصالح جدول الأعمال هذا.

إن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وفعالية بناء السلام على الأجل الطويل وانتهاج الدبلوماسية الوقائية تتوقف إلى حد كبير على حماية الأطفال من التأثيرات السلبية والانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحقهم أثناء النزاع المسلح. ومن الأهمية بمكان ألا يغيب عن بالنا أن أطفال اليوم يمكن أن يصبحوا قادة متمردين في المستقبل، فربما تعلموا أنهم لكي يدافعوا عن أنفسهم في بيئة لا تتوفر فيها أي فرص اقتصادية مشروعة وتتسم بالتهميش السياسي، يتعين عليهم حمل السلاح. وعوضاً عن ذلك، ينبغي تهيئة بيئة مؤاتية يمكن لأطفال اليوم أن يؤدوا فيها دورا إيجابيا في المجتمع.

وفي هذا الصدد، تود جنوب أفريقيا التأكيد على التوصية الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/465) بضرورة أن تعالج على وجه السرعة الفجوة التمويلية لإعادة إدماج الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة في المجتمع العادي. ونحن نؤيد تماماً إنشاء آلية التمويل المتعددة السنوات، مما سيسمح بالإفراج المبكر عن الأطفال في بدائل مجدية للحياة العسكرية على المدى الطويل.

وجنوب أفريقيا تؤكد على أهمية معالجة المشكلة الحالية للانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في أوقات الحرب باعتبارها شرطا أساسياً للسلام المستدام في المستقبل. وفي هذا الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا تماما تعزيز آليات حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل أحكام خاصة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن عمل الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة بهذا الخصوص. ونرحب أيضا باتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) صباح هذا اليوم، والذي يدين الهجمات والتهديد بالاعتداء، انتهاكا للقانون الدولي، على المدارس والمراكز الصحية. نحن بحاجة إلى ضمان سلامة الأطفال في المدارس والمرافق الصحية أثناء النزاع. لذلك، فإننا ندعو إلى الحاجة الماسة والملحة لمساءلة جميع مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بغض النظر عن وضعهم أو انتماءاتهم السياسية.

ولتحقيق ذلك، ترحب جنوب أفريقيا بدعوة الأمين العام إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تنسيق الجهود للتصدي للانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال في النزاعات

المسلحة. كما نود أن نبرز الحاجة إلى قدرات مخصصة لحماية الطفل في إطار الآليات الإقليمية وتشجيع المزيد من المشاركة مع الأمم المتحدة لإيلاء الأولوية لوضع أدوات لمنع الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك عن طريق اعتماد خطط الوقاية الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التدابير الوقائية.

في الختام، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات حازمة وملموسة لضمان تأمين أطفالنا، وشبابنا عموما، من ويلات النزاع والانتهاكات الأخرى التي تهدد بتقويض آفاق مستقبلنا في صون السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. وينبغي تطبيق هذا الموقف باستمرار، بعيدا عن ازدواجية المعايير، لضمان حماية الأطفال حيثما كانوا وفي أي سياق قد يجدون أنفسهم.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

**السيدة فام** (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا: إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار. ويشرفنا التنويه بحضور رئيس وزراء السويد، ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للسويد للمضي قدما بجدول الأعمال هذا. ونحن ممتنُّون لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم.

وإذ نرحب بالتطورات الإيجابية في مجال حماية الأطفال في النزاع المسلح، فإن الرابطة لا تزال تشعر ببالغ القلق إزاء الزيادة المزعجة في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. فالهجمات على المدارس والطلاب والعاملين في حقل التعليم تبعث على القلق لأن الأطفال يتعرضون للخطر ويحرمون من فرصهم في التعلم والنمو من أجل مستقبل أفضل.

ويدعو استمرار هذه الحقائق المروعة إلى المزيد من التوافق واتخاذ إجراءات أقوى من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تود رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، هناك حاجة ملحة لاستراتيجيات أكثر تنسيقا وقدرة على الاستجابة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، بدءا من إنهاء ومنع استخدام الأطفال وتجنيدهم، إلى كفالة إعادة إدماجهم وتأهيلهم ومساءلة الجناة.

ثانيا، تتطلع الرابطة إلى وضع مبادئ توجيهية عملية من أجل إدماج وإدراج المسائل المتعلقة بحماية الطفل في عمليات السلام. وثمة حاجة إلى أن تتناول هذه المبادئ التوجيهية بشكل كامل احتياجات الأطفال أثناء النزاعات المسلحة وبعد انتهائها.

ثالثا، تشدد الرابطة على أهمية المشاركة البناءة فيما بين الشركاء المعنيين، تمشيا مع مبدأ المسؤولية الرئيسية للدول وسلطتها، بما في ذلك التنسيق الوثيق بين الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والدول المعنية لضمان تقديم تقارير شاملة ودقيقة وموضوعية.

رابعا، تشجع الرابطة البلدان التي لم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الطفل على القيام بذلك، كدليل على التزامها الثابت بمسائل حماية الطفل.

وبالنسبة للرابطة، فإن حماية الأطفال دائما ما تكون على رأس جدول أعمالنا. في عام ٢٠١٦، اعتمدت لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل خطة عمل تشمل ١٦ مجالا مواضيعيا، بما في ذلك القضاء على العنف ضد الأطفال وحق الأطفال في المشاركة في جميع الشؤون التي تؤثر عليهم. كما تعمل الرابطة بشكل وثيق مع الشركاء الخارجيين في هذا المسعى.

لقد مر عقدان منذ المناقشة المفتوحة الأولى للمجلس بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/PV.3896). سيصادف

العام القادم الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، وهو أول قرار بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وتجسد هذه النتائج تفانينا من أجل هذه المسألة الهامة، وندرك أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

وتؤكد الرابطة مجددا التزامها القوي، وهي على استعداد للعمل مع الشركاء الخارجيين الآخرين لضمان مستقبل أفضل للأطفال في جميع أنحاء العالم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

**السيد بوقدوم** (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): إن جلسة اليوم، التي عقدت بمبادرة من السويد، ينبغي ألا تركز أو ينتهي بها المطاف عند مجرد تجديد الالتزام العام بحماية الأطفال والنزاعات المسلحة. فمما لا شك فيه أننا جميعا نتشاطر هذا المسعى، من حيث المبدأ على الأقل. ولذلك، فإن اجتماعنا والقرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي اعتمدناه صباح هذا اليوم، ينبغي أن يركزان على التدابير الأكثر عملية وملائمة للتأكد من الوفاء بهذا الالتزام وأن مكان الأطفال في المدرسة وليس في النزاعات المسلحة.

وأود أن أقول في هذه المرحلة، بصرف النظر عن الحالة، إن أي طفل في أي نزاع مسلح هو ضحية بحكم التعريف.

وأود أن أخاطب المجلس والأمين العام وممثلته الخاصة بصفتها رئيسة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة: عليكم التحلي بالجرأة عند اقتراح التدابير والنهوض بها، مع الوضع في الاعتبار جميع الآليات والإجراءات والسلطات التي تتمتعون بها وتوضيح التفاعل القائم بين جميع مجالات التدخل التي تم تحديدها بشكل كامل في المذكرة المفاهيمية المعروضة علينا (S/2018/625، المرفق).

نحن ندرك الأهمية القصوى لولاية مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ونؤيدها تأييدا قويا. ودائما ما ننتظر أن تنشر تقريرها، الذي يمثل لحظة حاسمة في الأمم المتحدة. ونود إضافة شيء إلى ذلك التقرير. كما نعتقد أنه ينبغي التمييز بين قائمة الأمم المتحدة للجماعات الإرهابية في مرفقات التقرير وبين الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول أو الأطراف في عمليات السلام أو اتفاقات السلام.

مما يبعث على الصدمة أنه بعد مضي ١٣ عاما على اعتماد القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أنشأ الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، لا تزال هناك زيادة مستمرة في الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، على نحو ما أبرز أحدث تقرير للأمين العام (S/2018/465). وحالة جمهورية أفريقيا الوسطى أحد الأمثلة المروعة، حيث تضاعف استخدام الأطفال في النزاع المسلح أربع مرات في ذلك البلد. إنه أمر مروع. وفي جميع الحالات، فإن وجود ٢١ ٠٠٠ حالة انتهاك لحقوق الطفل، على النحو الموثق في تقرير الأمين العام، يمثل ٢١ ٠٠٠ تحد لنا جميعا ولمجلس الأمن. هذا الوضع لا يمكن أن يستمر.

نود أن نشهد توطيد نتائج الحملة العالمية ”أطفال، لا جنود“ من خلال الجهود المتجددة التي تبذلها الحكومات والوكالات، ولكن يجب أن نعترف بأن تلك الجهود لم تعكس مسار الاتجاه السلبي. فلا تزال ترتكب هجمات وحشية من جانب جماعات إرهابية، مثل بوكو حرام وداعش وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، ولا سيما اختطاف الفتيات وبيعهن للمقاتلين الإرهابيين. ويمثل هذا تحديا آخر لنا جميعا يدعو إلى بذل المزيد من الجهود المنسقة، وينبغي لنا أن نستمر في إيلاء اهتمام خاص لحماية الفتيات، حيث إنهن أكثر عرضة للعنف الجنسي والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

لن يتحقق السلام الطويل الأمد أبدا دون تزويد الأطفال بالوسائل والمهارات والتعليم لإعادة بناء مجتمع ومؤسسات مزقها النزاع المسلح. ولبعثات حفظ السلام دور هام تضطلع به من أجل حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. لذلك، من

الضروري أن تتلقى بعثات حفظ السلام ما يلزمها من تدريب وموارد بغية القيام بهذه المهمة الحاسمة بفعالية.

وفي سياق عمليات حفظ السلام، نؤمن إيمانا قويا بأنه ينبغي أن تدرج أحكام محددة تتعلق بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة في جميع مفاوضات السلام واتفاقات السلام وبناء السلام. في الواقع، على سبيل المثال، فإن اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي تم توقيعه في الجزائر عام ٢٠١٥، يتضمن أحكاما محددة تتصل بحماية الأطفال من النزاعات المسلحة، وإشراك المجتمعات المحلية لدعم عودة الأطفال وإعالتهم في المدارس، وبخاصة الفتيات. وينبغي لهذه الأحكام أن تكون مصدر إلهام لجميع عمليات السلام الجارية.

وأود أن أختتم بياني بقول إن تزايد عدد النزاعات واتساع نطاقها يرفعان من أهمية التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في جميع المجالات وعلى وجه التحديد في مجال المنع.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

**السيد هاو دو سوان** (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أحرزت ميانمار تقدما كبيرا في جهودها الرامية إلى إنهاء ومنع الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال منذ التوقيع على خطة العمل المشتركة في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ومنذ ذلك الحين، تم تسريح أكثر من ٨٧٧ من الجنود السابقين دون السن القانونية وإعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية. وقد تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من انخفاض حالات التجنيد الجديدة بشكل كبير. كما أطلقت قوات التاتماداو سراح ٦٧ طفلا في عام ٢٠١٧ ولم يبلغ عن أي عمليات تجنيد جديدة في عام ٢٠١٨.

كما اتخذت الحكومة خطوات مختلفة لمنع تجنيد الأطفال والاعتداء عليهم من قبل القوات المسلحة. وهناك حملة للتوعية العامة على الصعيد الوطني من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات التاتماداو منذ عام ٢٠١٣. علاوة على ذلك، فقد تلقى ضباط الجيش والأفراد العسكريين تدريبا على خطة العمل المشتركة ومنع تجنيد من هم دون السن القانونية.

وقد اتخذت حكومة ميانمار خطوات هامة للتوقيع أو التصديق على الصكوك القانونية الدولية لحماية الأطفال. وعلى وجه الخصوص، تم تنقيح القانون الوطني للطفل لعام ١٩٩٣ وفقا للمعايير الدولية السارية، وسيعتمده البرلمان قريبا. لقد كرس القانون الجديد فصلا كاملا لمسألة الأطفال والنزاع المسلح دون غيرها. وعلاوة على ذلك، فقد وقعت ميانمار على القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة في شباط/فبراير ٢٠١٧. وميانمار الآن بصدد عملية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل.

وفيما يتعلق بالمساءلة، فقد تمت مقاضاة ٦٧ ضابطا عسكريا و ١٩١ فردا من الرتب الأخرى حتى الآن بتهم الإخلال بإجراءات التجنيد. ولن نتسامح مع أي انتهاكات لحقوق الإنسان. وبالنسبة للانتهاكات المزعومة المذكورة في التقرير السنوي للأمين العام (S/2018/465)، أود أن أؤكد مجددا أنه سيجري اتخاذ إجراءات قانونية حيثما كانت هناك أدلة واضحة. وقد أعلنت الحكومة مؤخرا قرارها بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة، تضم عضوا دوليا. وستحقق اللجنة في جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في أعقاب الهجمات الإرهابية التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان في آب/أغسطس ٢٠١٧ على ٣٠ مخفرا أمنيا أماميا.

وتواصل ميانمار العمل بشكل وثيق مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ. وفي أيار/مايو، دعت الحكومة الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا إلى زيارة ميانمار. وأود أن أعرب عن خالص

تقديرنا للسيدة غامبا على ما أبدته من روح مشاركة بناءة وتعاون. ونحن نعمل الآن بشكل وثيق مع مكتبها للانتهاء في وقت مبكر من تنفيذ خطة العمل المشتركة. وأود أن أبلغ المجلس، في ذلك الصدد، بأن حكومة ميانمار دعت مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام إلى تنظيم حلقة عمل تدريبية لموظفي الأمن في ميانمار بشأن الانتهاكات الجسيمة الستة، وذلك بغية زيادة الوعي والتعجيل بتنفيذ خطة العمل المشتركة.

وتعتقد ميانمار أن السلام المستدام هو السبيل الوحيد للتخفيف من محنة الأطفال في النزاعات المسلحة. فالسلام شرط أساسي للتنمية المستدامة ولدوام الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، عقدت الحكومة مؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين سعيا إلى تحقيق سلام دائم وإقامة اتحاد فيدرالي ديمقراطي. وكذلك، فإن الحكومة تعطي الأولوية لإدراج المسائل المتعلقة بحماية الأطفال في مناقشات الدورة المقبلة لمؤتمر السلام.

وستظل ميانمار ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الطفل. وسنعمل جنبا إلى جنب مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام والشركاء الدوليين الآخرين من أجل إنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وبناء مستقبل أفضل لهم.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

**السيدة شيلو** (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل ما يزيد على ٢٠ عاما، نُشر تقرير غراسا ماشيل (انظر A/51/306)، ممهدا السبيل أمام مجلس الأمن لوضع جدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح. وعلى الرغم من مرور أكثر من ٢٠ عاما شهدت عددا لا يحصى من القرارات والمناقشات، ما زال مئات الملايين من الأطفال يعانون من الحرب والنزاع والإصابات البدنية والصدمات النفسية.

إن من الصعب إيجاد كلمات لوصف حجم الفظائع التي شهدناها خلال السنوات القليلة الماضية. وقد هزت أعمال الوحشية والقسوة المستمرة ضميرنا الجماعي. غير أنه يجب علينا ألا ندع اليأس يتغلب على واجبنا في حماية تلك الأرواح البريئة. ويجب أن نوفر الأدوات اللازمة للضحايا لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع. فهؤلاء الأطفال يستحقون جهودنا الصادقة.

ومنطقة الشرق الأوسط منكوبة بهذا الواقع المروع. فوفقا لليونيسف، كان عام ٢٠١٧ أسوأ عام على الإطلاق لأطفال سورية، إذ مزق العنف الأماكن التي ينبغي أن تكون آمنة – المدارس والمستشفيات والملاعب وحتى منازل الأطفال. وأفادت التقارير بأنه خلال الشهرين الأولين من عام ٢٠١٨، قتل أو جرح أكثر من ١ ٠٠٠ طفل. وسورية هي أكبر مصدر للمشردين داخليا واللاجئين على السواء. وتشير التقديرات الحالية إلى أن ٢,٨ مليون طفل شردوا من ديارهم.

وفي اليمن، قتل أكثر من ٥٠٠ طفل جراء الغارات الجوية والهجمات البرية، استنادا إلى تقرير الأمين العام (S/2018/465). وقد شوه أكثر من ٧٠٠ منهم. إن الأعمال الوحشية هذه إنما تجسد ازدراء كاملا ومطلقا للحياة.

وعلى مدى عقود من الزمن، يجري استغلال الأطفال الفلسطينيين من قبل قيادتهم. فهم يلتحقون بمدارس سميت بأسماء إرهابيين. ويعبرون شوارع تكرّم الإرهابيين. ويشاهدون قادتهم على التلفزيون يوزعون الحلوى احتفالا بالإرهابيين الذين يقتلون إسرائيليين أبرياء. وننوه باعتراف تقرير الأمين العام، للمرة الأولى، بتحريض القادة الفلسطينيين على العنف. غير أن الأمر لا ينتهي عند التحريض. ففي غزة، تستخدم حماس – المعترف بها دوليا كمنظمة إرهابية – الأطفال لأغراض الإرهاب منذ فترة طويلة. وهي تستغل المدارس والمستشفيات والأحياء المدنية كقواعد لأنشطتها الإرهابية ولا تتردد في اتباع الممارسات البغيضة المتمثلة في استخدام السكان الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، دروعا بشرية.

وفي هذا الصيف، بينما يتمتع الأطفال في جميع أنحاء العالم بإجازتهم الصيفية في ديارهم أو في المعسكرات الصيفية أو على الشاطئ، يشارك الأطفال في غزة في معسكرات عسكرية بدلا من ذلك. وحماس تجند آلاف الأطفال لتلك المعسكرات. وبدلا من أن يتعلم أطفال غزة السباحة أو لعب كرة القدم، فإنهم يتعلمون كيفية تركيب الأسلحة الأوتوماتيكية وتشغيل القذائف. وفي الشهر الماضي، لجأت حماس حتى إلى تحويل لعب الأطفال إلى أسلحة، بإطلاق قنابل مصنوعة من طائرات ورقية على إسرائيل. وتسببت الطائرات الورقية الحارقة في إشعال أكثر من ٤٠٠ حريق في إسرائيل، مدمرة أكثر من ٧ ٠٠٠ فدان من الأراضي الزراعية الإسرائيلية. وما يزيد الطين بلة أن حماس أطلقت خلال الشهر الماضي المئات من الصواريخ وقذائف الهاون على المراكز السكانية للمدنيين الإسرائيليين، بل إنها ضربت روضة للأطفال في إحدى هجماتها. ولا يمكن إساءة فهم ذلك السلوك – إن حماس تستهدف الأطفال.

ولئن كنا نقر بحدوث تقدم، يستمر التقرير، للأسف، في وصف جزء ضئيل فحسب من الحقيقة على أرض الواقع ويضلل المجتمع الدولي. ومن أسباب ذلك التصوير المضلل للواقع حقيقة أن الفريق العامل الميداني الرسمي يضم منظمات من على شاكلة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد أثرنا ذلك الشاغل مرارا وتكرارا. ويجب علينا أن نُذكر بأن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مُعترف بها دوليا كمنظمة إرهابية اشتهرت بتحويل اختطاف الطائرات إلى أداة مفضلة للإرهاب. ولا يمكن لأي منظمة غير حكومية تربطها صلات بمنظمات إرهابية أن تكون مصدر معلومات لفريق عامل تابع للأمم المتحدة يتصف بالموضوعية والمصداقية.

إن إسرائيل تتطلع إلى مستقبل لا يستلزم الأمر فيه عقد جلسة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ونؤمن بإيجاد حلول ونحن متأكدون من أن تلك الحلول هي في متناول أيدينا، إذا توافرت الجهود الصادقة لجميع الدول الأعضاء والهيئات الدولية. ويجب علينا أن نحمي أطفالنا اليوم حتى نتمكن من منع نشوب النزاعات في المستقبل. ويمكننا أن نفعل ذلك بطريقتين. أولا، يجب علينا الاستثمار في الشباب وتمكينهم لكي يصبحوا عناصر فاعلة لإحلال السلام ومنع نشوب النزاعات. ثانيا، بالنسبة للمتضررين من النزاع وصدمة الحرب، يقتضي واجبنا الأخلاقي أن نوفر لهم التعليم والرعاية الصحية، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة التأهيل. فمن خلال هذه الجهود، يمكننا كسر حلقة النزاع وضمان حياة سلمية لهؤلاء الأطفال ومجتمعاتهم وبلدانهم.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إندونيسيا.

**السيدة كريسنامورثي** (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود إندونيسيا أن ترحب بالسيد ستيفان لوفين، رئيس وزراء السويد، وتشكره على ترؤسه مناقشة اليوم المفتوحة. وكذلك أشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/465)، وكذلك الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمديرة التنفيذية لليونيسف والسيدة لوندونيو على إحاطاتهن الإعلامية.

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

إن تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها لضمان رفاههم التزام أخلاقي يجب على جميع البلدان الوفاء به. وعلى الرغم من أن كل إنجاز يشكل نبأ سارا، لا يمكن تجاهل استمرار ونطاق العنف الموجه ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، ولا سيما فيما يتعلق بالتجنيد والقتل والتشويه. ويجب إدانة كل الانتهاكات، بما فيها تلك التي ترتكبها الجماعات المسلحة، مثل الأعمال

الإرهابية والقتل الجماعي وكل أشكال الانتهاك والاستغلال الجنسيين، بأشد العبارات الممكنة.

وترى إندونيسيا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده بالنظر إلى الطابع المعقد والمتغير للنزاعات الحالية. وبوصفها بلدا يؤمن بأهمية هذه المسألة، تضطلع إندونيسيا بدور رائد في الجهود العالمية الرامية إلى حماية الأطفال من العنف والاستغلال. وأصبحت طرفا أيضا في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وسنواصل برنامج تعزيز حقوق الطفل وحمايتها لتحقيق مستقبل مستدام للجميع.

وفيما يتعلق بالمضي قدما، أود أن أتشاطر بعض النقاط ذات الصلة.

أولا، تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية رئيسية عن حماية الأطفال. وينبغي ألا يدخر أي منها جهدا في مجال تعزيز حقوق الأطفال وكفالة نموهم وتنشئتهم. ومن ناحية أخرى، يُعدُّ بناء قدرات الدول الأعضاء في مجال حماية الطفل أحد العناصر الرئيسية التي تتطلب التعاون الدولي أيضا.

ثانيا، سيظل الأطفال عرضة للاستغلال مالم تعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وبالتالي، فإن الاستثمار في التنمية وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية عاملان هامان في تحقيق الاستقرار والتقدم الاجتماعيين. والأهم من ذلك، أن هناك حاجة ملحّة إلى بذل قصارى الجهود الرامية إلى منع التطرف والتجنيد ونشر إيديولوجية الإرهاب على نطاق واسع بين الأطفال والشباب.

ثالثا، ينبغي إيلاء الأولوية للحماية الكاملة واحترام المصالح الفضلى للطفل في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وفي اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار، بما في ذلك معاملتهم بوصفهم ضحايا وليسوا جناة عند التحاقهم بالجماعات المسلحة من غير الدول. وينبغي أن يتمثل الهدف أثناء إعادة إدماجهم في وضع أساس لإحداث تغيير جذري ودائم في حياة المجتمع بحيث يؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار المستدامين. ويشمل هذا تهيئة بيئة مواتية للحماية والحصول على التعليم الجيد وتوفير المتطلبات اللازمة لتلبية احتياجات الصحة البدنية والعقلية المحددة.

رابعا، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التصديق على جميع المعاهدات الدولية ذات الصلة وسن التشريعات الوطنية المتعلقة بها.

وما تزال إندونيسيا ملتزمة بإنهاء العنف ضد المدنيين في النزاعات المسلحة، وخاصة النساء والأطفال. ونود التشجيع على تبادل أفضل الممارسات بين الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام لتعزيز دور بعثات حفظ السلام في مجال حماية الأطفال. وتود إندونيسيا الترحيب أيضا بإشراك الموظفين المعنيين بحماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

**السيد تشو تاي - يول** (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود سيدتي الرئيسة، أن أشاطر المتكلمين السابقين الإشادة بمبادرتكم إلى عقد جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465) الذي يساعد على توضيح خطورة هذه المسألة الهامة بجميع جوانبها. ونرحب باتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) الذي يحظى بتأييد واسع النطاق إذ شارك في تقديمه ٩٥ بلدا بما فيها جمهورية كوريا.

لقد سعينا بصورة جماعية على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية إلى تعزيز حماية الأطفال من النزاعات المسلحة وحققنا بعض التقدم نحو بلوغ هذه الغاية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة واسعة بين توقعاتنا وقسوة الواقع الفعلي. ويتضرر الأطفال على نحو غير متناسب من النزاعات المسلحة العديدة والمستمرة لأمد

طويل في مختلف أنحاء العالم. ومما يثير الجزع ارتكاب ما يزيد على ٢١ ٠٠٠ انتهاك مؤكد بحق الأطفال على الصعيد العالمي أنه في عام ٢٠١٧ وحده، وهي لا شك زيادة كبيرة مقارنة بـ ١٦ ٥٠٠ انتهاك في العام الماضي. ومما يثير القلق العميق أيضا أن عدد الأطفال دون سن ١٨ عاما يزيد على نصف الـ ٢٥,٤ مليون لاجئ في مختلف أنحاء العالم.

وأود، في ضوء هذه الخلفية المثيرة للقلق، أن أشدد على ثلاث نقاط ذات أهمية خاصة في التصدي لهذا التحدي الهائل.

أولا، يجب أن نواصل التركيز على منع نشوب النزاعات. وكما أكد الأمين العام مرارا وتكرارا، فإن المنع هو النهج التحولي الأمثل والقادر على سد الفجوة بين الالتزام والواقع الفعلي. وهو أيضا الاتجاه الذي أكدته ثلاثة استعراضات بشأن عمليات حفظ السلام وهيكل بناء السلام والمرأة والسلام والأمن.

وقد عملت على نحو وثيق مع الأمين العام، أثناء رئاستي للجنة بناء السلام في العام الماضي بهدف المساعدة في المضي قدما ببرنامج عمله المتعلق بمنع نشوب النزاعات. ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة التزاما راسخا بدعمه في ترجمة هذا الالتزام إلى واقع، خاصة مع الأخذ في الاعتبار الحاجة الملحة إلى حماية الأطفال من خطر النزاعات المسلحة. وينبغي أن تبدأ هذه الجهود لمنع تعرُّض الأطفال للتطرف العنيف. وأطلقنا لهذا السبب، بالتعاون مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرائدة مثل غوغل وفيسبوك وتويتر ومايكروسوفت، منبرا لتبادل المعارف يهدف إلى تعزيز قدرات الشركات التكنولوجية الصغيرة الحجم على مكافحة مساعي الإرهابيين لإساءة استخدام الحيز الرقمي، وبالتالي تعزيز وعي الشباب باستخدام الإنترنت للأغراض الإرهابية.

ثانيا، يجب علينا أن نكفل المساءلة عن جميع الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال. ولا شك أن تعزيز المساءلة ومنع الإفلات من العقاب أمران أساسيان لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنع تكرارها. وتجب مساءلة الأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة بحق الأطفال من خلال نظم العدالة الوطنية والدولية على السواء، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

وبالإضافة إلى آليات العدالة، فإننا بحاجة أيضا إلى الاستفادة الكاملة من الأدوات الأخرى، بما في ذلك آليات الرصد والإبلاغ التي أنشأها مجلس الأمن، وقائمة المنتهكين الواردة في تقرير الأمين العام، وكذلك الجزاءات المحددة الأهداف لتحقيق المساءلة.

ثالثا، ينبغي النظر إلى الأطفال بوصفهم عناصر مساعدة على بناء السلام والحفاظ على السلام. ويجب علينا، مثلما أكد الأمين العام في تقريره، أن نكفل حماية الطفل باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات التمكينية لتحقيق السلام المستدام، وأن يُعزَّز إشراك الأطفال بشكل وثيق طوال العملية.

وفي هذا الصدد، فإن من الأهمية بمكان تعزيز الشراكات مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني في ظل الثغرات التمويلية الحالية والانتهاكات عبر الحدود. وإن للممثلة الخاصة للأمين العام دورا هاما تؤديه أيضا، وخاصة فيما يتعلق بتسخير الموارد وتعبئتها من مختلف الجهات الفاعلة.

وإذ نعمل تحقيقا لتلك الغاية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لإعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين وأطفال المقاتلين الإرهابيين الأجانب في مجتمعاتهم دون وصم. وعليه، تواصل جمهورية كوريا تقديم المساعدة إلى كولومبيا حاليا في جهود الإنعاش بعد انتهاء النزاع عن طريق مركز الصداقة الكورية – الكولمبية لإعادة التأهيل، لمساعدة المقاتلين السابقين، بمن فيهم الجنود الشباب، بهدف إعادة إدماجهم مرة أخرى في المجتمع الكولومبي مع إيلاء مزيد من الاهتمام لأمنهم النفسي وإعادة تأهيلهم بدنيا وتزويدهم بالمهارات المهنية.

وستواصل جمهورية كوريا العمل عن كثب مع المجتمع الدولي لإنقاذ الأطفال وحمايتهم من ويلات النزاعات المسلحة.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

**السيد إيرمان** (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): الأطفال هم من أكثر الأفراد ضعفا وأشدهم حاجة إلى الحماية من أضرار النزاع المسلح. ويسلِّط تقرير الأمين العام الأخير (S/2018/465) الضوء على الزيادة الكبيرة في عدد الانتهاكات بالمقارنة مع دورات الإبلاغ السابقة، وبالتالي، كثيرا ما نفشل في توفير الحماية حين تشتد الحاجة إليها. ونؤكد مجددا دعمنا القوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ولجهودها المتواصلة لإلقاء مزيد من الضوء على هذه الانتهاكات. إن حماية استقلالية ونزاهة ولايتها، بما في ذلك تقاريرها عن الانتهاكات، أمر حاسم لفعاليتها ومصداقيتها.

وهناك العديد من المبادرات التي تمكّننا من تعزيز الحماية. وضمن ذلك فإن إعلان المدارس الآمنة، الذي حظي بتأييد ٧٦ دولة بما فيها ليختنشتاين، يعدُّ التزاما هاما بتوفير التعليم المستمر أثناء النزاع المسلح، بما في ذلك حماية المدارس والجامعات ومنع استخدامها للأغراض العسكرية. ومن شأن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٢٨٦ (٢٠١٦) أن يمضي شوطا طويلا نحو تحسين وضع الأطفال في حالات النزاع المسلح، وذلك بضمان حماية العاملين في مجال تقديم الخدمات الطبية ومرافق الرعاية الصحية. وترمي كلتا المبادرتين إلى مكافحة هذا الاتجاه المثير للقلق من جراء تزايد عدم احترام القانون الدولي الإنساني. وينبغي للمجلس أن يتابع هاتين المبادرتين ويساعد على إنفاذ امتثال الدول والجهات الفاعلة من غير الدول لاتفاقيات جنيف.

ونرحب بتحديث قائمة الأطراف التي ارتكبت انتهاكات خطيرة وذات تأثير على الأطفال في حالات النزاع المسلح مؤخرا. ويُعدُّ الإدراج في القائمة، استنادا إلى الأدلة والحياد، أداة هامة أيضا للضغط على الدول والجهات من غير الدول وحثها على اتخاذ تدابير ملموسة لضمان حماية أفضل للأطفال. وقد أضيفت دولة ميانمار وقواتها الحدودية إلى القائمة للمرة الأولى في أعقاب أعمال العنف المرتكبة على نطاق واسع وبصورة منظمة بحق طائفة الروهينغيا في ولاية راخين، علاوة على تدمير القرى وترحيلهم قسرا إلى بنغلاديش.

ونشاطر الأمين العام شعوره بعميق القلق إزاء الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال مثل القتل والتشويه والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، على النحو المبين في تقريره الأخير.

لقد شعرنا بالجزع أيضاً ونحن نسمع ما قالته الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع عن رحلتها الأخيرة إلى ميانمار وبنغلاديش (انظر S/PV.8133) وعن وحشية العنف الجنسي والعنف الجنساني المرتكبين بطريقة منهجية ضد الأطفال، وحتى الرضع. وسنواصل دعم جهود بنغلاديش الرامية إلى استضافة عدد كبير من اللاجئين، ولكننا نشعر بالقلق أيضاً إزاء التقارير المتعلقة بحالات الاختفاء القسري للنساء والقُصّر في المخيمات وحوادث الاتجار بالبشر. وللأسف، التزم المجلس الصمت إزاء هذه التحديات، حتى بعد زيارته إلى المنطقة. لا يمكن أن تُعتبر المساءلة عن الجرائم المرتكبة أمراً ثانوياً عندما تكون بوضوح شرطاً مسبقاً للهدف المعلن المتمثل في تمكين اللاجئين الروهينغيا من العودة. وقد كررنا مراراً وتكراراً رأياً مفاده أن المجلس ينبغي أن يدخل في مناقشة جادة بهدف إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهو قرار يتماشى مع مدونة قواعد السلوك بشأن الفظائع الجماعية التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، بدعم من ١١٧ دولة.

إن العنف الجنسي ضد الأطفال هو أحد الانتهاكات التي يقلّ الإبلاغ عنها بشكل مزمن أثناء حالات النزاع المسلح. وغالباً ما تفشل آليات الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ في تسجيل العديد من هذه الحوادث، ولا سيما تلك المرتكبة ضد

الرجال والفتيان، على نحو ما هو مبين في البحث الذي قام به ”مشروع جميع الناجين“ في أماكن مثل سورية وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونشجّع جميع كيانات الأمم المتحدة المعنيّة على إجراء المزيد من الرصد الفعّال والتوثيق والتحقيق والإبلاغ عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. إن حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وكذلك لجان تقصي الحقائق ولجان التحقيق، ينبغي أن تُكلّف بذلك وأن تمنح ما يكفي من القدرات والموارد اللازمة لتنفيذ تلك الولايات. وفي الوقت نفسه، ينبغي للأمم المتحدة تحسين الاستفادة من المبادرات مثل قائمة الاستجابة السريعة في مجال العدالة بُغية تمكين الخبراء الذين سيتم نشرهم في أسرع وقت ممكن.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد بن مؤمن** (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة السويدية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. وترحب بنغلاديش باتخاذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨). لقد شاطرَنا مقدمو الإحاطات الإعلامية حقائق قاتمة إزاء كون حقوق الطفل، بما في ذلك الحق في الحماية، مهدورة ويتم تجاهلها في أجزاء كثيرة من العالم. كما سلّطوا الضوء على بعض الإنجازات الإيجابية في مجال الحماية، ولا سيما في مجال حماية الأطفال من التجنيد كمقاتلين. تشكّل هذه المكاسب قضية مؤلمة لكنها مقنعة لمواصلة جهودنا بتصميم متجدد.

لقد شهد مجلس الأمن مؤخراً مسائل تتعلق بحماية الأطفال في مظاهرها الأكثر إلحاحاً في مخيمات الروهينغيا بمقاطعة كوكس بازار، بنغلاديش. يشكل الأطفال ٥٨ في المائة من أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ من الروهينغيا الذين يدخلون أراضينا من ولاية راخين في ميانمار منذ آب/أغسطس ٢٠١٧. وقد وجدنا حتى الآن أن ٣٧٣ ٣٦ منهم أيتام، وأن ٧٧١ ٧ منهم فقدوا كلا الوالدين. ومن دون الرعاية الأبوية، يظلون عرضة للاتجار والاستغلال الجنسي وغيره من أشكال النشاط الإجرامي. وفي المتوسط، يولد ٦٠ طفلاً في المخيمات كل يوم. وبعض هؤلاء يولدون لأمهات تعرضن للعنف الجنسي الذي يبدو الآن أنه استُخدم عمداً كسلاح من أسلحة الحرب. وقد حرصنا على معالجة وضع هؤلاء الأطفال في الترتيبات الثنائية التي اختتمناها مع ميانمار لتيسير العودة الطوعية والآمنة والكريمة للمشردين قسراً من الروهينغيا إلى ولاية راخين.

وربما نتوهّم إذا افترضنا أن العنف ضد الروهينغيا وأطفالهم قد تراجع. فالسيدة يانغي لي، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، قد تحدثت إلى بعض الروهينغيا الذين وصلوا مؤخراً إلى مقاطعة كوكس بازار. وهذا جزء مما أخبرت به الصحافة:

> ”لقد راعني أن تخبرني امرأة بأن ابنها البالغ من العمر ١٢ عاماً قد تم تقطيعه إلى أشلاء عندما زار مفرخة الأسماك التي تملكها الأسرة، بعد أن أُبلغت الأسرة من جانب قوات الأمن بأنهم ممنوعون من الذهاب إليها إلا إذا قبلوا بطاقة التحقق الوطنية. إن هذا العمل الوحشي، والموجه إلى طفل، أمر مؤسف.“

وما يشغلنا هو أن هذه الروايات لا تشهد إلا على عدم استقرار الحالة في الميدان ولا يمكن إلا أن تكون عائقاً آخر في طريق احتمالات عودة الروهينغيا الطوعية. وقد وردت تقارير تفيد بأن الجهات الفاعلة غير الحكومية في ولاية راخين شاركت أيضاً في أعمال العنف التي يتعرض لها الأطفال. ومن الأهمية بمكان كفالة تسجيل هذه الجرائم المرتكبة ضد الضحايا من الأطفال وعرض مرتكبيها على العدالة، من أجل مساعدة الأطفال على التصالح مع هذه الذكريات المروعة. وفي الوقت نفسه فنحن في سباق مع الزمن، جنباً إلى جنب مع شركائنا الإنسانيين، لمنح مئات الآلاف من الأطفال الروهينغيا هؤلاء الحماية والمساعدة

التي يحتاجون إليها، بما في ذلك التلقيح الجماعي، والمكملات الغذائية، والتعليم غير الرسمي، وتنمية المهارات، والدعم النفسي – الاجتماعي والمرافق الترفيهية. إن ضعفهم في مواجهة الكوارث الطبيعية، وزواج الأطفال، والسخرة، والتطرف العنيف، وأشكال الاستغلال الأخرى لا يزال يشكل مصدر قلق رئيسي. ودون إيجاد حل دائم لحالتهم، فمن المرجح أن يكون لأوجه الضعف لديهم ثمن يؤخذ من مستقبل السلام والأمن في المنطقة وخارجها.

ولا سبيل إلى أن يسمح المجلس والمجتمع الدولي لميانمار بالتنصل من مسؤوليتها عن إيجاد بيئة ملائمة ومستدامة وذات مصداقية لضمان حماية هؤلاء الأطفال وحقوقهم، بدءاً من حقهم في العودة إلى ديارهم. ونحث الممثلة الخاصة لشؤون الأطفال والنزاع المسلح على تقديم توصيات ملموسة إلى المجلس للنظر فيها في هذا الصدد في تقريرها المستكمل الذي يركز على الحالة في ميانمار.

إن صورة رئيسة وزرائنا، الشيخة حسينة، وهي تواسي طفلاً من الروهينغيا يشقّ وجهه جرح غائر قد أصبحت رمزية، لكننا نتوقع من قيادة ميانمار المساعدة على جعل مثل هذه الصور أشياء من الماضي.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة.

**السيد إنغوانيز** (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الرئاسة السويدية للمجلس على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة وتسليط الضوء على هذه المسألة. يجب أن تظل حماية الأطفال إحدى أولوياتنا العليا إذا أردنا تحقيق السلام الدائم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأتقدم أيضاً بالشكر للسيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيدة أونرييتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسف، والسيدة ييني لوندونيو على مشاطرتنا أفكارهن المتعمقة. ونرحّب بصفة خاصة بالجهود المتواصلة التي تبذلها الممثلة الخاصة وعملها القيّم في هذا المجال.

وتؤيد مالطة البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465) يؤكد أن الأطفال لا يزالون يعانون على نحو غير متناسب من هذه النزاعات. ومن دواعي الإحباط والخزي أن الأطفال، في هذا العصر والزمان، ما زالوا يعانون في مختلف أنحاء العالم من آثار النزاعات المسلحة. ولا يمكننا أن نتوقع بشكل واقعي مستقبلاً يسوده السلام إذا كانت المدارس تُقصف اليوم. ومن غير المقبول تماماً أن الأطفال، في بعض أنحاء العالم، يضطرون لمواجهة الاختطاف والاغتصاب والعنف الجنسي والقتل كما لو كان ذلك جزءاً من الحياة اليومية العادية.

إن العمل على الصعيد الدولي أمر بالغ الأهمية إذا أريد لنا أن نكفل حصول الأطفال على ما يستحقون حقاً في المستقبل، بغض النظر عن البلد أو المنطقة التي تصادف أن ولدوا فيها، وعند القيام بذلك، يجب أيضاً إيلاء الاهتمام الواجب لجميع الذين عانوا بالفعل من الانتهاكات الجسيمة. ويجب ألا ننسى أولئك الضحايا، وعلينا مسؤولية تقديم كل المساعدة التي يحتاجون إليها للتغلب على تجربتهم الصادمة وليصبحوا عوامل للتغيير. وتجربة السيدة لوندونيو شاهد على ذلك.

ولا تزال مالطة تشعر بقلق خاص إزاء النطاق والشدة المفزعين لآثار العنف على الأطفال في مناطق الحرب وزيادة تعرضهم له. إن العنف يولد العنف. ومن المؤسف أن تُقصف المستشفيات والمدارس وتُدمّر وأن توضع العراقيل أمام العمل المنقذ للحياة للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ويجب احترام القانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف النزاع في جميع الأوقات. وعلاوة على ذلك، فإن الأماكن التي تغيب فيها الدولة أو تكون ضعيفة يمكن أن تصبح بسهولة أرضاً خصبة

للجماعات الإرهابية التي تعمل على إيذاء الأطفال واستغلالهم. وهنا أيضاً يجب أن نسعى إلى كفالة ألا ينشأ الأطفال في بيئة لا تتوفر الفرص فيها إلا في الحياة العسكرية واقتصاد الحرب. وتبرز الحاجة إلى أوجه التآزر حتى يتسنى للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تعمل في شراكة وتكمّل جهود الأمم المتحدة. ويجب علينا مواصلة الاستثمار في السلام من أجل ضمان قدرة الأطفال على النمو في بيئة تتيح لهم تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

**السيد غالبافي** (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به آنفا المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

تدين سلوفاكيا بأشد العبارات تجنيد أطراف النزاع المسلح للأطفال. إذ أن استغلال الأطفال لأغراض عسكرية ليس فقط خطأ فادحا وليس له ما يبرره، ولكنه أيضا عمل غير قانوني. ينبغي ألا يكون للأطفال أي دور في الحروب. وندعو إلى التصديق العالمي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، ونشجع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على البروتوكول أن تفعل ذلك من دون أي تأخير.

أود أن أعرب عن تقديرنا للسويد على اضطلاعها بدور ريادي في التفاوض على قرار هام بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وهو قرار اتخذ اليوم، وشارك بلدي في تقديمه. إن القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) يستند إلى التزامات قُطعت في العام الماضي، ويشدد على أن حماية الأطفال ينبغي أن تكون جزءا من استراتيجية شاملة لفض النزاعات والحفاظ على السلام. ونحن متفائلون للوعي المتزايد إزاء حقيقة مؤداها أن حماية الأطفال يجب أن تكون مرتبطة على نحو أفضل بجهود منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وفي نهاية المطاف، يجب أن يتمثل هدفنا في منع نشوب النزاعات المسلحة في المقام الأول.

على الرغم من التقدم المحرز في مجال حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، لا تزال الحالة العامة محفوفة بالمخاطر وغير مقبولة. ووفقا للتقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح لعام ٢٠١٨ (S/2018/465)، توجد زيادة بنسبة ٢٧ في المائة في عدد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، وقد تحققت الأمم المتحدة من ذلك بالمقارنة بعام ٢٠١٦. نشعر بقلق كبير إزاء الحالات المبلغ عنها، واستخدام منع وصول المساعدة الإنسانية كسلاح من أسلحة الحرب، وكذلك إزاء الزيادة في عدد الهجمات على المدارس والمستشفيات.

ترحب أستراليا بالجهود التي تبذلها الممثلة الخاص للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمستشارون في مجال حماية الطفل، وهي جهود تهدف إلى حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. ويتطلب التنفيذ الفعال لولايتها دعمنا وتعاوننا. وعلاوة على ذلك، أود أن أؤكد من جديد الأهمية الحاسمة للمستشارين المعنيين بحماية الأطفال في تعميم مراعاة حماية الأطفال في أنشطة الرصد والإبلاغ والجهود الوقائية في عمليات السلام. يجب أن تظل حماية الطفل في صميم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، وأن تحصل على الدعم الكافي. وينبغي عند الاقتضاء، زيادة عدد المستشارين المعنيين بحماية الأطفال في العمليات الميدانية.

كما ذكر آنفا، فقد أطلق سراح أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل في العام الماضي نتيجة لتنفيذ خطط العمل الموقعة مع القوات المسلحة. إن عقد جلسة مفتوحة مؤخرا وفقا لصيغة آريا في أيار/مايو أبرز أهمية خطط العمل في إطار إنهاء ومنع وقوع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وقد أبرزت الجلسة أيضا التحديات والأولويات التي تواجه خطط العمل في السنوات المقبلة وضرورة أخذها في الحسبان، في المقر وفي الميدان على حد سواء.

أخيرا، أود أن أشدد على أن عدم دمج القطاع الأمني في حل مشكلة التجنيد واستخدام الأطفال جنودا يمكن أن يؤدي إلى تجدد النزاع. ويشجع القرار ٢١٥١ (٢٠١٤) الدول الخارجة من النزاع على اتخاذ التدابير المناسبة لحماية الأطفال، وكفالة أن تكون الجهات الفاعلة في القطاع الأمني مجهزة للقيام بذلك.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

**السيد سريفيهوك** (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديري للأمين العام على تقريره الأخير (S/2018/465)، وأن أشكر السويد على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة، وأشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على تفانيها وجهودها، وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية على وجهات نظرهم المتبصرة.

كذلك نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن الأطفال عنصر أساسي في مستقبلنا. إنهم عناصر حفازة على السلام والتنمية والرخاء والتقدم، ويجب حمايتهم ليتسنى لنا ضمان قدرتهم على المشاركة والإسهام في بناء مجتمع عادل وشامل للجميع. لذلك فإن الجهود الرامية إلى التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال أثناء النزاع وبعده، يجب أن يكون عنصرا حيويا في خطة الوقاية. ولدى معالجة هذه المسألة في إطار جدول الأعمال هذا، يجب علينا اتخاذ نهج شامل قائم على الحقوق، والاستمرار في إذكاء الوعي وتعزيز بناء القدرات والتعاون التقني.

فيما يتعلق بالتوظيف، من الجوهري أن يعمل المجتمع المدني يدا بيد مع وسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية والحكومات لمعالجة الأساليب المستخدمة في تجنيد الأطفال، بما في ذلك عن طريق شبكة الإنترنت ومنابر التواصل الاجتماعي. وبالإضافة إلى إنفاذ القانون، فإن الدعوة القوية والتثقيف على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي يمكن أن يوفرا أفضل درع واقي ضد وقوع الأطفال فريسة التجنيد.

كذلك يجب على عمليات حفظ السلام أن تكفل بناء القدرات في مجال حماية الطفل ليصبح عنصرا رئيسيا في تدريب حفظة السلام. ويسرنا أن نبلغ مجلس الأمن بأن القوات المسلحة الملكية التايلندية، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح قد نظما في الآونة الأخيرة حلقة عمل بشأن حماية الأطفال وذلك لإعداد حفظة السلام التايلنديين قبل نشرهم في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. يمكننا أن نفعل المزيد، وأن نستكشف السُبل التي يمكن بها إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية.

ترحب تايلند بإطلاق سراح أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل من قبضة الجماعات المسلحة في عام ٢٠١٧ وترى أن عملية إعادة إدماج الأطفال الذي أُطلق عنانها مؤخرا تعتبر في غاية الأهمية. وينبغي إدراج إعادة الإدماج في الخطط الوطنية ذات الصلة، والجهود الرامية إلى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية الشاملة، بوصف ذلك حلا مستداما للوقاية والحماية.

إن التقرير السنوي للأمين العام يؤدي دورا هاما في توجيه الدول الأعضاء في مجال تعزيز حماية الأطفال. لذلك السبب، نرحب بالمشاركة المعززة بين الدول الأعضاء ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في إعداد التقرير. ونرحب أيضا بإمكانية مواصلة العمل على الصعيد الإقليمي بشأن هذه المسألة.

يجب على المجتمع الدولي أن يواصل عمله بشتى السُبل الممكنة لوضع حد لمعاناة الأطفال. وتسعى تايلند للقيام بدورها

في ذلك المضمار، وتتطلع إلى العمل مع الآخرين لتكثيف الجهود التي نبذلها.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

**السيدة غارسيا غوتيريث** (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكركم، يا سيادة الرئيسة على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم الهامة.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء الأطفال في النزاع المسلح، والبيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن البلدان التي وقعت على إعلان المدارس الآمنة.

نود أن نشكر السيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما نشكر السيدة ييني لندنيو على بيانها. ونكرر الإعراب عن دعمنا وتقديرنا للسيدة غامبا على جهودها المضنية.

لقد قرأت كوستاريكا ودرست بعناية تقرير الأمين العام (S/2018/465)، وتتشاطر الرأي القائل بأن جميع الأطراف في النزاع المسلح يقع عليها التزام خاص بحماية الأطفال، وهذا الالتزام ينبع مباشرة من القانون الدولي. ومع ذلك، من المؤسف أن نجد ملايين الأطفال يعانون نتيجة للنزاع المسلح والهجمات غير المتناظرة التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول، وهي هجمات لها تأثير شديد على الأطفال في المناطق المكتظة بالسكان، ولا سيما أن هذه الهجمات تُشن على المدارس أو المستشفيات. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن توفير الحماية للأطفال، ولذلك يجب على الدول أن تعزز قدراتها الوطنية لتلبية احتياجاتهم وإبقائهم بعيداً عن النزاع المسلح، والتطرف العنيف، والتجنيد على أيدي الجماعات المسلحة غير الحكومية.

من الضروري أن يجري تنسيق الجهود الدولية من أجل الوقاية والإنذار المبكر، بوصفها من أنجع الطرق لوفاء الدول بالتزاماتها، وضمان أن تكون الحماية للأطفال جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية وقائية شاملة. وندرك الحاجة الملحة إلى ضمان ألا تكون أحكام اتفاقية حقوق الطفل والقانون الإنساني الدولي مجرد حبر على ورق. ومن غير المقبول استخدام الأطفال كجنود. ومن غير المقبول أيضا أن تعمل أطراف النزاع على قطع إمدادات المياه الصالحة للشرب والكهرباء، والغاز، والمواد الغذائية والأدوية، أو المعونة الإنسانية المقدمة للمدنيين، مما يجعلهم عرضة بشكل متزايد. ويجب على الدول أن تتخذ التدابير الكفيلة بالحماية وأن تكفل بأن تكون المدارس آمنة وترحيبية. في عام ٢٠١٥، كانت كوستاريكا بين ٣٨ بلدا وقع على إعلان المدارس الآمنة الذي اعتمد في أوسلو، ونشجع الدول التي لم توقع عليه بعد أن تفعل ذلك.

ويجب على المنظمة، وبخاصة مجلس الأمن، تنفيذ الاستراتيجية الموحدة للرصد. ويتعين عليها أن توفر المعلومات عن الاستجابة بفعالية أكبر للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، بما في ذلك منح الولايات ذات الصلة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية التي تكفل لها القدرة على القيام بعملها.

ونكرر إدانتنا للاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال، لا سيما في سياق بعثات حفظ السلام، وندعو إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتقديم المسؤولين إلى العدالة. وتدعو كوستاريكا إلى كفالة الحصول على خدمات حماية الطفل في جميع مراكز الاحتجاز ووضع حد لإفلات من يرتكبون هذه الانتهاكات الخطيرة من العقاب.

وأخيرا، فإن بلدي يدعو بقوة إلى أن يعتبر الأطفال الذين تجندهم القوات المسلحة غير التابعة للدول ضحايا، وألا يوضعوا

في مراكز الاحتجاز إلا كملاذ أخير، وأن تكفل حمايتهم وحقوقهم، بما في ذلك الحق في الحصول على الدعم النفسي والتعليمي بعد التسريح، بغية ضمان إعادة إدماجهم في المجتمع واستدامة السلام.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

**السيد العتوم** (الأردن): سيدتي الرئيسة، أسمحوا لي في البداية أن أشكركم على جهودكم المبذولة في رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا للسويد التوفيق والنجاح. وأتوجه بالشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية على مداخلاتهم الثرية.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي شهده العالم في تطوير المعايير والأطر القانونية المرتبطة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وفي طريقة تناول المجتمع الدولي لموضوع حماية الأطفال خلال النزاعات المسلحة وبعدها، فإننا لا نزال نشهد زيادة غير مسبوقة في الانتهاكات والإساءة والعنف وفي أعداد الضحايا من الأطفال حول العالم. وهو ما ترافق مع استفحال الاعتداءات على المستشفيات والمدارس في عدد من مناطق النزاعات.

وفي ضوء تغير طابع النزاعات المسلحة يبرز التحدي الأهم أمام المجتمع الدولي: وهو كيفية إلزام الجماعات المسلحة من غير الدول باحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، إضافة إلى محاسبة مرتكبي الانتهاكات والجرائم ضد الأطفال في النزاعات المسلحة وضمان عدم إفلاتهم من العقاب. وهنا تبرز أهمية تمكين قوات بعثات حفظ السلام بجميع الوسائل المتاحة من دعم الأطفال ومنع استغلالهم.

ولا بد من تسليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال الفلسطينيون بشكل مستمر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصا وأن الاحتلال الإسرائيلي لا يتردد في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. فهؤلاء الأطفال يتعرضون وبشكل يومي لمخاطر عديدة مثل الاعتقال والسجن والتعذيب والقتل والإصابة، إضافة إلى اعتداءات قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين التي تمر من دون مساءلة أو عقاب.

كما نؤكد على أهمية إيلاء الأطفال في مناطق النزاعات الأخرى مثل سورية واليمن وليبيا وميانمار الحماية اللازمة، بالإضافة إلى الاهتمام ببرامج التأهيل والإدماج المجتمعي لهم. ولا ننسى توجه الاهتمام المناسب إلى حقوق الفتيات ممن يتعرضن للاتجار بهن والاغتصاب والعنف الجنسي ولأبشع أنواع الاستغلال، كما شهدنا في العراق وما ارتكبه تنظيم داعش من جرائم بحق الفتيات الأيزيديات.

ويبقى التعليم السبيل الأنجع لإنقاذ مستقبل الأطفال ممن تعرضوا للنزوح واللجوء. ولهذا، فقد بذل الأردن ولا يزال جهودا حثيثة لمنع اللاجئين من الأطفال السوريين أعلى مستويات الخدمات التعليمية ضمن الإمكانيات المتاحة. كما تم إنشاء مركز رعاية خاصة بالأطفال اللاجئين ومركز لتعزيز البيئة التعليمية والوقائية للأطفال. ولا بد من التأكيد على ضرورة استمرار دعم المجتمع الدولي للدول المستضيفة للاجئين بغية إيجاد التمويل الكافي للاستمرار في تقديم الخدمات التعليمية والصحية إلى حين إيجاد حل سياسي للأزمة وعودة اللاجئين إلى أرضهم.

وفي سياق متصل، يؤكد الأردن على أهمية أن تبقى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بعيدة عن التسييس وحسابات المصالح، ويدعو المجتمع الدولي إلى الاستمرار في دعم هذه المنظمة الحيوية، إذ أن نقص تمويلها سيؤدي إلى إغلاق المدارس ومعاناة عشرات الآلاف من الأطفال الذين لن يتمكنوا من مواصلة تعليمهم وحياتهم على النحو المطلوب.

كما يتابع الأردن بشكل حثيث القرار التاريخي ٢٢٥٠ (٢٠١٥) حول الشباب والأمن والسلام، وعلى كافة المستويات.

ختاما، فإن ملايين الأطفال حول العالم في مناطق النزاعات يتطلعون إليكم، سيدتي الرئيسة، وإلى بقية أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل مستقبل أفضل. ولا بد أن نعدهم بأننا لن نسقط الكتاب من أيديهم ولن نحجب عنهم فرص النمو وتحقيق الذات والعيش بسلام. فالأطفال هم استثمارنا الأهم في غد آمن وأوطان تنعم بالسلام.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد محمد** (السودان): في البدء، اود أن أوجه بالشكر للبعثة الدائمة للسويد على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن موضوع ''حماية الأطفال اليوم تمنع نشوب النزاعات غدا''. كما أتقدم بالشكر للسيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والشكر أيضا موصول للمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على الإحاطتين الإعلاميتين القيمتين اللتين قدمتاهما. كذلك نشكر ابنتنا السيدة لوندونيو على مشاركتها إيانا تجربتها التي تستحق التأمل واستخلاص الدروس.

وأرجو أن أنقل لكم في مستهل بياني هذا عظيم سرورنا واعتزازنا الكبير بل وفخرنا بالنجاح الكبير الذي حققته الشراكة بين السودان والأمم المتحدة في تنفيذ خطة العمل المشتركة لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، التي توجت بخروج السودان من قائمة الأمين العام الخاصة بالدول التي تنتهك حقوق الأطفال وتستخدمهم في النزاعات المسلحة. وهذا النجاح ما كان له أن يتحقق لولا التعاون الوثيق والعمل الدؤوب الذي تم بين حكومة السودان ومكتب السيد فيرجينيا غامبا وإشرافها المباشر على تنفيذ بنود الخطة، إلى جانب التعاون الوثيق مع اليونيسيف. وخلال تنفيذ هذه الخطة، استقبل بلدي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ من أجل توثيق التجربة وفدا من مجلس الأمن برئاسة صديقي السفير أولف سكوغ الممثل الدائم للسويد ورئيس الفريق العامل المعني بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة وعضوية ممثلين للدول الأعضاء في مجلس الأمن فضلا عن ممثلين من مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وقد وقف الوفد على التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الخاصة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

وإلى جانب الجهود التي انتظمت السودان في مجال حماية الأطفال وأجبرنا الوقت المتاح الآن على عدم استعراضها بالتفصيل أمامكم، فإن حكومة السودان ستقوم بالتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام بالتحضير لتدشين حملة إقليمية في نهاية هذا العام بالتعاون مع المنظمات الأفريقية الإقليمية بناء على المبادرة التي أطلقتها ممثلة الأمين العام أثناء زيارتها الأخيرة إلى السودان. كذلك من جانب آخر، قامت الحكومة السودانية بإنشاء آليات على مستوى المحليات للإبلاغ عن حالات تجنيد الأطفال والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم والاستجابة لهذه البلاغات عبر الآليات المختصة مثل المجلس القومي لرعاية الطفولة والشرطة والنيابة والمحاكم المختصة بحماية الطفل والنيابة المتخصصة في دار فور. كذلك عبرت حكومة السودان عن رغبتها في المبادرة بتنسيق عمل مستقبلي مشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وعقد اجتماع لمجموعة دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الخرطوم لبحث قضايا الأطفال.

سنعمل في المستقبل القريب على تعزيز التنسيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها ومع الشركاء الدوليين، ليصبح السودان أول بلد يحول خطة عمل ناجحة مع الأمم المتحدة إلى خطة وطنية طويلة الأجل للوقاية من جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. والأمل أن تستلهم الأطراف الأخرى الموجودة في القائمة، ولا سيما في الإقليم، من الطريق الذي سلكه السودان.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

**السيد يعقوب** (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة السويد على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه وتنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وماليزيا تشكر أيضاً مقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح.

وتؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتتقدم ماليزيا بالشكر للأمين العام على تقريره السنوي عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2018/462)، المؤرخ ١٤ أيار/مايو، وتدعم الولاية التي يضطلع بها مجلس الأمن، التي تشمل نزاهة الآلية وحيادها لإدراج جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في القوائم. ويسلط التقرير الضوء على الآثار المترتبة عندما يُحرم الأطفال من الوصول إلى المساعدات الإنسانية، بما في ذلك استخدام التجويع كأسلوب للحرب.

وماليزيا تشجع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على وضع مبادئ توجيهية عملية بشأن جمع البيانات فيما يتعلق بمنع الوصول الإنساني. ونأمل أن يساعد هذا الجهد على توحيد ودعم عمل أفرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالرصد والإبلاغ.

وماليزيا تشاطر العديد من الوفود التي تكلمت صباح اليوم الرأي بشأن الأخطار والتهديدات والانتهاكات التي يقع الأطفال ضحيتها في النزاعات المسلحة، بما في ذلك عمليات الاختطاف، بينما كان ينبغي، كما نعلم جميعا، أن يكون الأطفال في مدارسهم. ولذلك، نرى أن اتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) بالإجماع اليوم أمر مهم، لأنه يؤكد موقفنا الموحد من حماية الأطفال وإدانة الاختطاف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز الرصد والإبلاغ بشأن عمليات الاختطاف، فضلاً عن تحديد الجناة، سيسهم في ضمان المساءلة.

وفي الوقت نفسه، يجب أيضا أن نكفل تدريب قوات الأمن وبعثات حفظ السلام وتجهيزها للرد بطريقة استباقية على الحالات التي يتعرض فيها الأطفال لخطر الاختطاف وغيره من الانتهاكات الجسيمة. وعلينا أن ندرك أن إعادة الإدماج مسعى طويل الأجل يتطلب مسؤولية مشتركة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى إلى إدماج الأحكام المتعلقة بحماية الطفل في برامج إعادة الإدماج المجتمعية التي تعزز روح الوحدة والمصالحة بين المجتمعات المحلية التي مزقتها الحرب.

ويثير انزعاجنا بنفس القدر ارتفاع حالات الهجوم على المدارس والمستشفيات، فضلا عن الاستخدام العسكري للمدارس على يد الدول والجماعات المسلحة من غير الدول على السواء، وبالتالي حرمان آلاف الأطفال من الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية. ولذلك، يشجع وفدي جميع الدول الأعضاء على النظر في إقرار إعلان المدارس الآمنة الذي يهدف، في جملة أمور، إلى رفع الوعي بالممارسات الجيدة التي من شأنها أن تمنع استخدام المرافق التعليمية للأغراض العسكرية في النزاع المسلح وتحافظ على المدارس كأدوات أساسية للتعلم، لا لسفك الدماء. كما يحث وفدي الدول الأعضاء على تنفيذ توصيات الأمين العام بشأن تدابير حماية الرعاية الصحية الواردة في القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي أيدته ماليزيا وشاركت في تقديمه. ويهدف القرار إلى تعزيز التنفيذ العملي للحماية الممنوحة بموجب القانون الدولي لمنع أعمال العنف المرتكبة ضد الجرحى والمرضى والعاملين في المجالين الطبي والإنساني الذين يضطلعون حصرا بمهام طبية،، وكذلك المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى، وضمان المساءلة عن هذه الأعمال بشكل أفضل.

ويجب متابعة مسألة المساءلة، فهي عنصر حيوي في اتخاذ نهج شامل لحماية الأطفال. ووفدي يحث على اتخاذ إجراءات

حازمة في إطار آليات العدالة الوطنية أو الدولية، حسب الاقتضاء، ضد الأطراف التي ترتكب الانتهاكات والاعتداءات بحق الأطفال. ونكرر التأكيد على أهمية إطار مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح والأدوات المختلفة التي أُنشئت لضمان المساءلة وامتثال أطراف النزاع، بما في ذلك من خلال آلية الإدراج في القائمة بالتقرير السنوي. ونعتقد أن الحقائق ينبغي أن تكون العامل الحاسم الذي يوجه أعمالنا بموجب هذا الإطار.

ختاماً، يحدونا أمل قوي في أن يعمل اتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) على زيادة تعزيز عزمنا الجماعي على مواصلة تطوير استراتيجيات واستجابات فعالة لحماية الأطفال في النزاع المسلح، حتى في مواجهة التحديات غير المسبوقة. وعلاوة على ذلك، ندعو بإلحاح إلى الإفراج الفوري والآمن وغير المشروط عن الأطفال المختطفين وجمع شملهم مع أسرهم، وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم. وتؤكد ماليزيا مجددا التزامها بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى للتأكد من حصول الأطفال في جميع أنحاء العالم المتأثرين بالنزاع المسلح على أكبر قدر من الاعتبار والاهتمام، وهو ما يستحقونه فعلا.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

**السيد بريفيتللي** (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): نشكر السويد على جعل هذا الموضوع الهام مسألة ذات أولوية خلال رئاستها. وسويسرا ترحب بالتقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465)، الذي يعدد أكثر من ٢١ ٠٠٠ من الانتهاكات الجسيمة – بزيادة مقلقة للغاية بلغت نسبتها ٣٥ في المائة، مقارنة بعام ٢٠١٦. وفي مواجهة هذه الزيادة، يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف في عدة مجالات.

أولا، إن حماية الأطفال والدفاع عن حقوقهم، قبل وأثناء وبعد النزاع، والنهج الشامل تجاه الحفاظ على السلام يعزز كل منهما الآخر. وفي حماية الفئات الأكثر ضعفا حفظ لموارد بلادنا من أجل المستقبل، ولهذا آثار طويلة الأجل تشمل الحوكمة وبناء السلام. ولذلك، تدعم سويسرا الشراكة المتعددة الأطراف أصحاب المصلحة بهدف إنهاء العنف ضد الأطفال. والغاية من هذه المبادرة تعزيز الإرادة السياسية وتسريع الجهود ذات الصلة بحيث يتسنى لكل طفل أن ينمو بمنأى عن العنف. ويدعم هذه المبادرة ٢٧١ منظمة عضو. وفي الوقت نفسه، فإن أهداف التنمية المستدامة توفر تصوراً طويل الأمد لحماية الأطفال ومنع نشوب النزاعات.

ثانيا، إن إعادة إدماج وإعادة تأهيل الأطفال الذين كانوا مرتبطين في السابق بالقوات والجماعات المسلحة من العوامل الرئيسية في منع تكرار النزاعات. والنزاعات المسلحة تلحق الضرر البدني والمعاناة النفسية الشديدة بالأطفال. وإذا أردنا كسر دائرة العنف، يجب أن نعالج احتياجات إدماجهم على المدى الطويل من خلال توفير التعليم والدعم النفسي والاجتماعي وسبل العيش. والصلة بين إعادة إدماج الأطفال والسلام المستدام ستكون أحد المواضيع ذات الأولوية التي ستناقش خلال أسبوع جنيف للسلام في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر.

ثالثا، إن آلية الرصد والإبلاغ المحايدة المنشأة عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وقائمة الجناة الدقيقة ذات المصداقية هي أدوات قوية يمكنها تحديد المسؤولية والإسهام في منع الانتهاكات الجسيمة. ومن الضروري أن تظل القائمة محايدة وتستند إلى القرائن. وفي هذا الصدد، نطلب إلى الأمين العام إطلاعنا على ما اتخذ من إجراءات وما أحرزته الأطراف المدرجة في القائمة من تقدم.

ختاماً، تؤكد سويسرا مجدداً دعمها الكامل لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومكتبها.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

**السيدة بيرد** (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تتسبب النزاعات المسلحة في خسائر مدمرة بالنسبة للأطفال. فالجروح البدنية والنفسية الناجمة عن الحرب، بما في ذلك النزوح وتعطل التعليم، توضح لماذا يجب علينا أن نتصرف. وأستراليا تشيد بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا. فالعمل الذي اضطلع به مكتبها مؤخراً من أجل تعزيز النظم المحلية لحماية الطفل والدعوة إلى إعادة الإدماج الفعال للأطفال يستحق كل الثناء.

كما نشيد بالجهود المتضافرة التي تبذلها الممثلة الخاصة لإشراك الجماعات المسلحة غير التابعة للدول وإلزام تلك الجماعات بخطط العمل. ويعد هذا أمرا بالغ الأهمية حيث إن هذه الجماعات – على نحو ما يشير تقرير الأمين العام (S/2018/465) – مسؤولة عن معظم الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وفي إطار بعثات حفظ السلام والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، يشكل الأخصائيون في مجال حماية الطفل عنصرا رئيسيا في تحديد الانتهاكات الخطيرة واتخاذ الإجراءات الوقائية. وتعمل هذه الجهود مجتمعة على الحد من خطر الضرر الذي تتوارثه الأجيال.

ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على بعض التطورات الإيجابية، مثل الإفراج عن الأطفال في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، فإن الاتجاه العام لتزايد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ينبغي أن يثير قلقنا جميعا. لقد كان للهجمات غير المشروعة على المدارس والمستشفيات، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وسورية، آثار خطيرة بصفة خاصة على الأطفال. وتؤثر عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية، التي أبرز تقرير الأمين العام حالات منها، تأثيرا مفرطا وغير مقبول على الأطفال.

ونرحب بالجهود الرامية إلى ضمان اتباع نهج طويل الأجل لإعادة إدماج الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. وعند تصميم برامج لإعادة الإدماج، يجب أن تؤخذ احتياجات الفتيات في الحسبان، بما في ذلك منع إعادة تجنيد الأطفال الجنود السابقين. وهناك أدلة قوية على أن البرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية تحقق نتائج أفضل للفتيات والنساء ومجتمعاتهن المحلية.

كما يجب إتاحة الفرص لدعم مشاركة الشباب في بناء السلام وعمليات السلام. فإننا من خلال زيادة مشاركتهم نسهم في حماية حقوقهم، فضلا عن وضع أساس قوي لتحقيق سلام شامل ومستدام. ومن الأهمية بمكان – لهذا الجيل وللأجيال المقبلة – أن نضاعف جهودنا لحماية الأطفال ومنع الانتهاكات الجسيمة ضدهم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أندورا.

**السيدة فيفيس بالمانيا** (أندورا) (*تكلمت بالإسبانية*): نود أن نشكر الرئاسة السويدية ورئيس وزرائها، سعادة السيد لوفين، على عقد هذه المناقشة المفتوحة للتعبير عن مواقفنا. كما شرفنا بالمشاركة في تقديم القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع اليوم.

وأعرب أيضا عن التقدير للإحاطات الإعلامية النيرة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة هنرييتا فور، كما أشكر السيدة ييني لوندونيو، ممثلة المجتمع المدني، على ما قدمته من تحليل واقتراحات تطلعية وشجاعة.

وأود أن أشدد على جوانب تكتسي أهمية خاصة، في رأينا. على نحو ما قالت ييني لوندونيو، فإن الاستماع إلى أقوال الضحايا من الأطفال والشباب، وإدماج خبراتهم يشكل أحد العناصر الأساسية للقرار. ويجب إفساح المجال لإسماع صوتهم، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل، وهي أداة

قوية للغاية اليوم، ويوفر رصدها إنشاء أساس صلب للغاية للوقاية.

كما يتضمن القرار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب أن يؤدي تحويل العالم إلى القضاء على الأسباب الجذرية التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب النزاعات، وعدم المساواة، والفقر، والتهميش، التي يمكن أن تصبح بشكل ما إطار انتهاك حقوق الأطفال. كما نقدر التركيز على إعادة إدماج الأطفال، وتحديد التحديات المتمثلة في وصمهم، والحاجة إلى الاهتمام بصحتهم البدنية والعقلية، وإدماجهم الاجتماعي. وينبغي ألا يتخلف أحد عن الركب. إن كل طفل يهم، فله حياته وحقوقه وعلاقاته وهويته ومجتمعه المحلية.

وفي الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، على نحو ما تم التأكيد عليه مرارا في تقارير الأمين العام وفي القرارات والبيانات الرئاسية الصادرة عن مجلس الأمن الآن، وكما ذكر في هذه الجلسة، فإن التعليم يؤدي دورا أساسيا في منع نشوب النزاعات. ويمكن أن ييسر إعادة إدماج الأطفال من خلال التكيف مع كل حالة وتزويدهم بالتدريب اللازم لإدماجهم الاجتماعي. كما يمكن أن يزودهم بالمهارات والقيم المناسبة، فضلا عن إيلاء اهتمام وثيق للاحتياجات الخاصة للفتيات والشابات. ويمكن لقيم التعايش والمعرفة أن تخلق مجتمعات قادرة على التكيف ولديها الموارد اللازمة لمنع نشوب النزاعات المسلحة.

ومن خلال التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والكيانات المحلية على أرض الواقع ووضع خطط العمل، فقد أمكن إحراز تقدم مع الدول والجماعات المسلحة غير التابعة للدول، مثل الحالات التي حدثت مؤخرا في مالي، ونيجيريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والمشاركة في كولومبيا، وما استمعنا إليه للتو بشأن السودان.

ومع ذلك، شهد عام ٢٠١٧ تصاعدا في الهجمات الخطيرة للغاية على الأطفال والتي لا ينبغي التغاضي عنها. ولذلك يجب أن يستمر التحقق من انتهاكات حقوق الطفل. ووفد بلدي ملتزم بدعم تمتع الأطفال بحاضرهم وثقتهم في المستقبل. ولذلك السبب، فقد انضمت أندورا إلى مبادئ باريس ومبادئ فانكوفر، بالإضافة إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل. ونحث البلدان التي لم تنضم إلى هذه الإعلانات بعد أن تفعل ذلك.

إننا جزء من فريق أصدقاء الأطفال في النزاعات المسلحة، ونرحب بالبيان الذي أدلى به ممثل كندا ونؤيده. كما وقعنا على إعلان المدارس الآمنة، ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين. إن عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تعد أندورا طرفا فيه، يوفر المزيد من القدرات لمكافحة الإفلات من العقاب، إذ يعتبر الهجمات المتعمدة على المؤسسات التعليمية بوصفها جرائم حرب. ومنذ عام ٢٠٠٦، تقدم أندورا أيضا مساهمة مالية سنوية إلى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بالالتزام الذي أبدته المكاتب والوكالات والدول والمنظمات. ونؤكد مجددا على دعمنا لأن تصبح النتائج ملموسة، ومن ثم تسهم في توطيد السلام الدائم، مع اعتبار الأطفال عوامل حقيقية وأبطال لتحويل العالم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

**السيد دوارتي لوبيز** (البرتغال) (*تكلم الإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. والشكر موصول لمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناتهم، ولا سيما الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا. وتكرر البرتغال التأكيد على دعمها لولايتها الهامة، ونثني على جهودها التي لا تعرف الكلل.

إن المعلومات الواردة في التقرير الأخير للأمين العام (S/2018/465) تبعث على القلق. ففي حين كان هناك تحسن

في بعض الأماكن، باعتماد خطط عمل، فقد ازدادت انتهاكات حقوق الطفل في أماكن أخرى زيادة كبيرة، بما في ذلك العنف الجنسي والتشويه والقتل نتيجة للعمليات العسكرية، سواء من طرف الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول.

وعلى الرغم من وجود الإطار المعياري القوي وآلية للرصد والإبلاغ والاستجابة للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، لا تزال هناك تحديات كبيرة، لا سيما نظرا للطابع المتغير للأعمال العدائية، والنزاعات الطويلة الأمد، والتطرف العنيف، وانتشار الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، بما فيها الجماعات الإرهابية. وتعد الوقاية وإعادة الإدماج، والتأهيل، والتعاون، على المستويين المحلي والدولي، أمورا أساسية. وينبغي أن تشمل الجهود تسريح الأطفال المشردين واللاجئين وعودتهم الآمنة.

وبصفتنا المجتمع الدولي، يجب علينا ضمان تخصيص ما يكفي من الموارد لبرامج تأهيل الأطفال والتدريب التعليمي في حالات ما بعد انتهاء النزاعات. بيد أنه من الأساسي الاعتراف بالأطفال المحرومين من حريتهم بسبب ارتباطهم المزعوم بجماعات متطرفة، في المقام الأول، بوصفهم ضحايا للتجنيد الإجباري وتعرضوا لوحشية مفرطة.

وتؤيد البرتغال إدراج أحكام متعلقة بحماية الأطفال في ولايات عمليات حفظ السلام والتدريب الإلزامي السابق للنشر في مجال حماية الطفل لجميع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة للأمم المتحدة. كما نؤيد إجراء فحص فعال لحفظة السلام.

ولا يمكن أن يستمر الإفلات من العقاب عن الهجمات التي تشن على المدارس والمستشفيات واستخدامها لأغراض عسكرية. وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي مجددا مشاركته النشطة في توفير إمكانية الحصول على التعليم في حالات الطوارئ، بما في ذلك التعليم العالي، ويدعو جميع الحكومات إلى تأييد إعلان المدارس الآمنة. فالتعليم يشكل آلية لمنع التجنيد ووسيلة للتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات.

ولا تزال اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المعني بالأطفال والنزاع المسلح، إلى جانب مبادئ باريس، توفر إطارا مرجعيا مناسبا للعمل. وتدعو البرتغال جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد إلى النظر في تأييد مبادئ باريس.

في الختام، فإن حماية الأطفال من ويلات الحرب حتمية أخلاقية وأولوية من أولويات السلام والأمن الدوليين. والمجتمع الدولي مؤهل لتحسين حالة الأطفال في النزاعات المسلحة والتصدي للأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك عن طريق التنمية المستدامة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وبناء السلام. ومن واجبنا الجماعي أن نبذل قصارى جهدنا من أجل وضع حد لمعاناة الأطفال من ضحايا النزاعات المسلحة والعنف.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سان مارينو.

**السيد بيليفي** (سان مارينو) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد سان مارينو البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح.

وأولا وقبل كل شيء، أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة، وكذلك أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية والمشاركين على إسهاماتهم.

كما أود أن أشكر الأمين العام على التزامه وعلى تقريره السنوي (S/2018/465)، وأعيد تأكيد دعم سان مارينو لولاية مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

يوثق تقرير الأمين العام لاتجاه مقلق للغاية: ففي عام ٢٠١٧، كانت هناك زيادة هائلة في الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وعلاوة على ذلك، تظهر الهجمات المتكررة على المدارس والمستشفيات واستخدام منع وصول المساعدات

الإنسانية كأسلوب حربي بوضوح أن المدنيين، وخاصة الأطفال، ضعفاء ومن المحتمل بقوة أن يتعرضوا للإيذاء ولانتهاكات خطيرة.

وللأسف، فإن الأطفال يدفعون ثمنا باهظا للغاية في النزاعات المسلحة. ففي العام المنقضي، قُتل أطفال، من البنين والبنات، وشوهوا واختطفوا واغتصبوا واستخدموا كدروع بشرية، وجرى تجنيد الكثيرين منهم للقتال. وعلاوة على ذلك، استُهدفت المدارس ودُمرت، الأمر الذي أدى إلى حرمان الأطفال من حقوقهم الأساسية، في حين هوجمت المرافق الصحية وأُتلفت، مما حرمهم من المساعدة التي يحتاجون إليها.

وإذ ندعو جميع الأطراف إلى التقيد التام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، نجدد التأكيد كذلك على الأهمية البالغة لأن يجدد المجتمع الدولي انخراطه بشأن الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

لقد صادقت سان مارينو على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وأيدت التزامات باريس. وتدعو سان مارينو إلى إقرار الصكوك الدولية ذات الصلة التي تعزز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، والتصديق عليها. واحترام تلك الصكوك أمر أساسي من أجل حماية المدنيين العالقين في النزاعات. واليوم، يسرني أن أعلن أن بلدي سينضم إلى إعلان المدارس الآمنة، الذي يشكل أداة هامة لحماية المرافق التعليمية من الاستخدام العسكري أثناء النزاع.

وكما فعل المتكلمون السابقون، أؤكد مجددا أن حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح يمكن أن تسهم في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وفي ذلك الصدد، فإن جعل الأطفال في صميم عمليات السلام أمر بالغ الأهمية. وإذا أردنا منع إعادة تجنيدهم، فإن إعادة الإدماج الفعالة أمر أساسي. ويجب أن نضع بدائل طويلة الأجل للحياة العسكرية وأن ندعمهم من خلال البرامج التعليمية والمهنية، حتى يتسنى لنا أخيرا كسر حلقة العنف وتوطيد السلام ومنع تجدد النزاعات.

وتشيد سان مارينو بعمل السيدة فيرجينيا غامبا ومكتبها، وترحب بخطط العمل الموقعة في عام ٢٠١٧.

إننا جميعا بحاجة إلى القيام بالمزيد لضمان حماية الأطفال والنهوض بحقوقهم. وينبغي أن يُعطى هؤلاء الأطفال أخيرا فرصة لبناء مستقبلهم ولكي يصبحوا عناصر سلام فاعلة في مجتمعاتنا.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور.

**السيدة يانيس لوسا** (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر البعثة الدائمة للسويد على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونعتقد أن من الضروري أن تكون جميع الدول قادرة على التعبير عن شواغلها في مجلس الأمن بشأن حالة الأطفال في النزاعات المسلحة.

وترحب إكوادور بتقرير الأمين العام (S/2018/465) وبمقدمي الإحاطات الإعلامية في هذا الصباح، فضلا عن المذكرة المفاهيمية (S/2018/625، المرفق)، التي زودتمونا بها، السيد الرئيس، لتوجيه هذه الجلسة.

إن حالة الأطفال تثير القلق على نحو متزايد بسبب عدد وخطورة الانتهاكات المرتكبة في البلدان التي تمر بحالات نزاع. ونرى هذا في التقارير المقدمة، التي تبين أن الأطفال يقعون ضحايا للدول وللجهات من غير الدول، وأنه لا توجد استجابة جماعية وشاملة لحمايتهم.

وتعرب إكوادور عن قلقها إزاء استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم في جميع أنحاء العالم. فعلى الرغم من الإفراج رسميا عن أكثر من ٠٠٠ ١٠ من الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة في عام ٢٠١٧ والترتيبات التي تم اتخاذها لإعادة إدماجهم، تواصل ٥٦ من الجماعات المسلحة والقوات

الحكومية تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات في جميع أنحاء العالم.

ونعتقد أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدفين ٥ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقين بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، علاوة على بناء مجتمعات مسالمة ومنصفة وشاملة للجميع، لا يمكن أن تتحقق إلا عندما تحمي جميع الدول الأطفال حماية كاملة.

وتعترف إكوادور في دستورها بالأطفال بوصفهم فئة تستحق اهتماما خاصا، وتشير إلى مسؤولية الدولة عن رعايتهم وحمايتهم من جميع أشكال العنف أو سوء المعاملة أو الاستغلال الجنسي أو الاستغلال من أي نوع آخر، فضلا عن القضاء على جميع أشكال العنف التي قد يتعرضون لها. ولهذا السبب، أيدنا القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) صباح اليوم.

وإذ نحتفل بمرور ١٨ عاما على توقيع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، فإننا ندعو إلى التصديق العالمي على البروتوكول ونشجع الدول التي لم تصدق بعد عليه إلى أن تفعل ذلك من دون تأخير. وبالمثل، فإننا ندعو إلى وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، ونشدد على أهمية توفير التمويل الكافي لبرامج إعادة الإدماج المراعية للاعتبارات الجنسانية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للفتيات اللاتي لا يستفدن جيدا من البرامج التقليدية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

كما يبرز تقرير الأمين العام كيف تُستخدم المدارس للأغراض العسكرية، ويشير إلى تدمير الهياكل الأساسية التعليمية. وتعرب إكوادور عن دعمها الكامل لضرورة حماية الطلاب والمدرسين والهياكل الأساسية التعليمية في حالات النزاع المسلح، وتشدد على أهمية استمرار التعليم أثناء النزاعات المسلحة، فضلا عن تنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

وينص دستورنا أيضا على أن الخدمة العسكرية للمواطنين فوق سن الـ ١٨ طوعية، ويحظر جميع أشكال التجنيد القسري. وكذلك ينص دستورنا على أن يلقى الأطفال والمراهقون الاهتمام على سبيل الأولوية في حالات الكوارث والنزاعات المسلحة وأي نوع من أنواع الطوارئ. ولذا، فإننا نؤكد مجددا أن الإحصاءات المقدمة إلينا تستوجب استجابة شاملة من جميع الدول بعدم السماح بالإفلات من العقاب وتوفير الدعم السياسي والتمويل الملائمين.

ونعتقد أن من المهم بناء السلام والحفاظ على السلام، إذ أن السلام يرتبط ارتباطا مباشرا بتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ونعيد التأكيد على التزام إكوادور بعدم تخلف أحد عن الركب على الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة، ونود أن نستغل هذا المنتدى لتعبئة الجهود الرامية إلى إقامة حوار مثمر وناجح يلقي الضوء على حالة الأطفال والنزاع المسلح وما لها من أهمية بالنسبة لجدول الأعمال العالمي.

وأخيرا، ندعو إلى تعزيز دعم إدارة مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح كي تتمكن من الحصول على ما يكفي من الدعم السياسي والتمويل.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): الآن، أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد خوشرو** (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس مجلس الأمن، رئيس الوزراء السويدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وكذلك أشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/465) وأقدر الإسهامات القيمة لمقدمي الإحاطات الإعلامية.

إن الزيادة الكبيرة في الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في عام ٢٠١٧، كما أفاد الأمين العام، تبعث على القلق. وهي تؤكد الحاجة إلى مضاعفة جهودنا الرامية إلى منع نشوب نزاعات

جديدة. وإذا لم نتمكن من حماية الأطفال اليوم، فسنفشل في منع نشوب النزاعات غدا.

في المقابل، يعني هذا أننا سنواجه حلقة مفرغة من الزيادات في عدد النزاعات وفي الخسائر في أرواح الأطفال على السواء.

يُظهر تقرير الأمين العام (S/2018/465) مرة أخرى، للأسف، أن حجم الانتهاكات يبعث على القلق في العديد من الأماكن، ولا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن. وخلال عام ٢٠١٧، استمرّ تعرّض عدد كبير من الأطفال الفلسطينيين للقتل والإصابة والتوقيف والاحتجاز على يد القوات الإسرائيلية. وتضع الزيادة الهائلة في مستوى هذه الانتهاكات التي حدثت أثناء الاحتجاجات السلمية في هذا العام النظام الإسرائيلي على رأس قائمة قتلة الأطفال في العالم. ونحن ندين بأشد العبارات الممكنة وحشية القوات الإسرائيلية ضد الأطفال الفلسطينيين. وهذه الأعمال هي دليل واضح على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وهي جرائم تُرتكب مع إفلات تام من العقاب. ويجب أن تنتهي ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة. ولن يؤدي عدم القيام بذلك إلا إلى تشجيع إسرائيل على قتل المزيد من الأطفال.

وهذا الوضع ناجم عن عدم وفاء المجلس بمسؤولياته ذات الصلة بسبب استخدام حق النقض من جانب الولايات المتحدة، التي أتاحت بذلك للنظام الإسرائيلي إفلاتاً غير مشروط من العقاب. وللأسف، لم يجر قط وضع جيش الدفاع الإسرائيلي على القائمة السوداء في تقارير الأمين العام على الرغم من الفظائع التي ارتكبها ضد الأطفال الفلسطينيين. ونأمل أن يضع تقرير عام ٢٠١٨ إسرائيل على رأس قائمة منتهكي حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة. فهذا سيؤدي إلى إضفاء الدقة والمصداقية والحياد على تلك القائمة.

وحالة الأطفال في اليمن حيث قُتل، حسب اليونيسف، أكثر من ٢٠٠ ٢ طفل وحيث تمس حاجة جميع الأطفال تقريباً إلى المساعدة الإنسانية، يمكن في أفضل الأحوال مقارنتها بحالة الأطفال الفلسطينيين. والقوات السعودية والإماراتية، التي لا تسعى إلا إلى حل عسكري في اليمن، مسؤولة عن استمرار هذا النزاع. ولم يساعد إنشاء فئة مستقلة لما يسمى المنتهكين المتحسّنين في تقارير الأمين العام في العام الماضي (S/2017/821) وفي هذا العام، بسبب اعتبارات سياسية معروفة، في وقف أعمالهم الوحشية التي تُرتكب ضد الأطفال اليمنيين ولم يغيّر الحقائق على أرض الواقع. وكما يشير تقرير الأمين العام، فقد تواصل قتل الأطفال اليمنيين بلا هوادة، وكان آخرها غارة جوية على حفل زفاف في تموز/يوليه لقي خلالها ما لا يقل عن سبعة أطفال حتفهم.

إن سياسة قتل الأطفال عمداً كأسلوب حرب تُستخدم من قبل إسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. والهدف من هذه السياسة هو ممارسة أقصى درجات الضغط على الخصوم. وأبرز تلك الحالات هي القتل الجماعي للأطفال على يد إسرائيل في لبنان في عام ٢٠٠٦، وعلى يد تنظيم الدولة الإسلامية في سورية في عام ٢٠١٣ وعلى يد القوات السعودية والإماراتية في اليمن في عام ٢٠١٨.

وندعو إلى المساءلة عن أي جرائم حرب مرتكبة ضد الأطفال في أي مكان، سواء كان ذلك في فلسطين أو اليمن أو ميانمار أو في مكان آخر. واتّباع نهج انتقائي في هذه الحالات يرقى إلى مستوى خيانة أضعف فئات السكان – وهم الأطفال – الذين أنشئت هذه العملية من أجل حمايتهم.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

**السيد بيكستين دي بويتسويرفي** (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد بلجيكا تمام التأييد البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء

الأطفال والنزاع المسلح، وذاك الذي أُدلي به بالنيابة عن البلدان التي أيدت إعلان المدارس الآمنة.

أود في البداية أن أشكر المتكلمين على بياناتهم المحفزة، وأن أشكر السويد على تنظيم هذه المناقشة وعلى إتاحة فرصة لبلجيكا للمشاركة. كما نؤكد مجدداً تأييدنا للقرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي اتُّخذ في هذا الصباح، والذي شاركنا في تقديمه. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بقيادة السويد بشأن هذه المسألة، الأمر الذي أدى، بعد مناقشات طويلة، إلى نص قوي يضيف عناصر جديدة إلى الولاية.

نعتقد أن الوقاية هي الحل الدائم الوحيد لمشكلة مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة. ويؤكد تقرير الأمين العام (S/2018/465) أن منع الانتهاكات ضد الأطفال المتضررين من النزاع ينبغي أن يكون أحد الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي. لذا، يجب علينا بذل مزيد من الجهود من أجل التصدي لهذه المشكلة بكفالة إدراج مسألة حماية الأطفال باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أي استراتيجية شاملة لمنع نشوب النزاعات وحلّها بهدف التمكين من إحلال السلام المستدام والتشجيع على الإشراك الفعلي للأطفال في إعداد تلك الاستراتيجيات.

ومن المهم للغاية أيضاً أن نُمكّن الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة من القيام برحلة الانتقال من كونهم ضحايا إلى كونهم أطفالاً في مجتمع سلمي. ونرحب بتسريح أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية في عام ٢٠١٧. لكنَّ هذا مجرَّد خطوة أولى. ونشاطر الأمين العام رأيه في أهمية استمرار الدعم النفسي والاجتماعي والتعليمي القوي لإعادة الإدماج من أجل كسر حلقة العنف وتوطيد السلام. وللأسف، فإن الرفاه النفسي والاجتماعي للأطفال غالباً ما يُنسى، حتى وإن كانت تلك الجروح غير المرئية عميقة ويستغرق اندمالها وقتاً طويلاً جداً. وهذا العمل أساسي بوصفه أداة وقائية وهو يكسر حلقة العنف المفرغة. ولا بد لي من التأكيد على أن إعادة الإدماج الطويلة الأجل، بما في ذلك الدعم النفسي – الاجتماعي الذي يتجاوز البرامج الحالية التي تدوم ستة أشهر، أمر بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، أود أيضاً أن ألفت الانتباه إلى الاحتياجات الخاصة للفتيات. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا لمعالجة تأثير النزاع على الفتيات.

إن مسألة الأطفال في النزاعات المسلحة متعددة الأبعاد وهي تتطلّب استجابة منسّقة وشاملة تشارك فيها جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. ولذلك، ترحّب بلجيكا بنهج الممثلة الخاصة التي بدأت عملية لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وتنوي بلجيكا العمل تحديداً على هذه المسألة خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن في العامين القادمين. فالتحديات هائلة، كما تشهد بذلك الزيادة بنسبة ٣٥ في المائة في الانتهاكات الجسيمة خلال عام ٢٠١٧ والاتجاه المقلق المتمثل في منع وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين بوصفه أسلوباً جديداً من أساليب الحرب.

في الختام، تُقدّر بلجيكا التعاون الوثيق مع الممثلة الخاصة وتتطلع إلى فتح مكتب لها في بروكسل في وقت قريب جداً.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنما.

**السيد أروتشا رويث** (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بحضور رئيس الوزراء ستيفان لوفين صباح هذا اليوم ونشيد بمبادرة الرئاسة السويدية لعقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت من أجل تسليط الضوء على ضعف عدد كبير من الأطفال المتضررين من آفة النزاعات المسلحة والعنف.

تؤيد بنما البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين باسم مجموعة البلدان التي أيدت إعلان المدارس الآمنة.

تؤكّد الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة غامبا، إضافة إلى

محتويات تقرير الأمين العام (S/2018/465)، أن الحالة مثيرة للقلق حقاً. إن الزيادة الملحوظة في الانتهاكات الجسيمة، التي أكدتها الأمم المتحدة، والتي ارتُكبت ضد الأطفال – ليس في العام الماضي وحسب – غير مقبولة وهي تستحق الشجب من جميع النواحي. ولذلك، فإننا نشيد بالجهود المشتركة لليونيسيف ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام، لأنها بالغة الأهمية بالنظر إلى الحالة الراهنة.

إن حجم التأثير على الأطفال المحرومين من حريتهم والمجندين في الجماعات والقوات المسلحة من أجل المشاركة الفعلية في النزاعات هائل، كما سمعنا مباشرة صباح هذا اليوم من السيدة يني لوندونيو، التي نشكرها على شجاعتها في التحدث إلى المجلس.

ومع ذلك، فإنه لا يمكن لأي دولة أن تتغاضى عن الحالات المروعة المتمثلة في القتل والاستغلال الجنسي والعنف والانتهاكات الجماعية والزواج القسري من المقاتلين وأعمال الاختطاف والاسترقاق الجنسي والاتجار. ومن ثم، فإن اعتماد الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الأطفال والتصديق عليها يشكلان عنصرين أساسيين في هذا الصدد.

ويجب ضمان المساءلة عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في إطار قضائي صارم. ونود أن نضيف إلى هذا المشهد المروع، الذي تتضح فيه مشاركة بعض القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، محنة الأطفال المشردين الذين يلتمسون ملاذا آمنا من العدد المتزايد من الهجمات على المدارس والمستشفيات، فضلا عن ضحايا الاختطاف، ولا سيما الفتيات في مناطق النزاع حيث يكنَّ أكثر عرضة للانتهاكات البدنية والاعتداء على أبسط حقوقهن الإنسانية.

ونود أن نؤكد، سيدي الرئيس، على قيمة مذكرتكم المفاهيمية (S/2018/625، المرفق) في تحديد المجالات الرئيسية للمناقشة، لا سيما الحاجة الملحة إلى حماية الأطفال وضمان حقوقهم. وعلى الرغم من أن التقرير يركز على مناطق محددة، يرى بلدي أن الاستجابة المنسقة، بروح من التضامن، هي التزام عالمي. وتؤدي التهديدات للسلام والأمن إلى زيادة الضعف الطبيعي للأطفال، ولذا فإن بذل جهود جماعية للتغلب على هذه المأساة أمر ملح للغاية. وفي هذا المقام، فإن أرواح البشر في خطر. وليس لدينا الحق في حرمان الأطفال من التمتع بحاضر ومستقبل آمنين. ويقع على عاتق الدول التزام بمنع الانتهاكات التي تقوض احترام القانون الدولي والحقوق الإنسانية للأطفال.

وإدراكا من بلدي للمسؤولية العالمية التي جمعتنا هنا اليوم مقترنة بعزيمته السياسية الراسخة، فإنه يواصل بذل جهوده خارج منطقتنا بغرض المساهمة في المساعدة الإنسانية التي يحتاج إليها ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ من الأطفال السوريين اللاجئين في مخيم الزعتري في الأردن. وتمكنا، بمساعدة اليونيسف، من إيفاد معلمين من بنما يتعاونون اليوم في برنامج تعليمي لهؤلاء الأطفال، لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأن توفير التعليم والحياة الكريمة التي تتيح فرصا حق غير قابل للتصرف لجميع الأطفال.

وإدراكا منها للقيمة الكبيرة لتمكين الشباب من أن يصبحوا عناصر فاعلة من أجل السلام، ستستضيف بنما في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ اليوم العالمي للشباب بقيادة البابا فرانسيس. وسيهدف ذلك الحدث إلى التغلب على الحواجز الثقافية والدينية والجمع بين الشباب من جميع أنحاء العالم لأجل هدف مشترك يتمثل في نشر ثقافة السلام من أجل بناء عالم أفضل.

في السنوات الأخيرة، أصدرت حكومات الدول بيانات قوية ووقعت اتفاقيات وسنت تشريعات تضمن حقوق الأطفال في ظل أسوأ الظروف. بيد أن تنفيذها لا يزال مطلوبا لترجمة تلك الالتزامات إلى حقائق في الميدان على وجه الاستعجال. ولذلك، نرحب بالموافقة بالإجماع على القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي اقترحته السويد، نظرا لأنه يتضمن عناصر ذات قيمة كبيرة في

هذه العملية. ويرى بلدي أن الصلة التي ينشئها القرار بين حماية الأطفال وحقوقهم ورعايتهم وتمكينهم ذات أهمية حيوية في إطار النهج الوقائي الذي ينبغي أن يكون هدفنا دون شك.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام بنما الراسخ بالإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى ضمان الحماية الكاملة لحقوق الأطفال في جميع المناطق، ولا سيما عندما يواجهون آفة النزاع المسلح.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

**السيد جينغا** (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد رومانيا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل الأرجنتين باسم مجموعة أصدقاء إعلان المدارس الآمنة.

وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

واسمحوا لي أولا أن أشكر الرئاسة السويدية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت، ومقدمي الإحاطات على عروضهم الشاملة.

يبين التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465)، الذي قُدم في الأسبوع الماضي، حدوث زيادة في عدد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وفي شدة الانتهاكات الجسيمة التي تؤثر عليهم خلال العام المنقضي. وإنه لأمر مروع أن الأمم المتحدة تحققت في عام ٢٠١٧ من وقوع ما يزيد على ٢١٠٠٠ انتهاك خطير لحقوق الأطفال بدءا من استخدام الأطفال كقنابل بشرية إلى الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، ومن احتجاز الأحداث إلى منع وصول المساعدات الإنسانية.

لقد سلم القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) رسميا بأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة تشكل شاغلا أساسيا في مجالي السلام والأمن. وما برح مجلس الأمن يكلف بعض بعثات حفظ السلام منذ عام ٢٠٠١ ببذل جهود لحماية الطفل. غير أن تجنيد الأطفال واستغلالهم لا يزالان سائدين في المناطق التي تُنشر فيها عمليات حفظ السلام.

ويشهد الأطفال المرتبطون بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة ارتكاب أعمال عنف ويشاركون هم أنفسهم في ارتكابها، ويتم استغلالهم أو يتعرضون للإصابة أو القتل من جراء ذلك. وتؤدي مثل هذه الحالات إلى حرمانهم من الفرص التعليمية وحقوقهم الإنسانية. وكثيرا ما يعانون من آثار جسدية ونفسية شديدة الوطأة، تؤثر بشكل كبير على نمو شخصياتهم وقد تكون لها آثار طويلة الأجل على السلام والأمن أيضا في البلدان المعنية.

ونود أن نثني على الممثلة الخاصة للأمين العام، فيرجينيا غامبا، على جهودها الرامية لزيادة التفاعل مع أطراف النزاع من أجل إحراز تقدم وتنفيذ خطط العمل بما يؤدي إلى نتائج ملموسة، لا سيما أن الجماعات المسلحة أفرجت رسميا عن أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل وقد بدأت عملية إعادة إدماجهم. ونثني أيضا على اليونيسف وشركائها لقيامهم بإعادة إدماج ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ طفل في مجتمعاتهم المحلية.

تؤيد رومانيا خطة الأمين العام للسلام ومساعي الأمم المتحدة الرامية إلى بناء السلام المستدام. وتندرج معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وضمان حصول الأطفال على التعليم ضمن العوامل الرئيسية إذا أردنا النجاح لهذا النهج. وفي الوقت نفسه، يجب علينا دائما تذكر مصالح الطفل الفضلى، ولا سيما في الحالات التي تشمل أطفالا كانوا جنودا في السابق والذين يحتاجون إلى الحماية والدعم من أجل إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

وفي هذا الصدد، أيدت رومانيا إعلان المدارس الآمنة ومبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين والتزامات باريس ومبادئ باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات

المسلحة. وأيد بلدي أيضا مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واتخاذهم جنودا، ونشجع جميع الأطراف على تنفيذ أحكام هذه المبادرات. كما نؤكد مجددا استعدادنا لمواصلة العمل عن كثب مع مؤسسات الأمم المتحدة لصالح الأطفال.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجبل الأسود.

**السيدة دوريشيتش** (الجبل الأسود) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر الرئاسة السويدية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة والحسنة التوقيت بشأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وكذلك على جهودها المبذولة في القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) الذي اتخذه مجلس الأمن صباح هذا اليوم. كما نشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم الرائعة وعملهم على حماية الأطفال في حالات النزاع.

ويؤيد الجبل الأسود تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ولكني أود الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية.

إن للنزاعات أثرا مدمرا ودائما على العالم وعلى جميع الأفراد. وينبغي لنا جميعا أن نشعر بالقلق إزاء التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465)، فضلا عن عروض مقدمي الإحاطات. وكما جاء في التقرير الذي يرحب به الجبل الأسود، فإن الأطفال على وجه الخصوص هم من يواجهون عقبات تشمل التمييز والتهميش والفقر وكذلك العنف.

إن الشباب هم الضحايا الرئيسيون للنزاعات اليوم، ويواجهون مخاطر غير مقبولة على أرواحهم، ويعانون بسبب الهجمات على المدارس والمستشفيات والحرمان من المساعدات الإنسانية.

إن مسألة الأطفال والنزاع المسلح مسألة عالمية تتطلب استجابة مشتركة. وفي أعقاب بعض التقدم المحرز مؤخرا، يجب علينا نحن، المجتمع الدولي، أن نركز تركيزا أكبر على منع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من النزاع إذا أردنا تجنب احتمال فقدان أجيال بكاملها في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وقد أحرز مجلس الأمن تقدما كبيرا في هذا المجال، ويمثل اعتماده اليوم للقرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) خطوة إلى الأمام في النهوض بجدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، وحماية حقوق الطفل، وضمان تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال للمساءلة. ويرى الجبل الأسود أن الاتفاق على خطط عمل الأمم المتحدة وتنفيذها خطوة حيوية في تحسين حماية الأطفال. وينبغي لجميع الأطراف الواردة أسماؤها في مرفقات تقرير الأمين العام أن تضع هذه التدابير موضع التنفيذ.

ويجب أن نحسن جهودنا لمنع انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. وقد صدق الجبل الأسود على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، وأيد التزامات غير ملزمة قانونا مثل مبادئ باريس وإعلان المدارس الآمنة. كما أيدنا مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واتخاذهم جنودا، ونشجع بقوة الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذونا. ونؤيد عمليات السلام الدولية بوصفها أداة تتسم بالكفاءة والدينامية من أجل رصد احترام حقوق الإنسان وبناء المؤسسات المستدامة في مناطق النزاع. وينبغي إدراج عنصر قوي لحماية الأطفال في ولايات حفظ السلام والوقاية وخطة الحفاظ على السلام. وسيتطلب هذا أن يتلقى حفظه السلام والأفراد العسكريون والأمنيون تدريبا متخصصا قبل الانتشار في مجال حماية الطفل.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نولي الأولوية لإعادة إدماج الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بالقوات أو الجماعات المسلحة. ويجب أن يتلقى الفتيان والفتيات على السواء الدعم

الذي يحتاجون إليه للتخفيف من معاناتهم ومساعدتهم على الاندماج من جديد في مجتمعاتهم المحلية دون تحيز أو وصم. ويتطلب ذلك الحصول على التعليم وتوفير العمل. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان ضمان استمرار حصول الأطفال على التعليم حتى في أوقات الأزمات. فيمكن أن يؤثر التعليم تأثيرا إيجابيا على تنميتهم وأن يمنحهم المهارات التي يحتاجونها للعمل من أجل إحلال سلام أكثر استدامة وبناء مستقبل أفضل بأنفسهم. إن الأطفال هم الضحايا الأبرياء في أوقات النزاع. إنهم يستحقون الحماية والدعم، فضلا عن تحقيق العدالة وإتاحة الفرص. وينبغي لنا أن نضاعف جهودنا على كل المستويات لحمايتهم وإعادتهم إلى المدارس ومعاملتهم باعتبارهم أصولا حيوية لكل مجتمع. واتباع هذا النهج وحده هو القادر على أن يساعدنا على التأثير على رفاه الأجيال المقبلة ومواجهة تحديات تحقيق سلام عالمي دائم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

**السيد منصور** (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة السويدية على عقد هذه المناقشة الهامة، تمشيا مع دفاع السويد المبدئي عن القانون الدولي والحماية التي يوفرها، لا سيما لأشد الفئات ضعفا، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون والأطفال. وأشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/465)، وأعرب عن امتناني للممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمديرة التنفيذية لليونيسيف على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين، وممثلة المجتمع المدني من كولومبيا على كلمتها القوية. وترحب دولة فلسطين باتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) بالإجماع اليوم.

إن حماية المدنيين ما فتئت تشكل أولوية قصوى منذ الحرب العالمية الثانية. وبالتالي، فبعد أكثر من ٧٠ عاما، من الصعب تفسير الثغرة القائمة بين الالتزامات القانونية الواضحة للدول وإخفاقها في ضمان المساءلة، الأمر الذي لا يزال يجعل المدنيين، بمن فيهم الأطفال، ضعفاء للغاية في حالات النزاع المسلح في جميع أنحاء العالم. ويعد المنع والحماية والمساءلة أمورا لا غنى عنها من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وتؤكد دولة فلسطين على أهمية ضمان احترام القانون الإنساني الدولي، فضلا عن حقوق الإنسان وقانون اللاجئين، حيث إنها أساسية في حماية الأطفال وجميع المدنيين في النزاعات المسلحة، بمن فيهم أولئك الذين يعانون تحت وطأة الاحتلال الأجنبي. ونؤكد على أهمية القانون الجنائي الدولي في إخضاع مرتكبي الجرائم للمساءلة، وتحقيق العدالة للضحايا، ومنع تكرار أي من الجرائم.

وبعد أن انضمت دولة فلسطين إلى الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإلى المحكمة الجنائية الدولية، فقد انضمت أيضا إلى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. كما أيدنا إعلان المدارس الآمنة، وندعم البيان المشترك الصادر اليوم في هذا الصدد. وندعو إلى القبول العالمي لجميع الصكوك القانونية ذات الصلة وتنفيذها.

يجب حماية الأطفال من القتل والتشويه والتجنيد والاعتقال والاحتجاز وسوء المعاملة. ويجب أن تتوقف الهجمات المتعمدة على المدارس وإغلاق المؤسسات التعليمية، وكذلك منع وصول المساعدات الإنسانية. إن أطفال فلسطين ما برحوا يعانون جميع هذه الآفات على مدى عقود من الزمن مع انعدام مثير للدهشة للحماية، على الرغم من القوانين الرامية إلى حماية جميع الأطفال ونداءاتنا المتكررة من أجل حماية السكان المدنيين الفلسطينيين. وفي الوقت الذي كان فيه الجميع يشدد على أهمية الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الذين يعانون من عواقب النزاعات المسلحة، يحرم الأطفال الفلسطينيون من هذا الدعم، بسبب قطع التمويل عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويعد استهداف قوات الاحتلال

الإسرائيلية المتعمد للمتظاهرين السلميين في قطاع غزة، بمن فيهم الأطفال، والنقل القسري للمدنيين في أبو نوار وخان الأحمر، مما يؤثر على الأطفال الفلسطينيين أكثر من أي شخص، أحدث الأمثلة في هذا الصدد. ويحدونا الأمل في أن يتضمن التقرير القادم للأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة دإط-١٠/٢٠، بشأن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، توصيات عملية تكفل الحماية لشعبنا، بمن فيهم الأطفال. وتشدد فلسطين على أن جميع تلك الجرائم الإسرائيلية الموثقة جيدا تدعو بوضوح إلى إدراج إسرائيل ومستوطنيها في قائمة الأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح. ويؤثر عدم إدراجهم بشكل خطير على مصداقية القائمة ويجعلها عرضة للانتقادات بأنها مسيسة.

وكان ينبغي لتقرير الأمين العام أن يشير إشارة محددة إلى احتلال إسرائيل العسكري والاستعماري الذي طال أمده وحصارها المستمر المفروض على قطاع غزة كأساس لانتهاكاتها المنهجية والواسعة النطاق لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان، بما في ذلك القواعد الرامية إلى حماية الأطفال. فعدم وجود مثل هذه الإشارات الصريحة لا يجسد الحقيقة على أرض الواقع، ويقوض الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني. كما ندعو الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى التنديد علنا بالجرائم المرتكبة ضد الأطفال الفلسطينيين. ونعتقد أنه كان من المهم صدور تعبير من هذا النوع خلال القمع العنيف الذي قامت به إسرائيل للاحتجاجات السلمية في قطاع غزة، حيث قتل ١٩ طفلا فلسطينيا حتى الآن.

ومع ذلك، فإننا ندرك تماما الدور الحاسم الذي تقوم به الأمم المتحدة في فلسطين، ونود أن نعرب عن تقديرنا لها، ولا سيما الأونروا، التي تمر بإحدى أخطر الأزمات في تاريخها.

ونود أن نناشد مرة أخرى تقديم الدعم العاجل للوكالة حتى تتمكن من مواصلة الاضطلاع بولايتها الحاسمة، بما في ذلك لتوفير التعليم، الذي يتفق الجميع على أنه أمر أساسي لضمان حماية الأطفال ورفاههم وتنميتهم. وعلى نحو ما تبين الحالة المؤلمة في فلسطين، فلن نتمكن من الحفاظ على حياة الأطفال وحقوقهم والمستقبل الذي يمثلونه إلا من خلال إنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات والجرائم المرتكبة ضدهم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

**السيدة نسيبة** (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئ السويد على توليها رئاسة مجلس الأمن وأشيد بالتزامها بتحقيق التوازن بين الجنسين بين مقدمي الإحاطات الإعلامية للمجلس هذا الشهر. وتدعم الإمارات العربية المتحدة تركيز السويد على مسألة الأطفال والنزاع المسلح، بعقدها لمناقشة اليوم.

وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا والمديرة التنفيذية لليونيسف هنرييتا فور وممثلة المجتمع المدني يني لوندونيو على إحاطاتهن المستنيرة في وقت سابق اليوم.

ليس ثمة ما هو أكثر عالمية من المبدأ القائل بأن للأطفال الحق في التمتع بحماية خاصة. وهذا أمر يمكننا الاتفاق عليه جميعا بغض النظر عن توجهات سياساتنا أو مدى ترسخ اختلافاتنا. ونحن جميعا ينتابنا التوتر والقلق عندما ندرك ما يحدث للأطفال في شتى أنحاء العالم لأنه بمثابة إهانة لإنسانيتنا المشتركة. ولهذا السبب، ينبغي أن نشعر جميعا بقلق بالغ إزاء الزيادة الكبيرة المُسجلة في عدد الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها ضد الأطفال في عام ٢٠١٧.

ولا يحق للأطفال الحصول على حماية خاصة لمجرد أنهم يستحقون التمتع بالمستقبل، بل لأنهم يمثلون مستقبلنا أيضا. ونحن نعلم أنه ليس ثمة مكان على وجه البسيطة يتعرض فيه

مستقبل الأطفال للخطر أكثر من منطقتنا التي يعاني فيها الأطفال بشدة من وطأة الأزمات الحالية. وهذا يشكل خطرا وجوديا على مستقبل الشرق الأوسط حيث تقل أعمار نسبة ٦٠ في المائة من سكان العالم العربي عن ٣٠ عاما. وفي جميع أنحاء منطقتنا، تلتزم الإمارات العربية المتحدة التزاما راسخا بحماية الأطفال المتضررين من النزاع، وذلك عن طريق تقديم المساعدات الإنسانية وكفالة تمتعهم بالرفاه الطويل الأجل.

وكما ذكرت الممثلة الخاصة غامبا في إحاطتها، فقد ازداد عدد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٧ بشكل غير مقبول. وفي سورية على وجه الخصوص، وصلت الانتهاكات ضد الأطفال إلى مستويات لم يسبق لها مثيل على الإطلاق في ظل استمرار النزاع الذي لم يحل والذي يُعدُّ أحد أكثر الأزمات إيلاما في عصرنا. ولا تزال الجماعات المتطرفة والإرهابية تشكل تهديدا خطيرا جسيما على الأطفال في منطقتنا. فداعش في سورية والعراق وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في اليمن، على سبيل المثال، يقتلان الأطفال ويختطفانهم ويجندانهم لتنفيذ تفجيرات انتحارية، فضلا عن الاعتداء عليهم جنسيا. هذا علاوة على أنهما مسؤولان عن شن هجمات وتصنيع أجهزة متفجرة تسفر عنها خسائر في أرواح الأطفال وتلحق الضرر بالبنية التحتية الضرورية لرفاه الأطفال وسلامتهم. وهذه أساليب متعمدة وهي في صميم طريقة عمل المتطرفين والإرهابيين. وعليه، ندعو المجتمع الدولي إلى مساءلة مرتكبي هذه الفظائع العنيفة.

ولا تزال النزاعات القديمة تسبب القدر نفسه من المعاناة للأطفال تماما مثلما تفعل النزاعات الجديدة. ففي أطول الأزمات أمدا وأكثرها ترسخا في منطقتنا، لا نزال نشعر بالجزع إزاء إهمال إسرائيل للأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة واحتجازها لمئات من الأطفال الفلسطينيين في عام ٢٠١٧. ولن ينجم عن هذه الأعمال، فضلا عن العنف الممارس ضد الأطفال في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، سوى تقويض أمن إسرائيل.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الانتهاكات التي تحدث في المناطق المحيطة بنا. ففي الصومال، تواصل حركة الشباب ترهيب الأطفال وأسرهم بارتكاب جرائم بشعة، بما فيها عمليات الإعدام العلني للأطفال. وفي ميانمار، لا يزال أطفال الروهينغيا المسلمون يتعرضون للاضطهاد في إطار أعمال العنف المستمرة ضد هذه الطائفة التي تفتقر للحماية تماما.

وأود أيضا تناول الحالة في اليمن نظر لأن الإمارات العربية المتحدة عضو في تحالف دعم الشرعية في اليمن، الذي كان محور حديث البعض في هذه المناقشة اليوم. إن التحالف يأخذ مسؤوليته عن حماية جميع المدنيين في النزاع المسلح – ولا سيما الأطفال – مأخذ الجد تماما. وقد بذل التحالف جهودا حثيثة وسيواصل بذل المزيد من الجهد لتقليل أثر النزاع على الأطفال إلى أدنى حد لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأن كل طفل بريء يُقتل أو يُصاب في النزاع يشكل خسارة جمة. ويواصل التحالف تنسيق عمله الميداني عن كثب مع جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لضمان حماية الأطفال، وسيستمر في ذلك.

وتحقيقا لهذه الغاية، وبالتنسيق مع الممثلة الخاصة غامبا، أنشأ التحالف وحدة لحماية الطفل داخل مقر قيادة التحالف كوسيلة لتحسين حماية الأطفال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الممثلة الخاصة غامبا على تعاونها الوثيق مع التحالف، ونكرر الإعراب عن بالغ تقدير الإمارات العربية المتحدة لولايتها الهامة. وأسفرت جهودنا المتواصلة الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال عن نتائج إيجابية، بما في ذلك عن طريق إعادة إدماج الأطفال اليمنيين، الذين كانت قد تم تجنيدهم على يد ميليشيات الحوثيين، في مجتمعاتهم المحلية.

وإذ نعمل لأجل حماية الأطفال في اليمن، يواصل الحوثيون إرهاب السكان. وندين تجاهلهم التام للأطفال وما يرتكبونه من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. ومن بين أبغض الجرائم التي يرتكبونها، استخدامهم المشين للأطفال كجنود ودروع بشرية، واستخدام المستشفيات المدنية والمدارس للأغراض العسكرية، وزرع الألغام الأرضية بصورة عشوائية، فضلا عن الهجمات الصاروخية التي تستهدف السكان المدنيين في المملكة العربية السعودية.

ليس ثمة سبيل أفضل لوقف مأساة الأطفال الذين يفتقرون للحماية في النزاعات المسلحة من منع نشوبها في المقام الأول. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو إلى تحسين إدماج حماية الطفل وجهود منع نشوب النزاعات. ونؤيد تماما توصيات الأمين العام الواردة في تقريره (S/2018/465)، وندعو مجلس الأمن إلى تعزيز تلك الإجراءات.

كما ندعو إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والتي تركز على منع نشوب النزاعات والمشاركة الفعالة للمرأة. وسيؤتي إشراك المرأة في جهود منع نشوب النزاعات ثماره فيما يتعلق بحماية الطفل على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، يشكل الشباب ومشاركتهم الفعالة في بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع عنصرا أساسيا في حماية الأطفال ومنع نشوب النزاعات. ولا غنى عن التعليم لتحقيق ذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد تركيز بيان المملكة المتحدة اليوم على التعليم كجزء من الجهود الأمنية والإنمائية، بما في ذلك تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤.

أخيرا، فيما يتعلق بآليات الرصد والإبلاغ الخاصة بالتقرير المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، نؤيد المبادئ التوجيهية التي تستند إليها تلك الآليات ونرى أنها ينبغي أن تعتمد على مصادر موثوقة وعلى مراقبي الأمم المتحدة المستقلين. وبالإضافة إلى ذلك، نشجع مكتب الممثلة الخاصة على العمل والتشاور مع الدول المعنية لتبادل الأفكار وتقديم الإسهامات قبل استخلاص النتائج بهدف تحسين إرشاد وتمكين هيكل أقوى وأكثر فعالية لحماية الطفل، يركز على منع نشوب النزاعات.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

**السيد محمد** (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السويد التي تتولى الرئاسة في هذا الشهر على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وتهنئ ملديف المجلس على اتخاذه اليوم للقرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة، والذي يسعد ملديف أنها شاركت في تقديمه. ويوفر القرار إطارا شاملا لمراعاة تعميم حماية وحقوق الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة وضمان رفاههم وتمكينهم.

على مدى عقود عديدة، لم تغب عن أذهاننا صور الأطفال الذين يحملون بنادق آلية أطول منهم، أو صغار الفتيات والفتيان الذين يتم إنقاذهم من تحت أنقاض المباني التي هدمتها القذائف. وهي صور تتبادر إلى الذهن كلما فكرنا في الأطفال والنزاعات المسلحة. وهناك عشرات الآلاف من الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة أو الذين يعانون منها – آلاف الأطفال الذين يُقتلون أو يُذبحون وأولئك الذين يتعين عليهم أن يعيشوا طيلة حياتهم حاملين ندوب الانتهاكات التي تعرضوا لها في النزاعات.

ولن تكون المناقشات المفتوحة كهذه والقرارات على غرار ذاك الذي اتخذه المجلس اليوم مجدية إلا إذا كنا نحن الدول الأعضاء مخلصين في جهودنا الرامية إلى تنفيذ تلك القرارات. ويمكن لأعضاء مجلس الأمن البدء في بذل هذه الجهود عن طريق الحد من تدفق الأسلحة من بلدانهم إلى مناطق النزاع. ويمكن للمجلس أيضا الربط على نحو أوثق بين موضوع الأطفال في حالات النزاع المسلح وغيره من المواضيع الأوسع نطاقا فيما يتعلق بتسوية النزاعات، مثل الحفاظ على السلام أو المناقشات

بشأن حماية المدنيين. وفي جميع الحالات تقريبا، يُلاحظ أن إمدادات الأسلحة بطريقة شرعية أو غير شرعية هي التي تزيد من تفاقم النزاعات. وفي الوقت نفسه، يتعين على المجلس تبني نهج أكثر شمولا لتعزيز قضايا السلام، وذلك على وجه الاستعجال. وينبغي ألا يقتصر دور المجلس على المساعي الرامية إلى إدارة الأزمات أو الاستجابة للتطورات التي تشهدها بؤر النزاع فحسب.

وينبغي أن يعمل المجلس مع اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشجيع الحكومات الوطنية على اتخاذ إجراءات أقوى لتعزيز الجوانب الرئيسية للقرار. ويمكن إحراز تقدم حقيقي من خلال وضع استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل. ويجب على المجلس إدراك الاحتياجات وأجه الضعف المحددة للأطفال في حالات النزاع المسلح.

وينبغي عدم السماح بأن يعلق أي طفل في النزاعات أو الحروب ما دام ضمان سلامتهم من مسؤوليتنا. ولن يمكننا تحقيق ذلك إلا إذا عملنا، نحن المجتمع الدولي، معا لمعالجة أهم الأسباب الجذرية للنزاعات. ويجب أن نضع استراتيجياتنا على نحو يحقق تطلعات الأطفال.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

**السيد إمنادزه** (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك زملائي تهنئة الرئاسة السويدية، والإعراب عن امتناننا إزاء عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فيرجينيا غامبا، وغيرها من مقدمي الإحاطات على تقاريرهم ودراساتهم.

وتؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

نرحب بتقرير الأمين العام الصادر مؤخرا عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465) والذي يلقي الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والأوضاع المزرية التي يواجهها الأطفال في العديد من حالات النزاع. فوفقا للتقرير، شهد عام ٢٠١٧ وقوع ما لا يقل عن ٦ ٠٠٠ انتهاك جرى التحقق منها ضد الأطفال على يد قوات حكومية، فيما وقع أكثر من ١٥ ٠٠٠ انتهاك تم التحقق منها على يد طائفة من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وكان للهجمات غير النمطية من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة شديد الأثر على الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرة جهات مسلحة غير تابعة للدولة وجماعات إرهابية.

كما يشير التقرير إلى أنه في الحالات التي عززت فيها الحكومات والجماعات المسلحة منع الانتهاكات الجسيمة، تحقق تقدم هام. وفي عام ٢٠١٧، تم الإفراج عن أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل وقامت اليونيسف بإعادة إدماج أكثر من ١٢ ٠٠٠ طفل. ومع ذلك، علينا أن نرى المزيد من النتائج الملموسة على أرض الواقع. ولذلك، من المهم بشكل حيوي أن تعزز الدول الأعضاء مشاركتها في تعزيز آليات حماية الطفل.

وتمنح جورجيا الأولوية لحماية حقوق الطفل في جميع مناحي الحياة من خلال التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين. ولا تدخر حكومة بلدي جهدا في مساعدة الأطفال المتضررين من النزاعات والتشريد القسري، في كل من أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، وفي كفالة توفير ظروف معيشية ملائمة لهم من خلال توسيع نطاق برامج الرعاية الاجتماعية وتنفيذ استراتيجية بهذا الخصوص.

وفي الوقت نفسه، نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار انتهاك الحقوق الإنسانية الأساسية للأطفال يوميا في المنطقتين الجورجيتين المحتلتين. فمنذ عام ٢٠١٥، تم حظر اللغة الجورجية كلغة تعليم في الصفوف الأولى في ما تبقى من المدارس الجورجية

في مقاطعة غالي، مما أسفر تدريجيا عن التقييد التام للتعليم باللغة الأم في منطقة أبخازيا. وخلال الفترة الأكاديمية من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، حُرم حوالي ٤٠٠٠ طالب من حقهم في تلقي التعليم بلغتهم الأم، اللغة الجورجية. وبدأت عملية مماثلة في منطقة تسخينفالي.

ومما يزيد الطين بلة، أن الأطفال الذين يعبرون خط الاحتلال لتلقي التعليم في المدارس الجورجية الكائنة في المنطقة المتاخمة التي تسيطر عليها حكومة جورجيا يقعون ضحايا لقوات الاحتلال الروسية، التي تفتش حقائبهم المدرسية وتحتجزهم لساعات في حالة اكتشاف كتب جورجية في حقائبهم. والمعاملة من هذا القبيل، التي تشكل انتهاكا للقواعد والمبادئ المعترف بها دوليا، تعرض الأطفال لضغوط نفسية وعاطفية هائلة وتؤثر بشكل لا يحتمل على مستقبلهم.

ونحن ندرك تماما أهمية ضمان حماية الأطفال في الأراضي المحتلة من جورجيا ونستخدم جميع القوالب المتاحة للنهوض بحماية حقوق الأطفال وتسوية النزاع بالوسائل السلمية. وفي هذا الصدد، قدمت حكومة جورجيا مؤخرا مبادرة سلام جديدة بعنوان ”خطوة نحو مستقبل أفضل“، سعيا لتحسين الحالة الإنسانية والظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان، بمن فيهم الأطفال والشباب، الذين يقيمون في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي.

وإزاء تلك الخلفية، وبينما نؤكد من جديد التزامنا بحماية الحقوق الأساسية للطفل، ندعو المجتمع الدولي إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لحماية حقوق الأطفال في المناطق المحتلة من جورجيا وغيرها من المناطق المتضررة من النزاع في جميع أنحاء العالم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تنزانيا.

**السيد ميرو** (تنزانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أرحب بالمبادرة السويدية بعقد هذه المناقشة المفتوحة على المستوى الوزاري بشأن الأطفال والنزاع المسلح في إطار موضوع ”حماية الأطفال اليوم تمنع النزاعات غدا“. وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمديرة التنفيذية لليونيسف والآخرين على إحاطاتهم الإعلامية.

تشير تقارير الأمم المتحدة إلى تعرض أكثر من ١٠٠٠٠ طفل للقتل أو التشويه في خضم النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم في العام الماضي، في حين تعرض البعض الآخر للاغتصاب أو أجبروا على العمل كجنود مسلحين أو وجدوا أنفسهم في مرمى نيران الهجمات على المدارس والمستشفيات. وعلاوة على ذلك، تم الإبلاغ عما يزيد على ٢١٠٠٠ انتهاك لحقوق الطفل في عام ٢٠١٧، وفقا لما جاء في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465).

ويساور جمهورية تنزانيا المتحدة بالغ القلق إزاء انتهاكات حقوق الأطفال ومصالحهم، وتدعم جهود الأمم المتحدة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ولهذا السبب، لدينا حاليا أكثر من ٢٠٠٠ فرد منتشرين في مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما فيها تلك التي تنتشر في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان ولبنان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وفي هذا الخصوص، أود أن أؤكد على النقاط القليلة التالية:

أولا، يتطلب منع مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة حلا شاملا. وينبغي بذل جهود لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من وطأتها وحلها من خلال معالجة الأسباب الجذرية. وينبغي أن تتولى الدول المعنية زمام العملية. ويتعين أن تكمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تلك الجهود.

ثانيا، ينبغي إيلاء الأولوية لبرامج التدريب الموجهة نحو الوقاية فيما يتعلق بحماية الأطفال من خلال إصلاح قطاع الأمن.

ثالثا، يمكن للعناصر النسائية الفاعلة في قطاع الأمن أن تقدم إسهامات متميزة وقيمة في عمليات حفظ السلام وجهود

بناء السلام. ويمكن لهذه العناصر أن تقدم أفكارا هامة بشأن المجتمعات المحلية والثقافات وأن تتيح خيار اتباع نهج وقائية جديدة للتصدي لاستخدام الجنود الأطفال.

رابعا، يمكن أن تكون هناك فائدة كبيرة لزيادة المعونة وبناء القدرات في البلدان المنكوبة بالنزاعات من أجل إعادة بناء الهياكل الأساسية والنظم الصحية.

ختاما، أود أن أؤكد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة، بما في ذلك الفقر في بعض البلدان، وهو ما يمثل الطريقة الحاسمة لأقصى حد لإنهاء أغلبية هذه النزاعات. وستواصل جمهورية تنزانيا المتحدة العمل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع نشوب النزاعات المسلحة، ومن ثم حماية الأطفال من آثار الحروب. ولا بد من حماية الأطفال.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على الالتزام بمدة الثلاث دقائق المحددة. لقد كان من أوائل من قاموا بذلك اليوم، وأقدر ذلك كثيرا.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

**السيد محمد باند** (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة للغاية. فحماية الأطفال هي في الواقع واجب أخلاقي والتزام قانوني على جميع الدول. ونتوجه بالشكر لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم المستنيرة، التي وسعت فهمنا للإنجازات والتحديات التي لا نزال نواجهها في جهودنا الجماعية الرامية إلى حماية الأطفال.

إن حالات النزاع تضع الجميع في مواجهة خطر كبير، وتضع الأطفال في مواجهة خطر أكبر، خاصة عند مشاركة جماعات مسلحة غير تابعة للدولة في النزاع. حيث يصبحون عرضة لخطر القتل أو الاختطاف أو التشويه. كما يتعرض الأطفال للخطر بصور أخرى؛ فهم يواجهون الانتهاك الجنسي وتجنيدهم للقتال والاتجار والاسترقاق، وغير ذلك من الفظائع التي ترتكبها الجماعات المسلحة. ويؤكد هذا الوضع ضرورة قيام الدول والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات المعنية باتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع.

وتدين نيجيريا بأشد العبارات عمليات الاختطاف الجماعية للأطفال، بما في ذلك العمليات التي تقوم بها جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأطفال المخطوفين. ونطالب أطراف النزاعات المسلحة بأن تتوقف فورا عن شن هجمات غير المشروعة على المدارس والطلاب والمدرسين، وعن التهديد بشن هجمات. وتحقيقا لهذه الغاية، نرحب بالإفراج عن فتيات شيبوك ودابشي المختطفات، ونؤكد للمجلس أن جهودنا ستستمر حتى يتم الإفراج عن جميع الأطفال المختطفين.

وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥، كانت نيجيريا من بين أوائل الدول التي أيدت إعلان المدارس الآمنة في أوسلو، بالنرويج، وبالتالي قطعت تعهدا قويا بتحسين حماية المدارس بطرق من بينها، استخدام وتعزيز المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. وندعو الدول الأعضاء التي لم تؤيد بعد إلى هذا الإعلان إلى القيام بذلك. ونعتقد أن هذه المبادرة ستعزز وتحمي حق الأطفال في التعليم. ويكمل الإعلان ويعزز مبادرتنا الوطنية للمدارس الآمنة، التي أُطلقت في عام ٢٠١٤ في إطار استجابة حكومة نيجيريا من أجل تعزيز مناطق آمنة للتعليم.

كما اتخذت حكومة نيجيريا خطوات لتلبية احتياجات ضحايا الإرهاب الذي تمارسه جماعة بوكو حرام – في شكل الاغتصاب وغيره من أنماط العنف الجنسي ضد الأطفال واختطاف الأطفال والانتهاكات الجسيمة الأخرى – عن طريق تنفيذ عدة سبل انتصاف قانونية واجتماعية. وتشمل بعض سبل

الانتصاف التي اتخذتها الحكومة المقاضاة الحثيثة لأكثر من ٢٠٠ من إرهابيي بوكو حرام المحتجزين أمام المحاكم المختصة، فضلا عن برامج إعادة الإدماج وإعادة التوجيه والتأهيل المصممة لتلبية احتياجات كل ضحية من ضحايا العنف الجنسي.

وثمة دور هام للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في معالجة محنة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح. فعلى الصعيد دون الإقليمي، أظهرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التزاما قويا بتعزيز رفاه ورعاية الأطفال المتضررين من النزاع بإصدارها إعلان أكرا المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب في غرب أفريقيا، الذي اعتُمد في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٠. وهذا الإعلان يلزم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية باتخاذ مجموعة واسعة من التدابير لحماية الأطفال المتأثرين بالحرب وإعادة تأهيلهم.

كما يشكل الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل أداة هامة للنهوض بحقوق الطفل. وفي حين يستند ميثاق الاتحاد الأفريقي لحقوق الطفل إلى نفس المبادئ الأساسية لاتفاقية لأمم المتحدة لحقوق الطفل، فإنه يسلط الضوء على مسائل ذات أهمية خاصة في السياق الأفريقي.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وقّعت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الميثاق. ونرحب في ذلك الصدد بالتعاون المتعاظم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في حماية الأطفال الأفارقة من آثار النزاعات المسلحة.

وتلتزم نيجيريا التزاما راسخا بالوفاء بالتزاماتها وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، فضلا عن الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل. وقد أدرج هذان الصكّان في قوانيننا على الصعيدين الوطني والمحلي. وهما يتضمنان أحكاما واسعة النطاق لمكافحة انتهاك حقوق الأطفال، ونحن عازمون على إنفاذهما.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بعمل مجلس الأمن فيما يتعلق بمسألة الأطفال والنزاعات المسلحة، فضلا عن الاعتراف بأهمية آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. ونشدد على أهمية القرارين ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢١٤٣ (٢٠١٤) اللذين يحثان، في جملة أمور، جميع الأطراف في النزاعات المسلحة على الامتناع عن اتخاذ إجراءات تعوق حصول الأطفال على التعليم، ويدعوان الدول الأعضاء إلى النظر في اتخاذ تدابير ملموسة لمنع استخدام المدارس من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة من غير الدول في انتهاك للقوانين الدولية السارية.

وختاما، فإن في استطاعتنا حماية الفئات الضعيفة من ويلات النزاع والانتهاكات الأخرى للسلام والأمن. ومن ثم، فإننا نؤكد مجددا التزامنا بمواصلة العمل بجد لتحسين رفاه الأطفال تمشيا مع التزاماتنا بموجب جميع الصكوك الدولية ذات الصلة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

**السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): أود في البداية، أن أتقدم إليكم بالتهنئة لتولي بلدكم الصديق، مملكة السويد، قيادة أعمال مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وأن أشكر دولة رئيس الوزراء ستيفان لوفين على حضوره ومشاركته الشخصية في جانب من أعمال المجلس. كما أود أن أعبّر عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة للمناقشة المفتوحة حول موضوع الأطفال والنزاع المسلح تحت عنوان ”حمايةُ الأطفال اليومَ درءٌ للنّزاعات غداً“.

تقدّر المملكة العربية السعودية ما تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها من دور هام للعمل على تجنيب الأطفال دمار الحروب وآلام الشتات الذي يتعرضون له كل يوم في مختلف أنحاء المعمورة. فهناك في غزة طفل يُقتل، وآخر في أفغانستان يُجنَّد، وثالث في صعدة يسلَّح، وأطفال يختنقون في سورية بالغازات السامة، وكثير ممن يعنفون من قبل التنظيمات الإرهابية المتعددة. وإننا نقدر الجهود التي بذلت في سبيل إعداد تقرير الأمين العام في هذا الشأن (S/2018/465). ونؤكد دعم بلادنا لكل الإجراءات

والاحتياطات اللازمة للحفاظ على سلامة الأطفال والحد من وقوع الخسائر في الأرواح بين المدنيين وفي البنية التحتية.

ما زال الشعب الفلسطيني يواجه في أرضه أبشع أنواع الاحتلال، ويقع أبناء غزة تحديدا تحت وطأة حصار جائر ممتد عبر ما يزيد على العشرة أعوام. ولقد شهدنا كيف مارست قوات الاحتلال الإسرائيلي تحديها للإنسانية وللمجتمع الدولي عندما قتلت قبل أسابيع وفي خلال أيام معدودة، عشرات الأطفال الأبرياء الذين كانوا يتظاهرون سلميا للتعبير عن أنفسهم والمطالبة بحقوقهم. وإن من المؤلم أن يتطابق هذا السلوك مع سلوك السلطات السورية في درعا، مهد الثورة السورية، التي انطلق من شوارعها أطفال الثورة ينددون بالظلم والاستبداد ويطالبون بحقوقهم والعدالة والحق في مستقبل مشرق في مسيرات سلمية تصدى لها النظام بوحشية مازلنا نشهدها ونواجه آثارها حتى اليوم.

إننا نقدر لكم مبادرتكم بتقديم القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) المعني بوضع إطار شامل لحماية الأطفال من تأثير النزاع المسلح. ونأمل أن يؤدي القرار إلى دعم فريق حماية الأطفال في النزاع المسلح. ولقد كنا نتمنى أو أن القرار قد دعا جهاز الأمم المتحدة المختص بالأطفال والنزاع المسلح إلى تحري الدقة في ما يجمعه من معلومات وأرقام وإحصائيات، وعدم الاستناد إلى مصادر غير موثوقة أو أحادية الجانب. وكنا نتمنى أيضا أن يشتمل القرار على الدعوة إلى دعم وحدة الأطفال والنزاع المسلح وتزويدها بالموارد والأفراد والكفاءات اللازمة لتتمكن من الاعتماد على نفسها في جمع الحقائق والابتعاد عن المصادر غير الموثوقة.

إن سِجل بلادي وشركائها في التحالف من أجل استعادة الشرعية في اليمن، سِجل ناصع ومشرّف. والواقع اليوم في عملية تحرير الحديدة يبرهن أن التحالف يمارس أقصى درجات ضبط النفس والالتزام بكل الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية. كما أن التحالف قد دأب على مدى الأشهر الماضية على التعاون المستمر مع الأمم المتحدة، مما نتج عنه تحديث قواعد الاشتباك وتطويرها وتحديد آلاف المواقع المحظور الاقتراب منها بما فيها المدارس والمستشفيات وأماكن تجمع المدنيين وعناصر البنية التحتية. كما تم إنشاء وحدة خاصة بحماية الأطفال في التحالف، بالإضافة إلى استيعاب العديد من الأطفال المسلحين الذين تم العثور عليهم وهم يحملون السلاح وتمت إعادتهم عن طريق السلطات اليمنية إلى أهاليهم. وقد أصبحت برامج مركز الملك سلمان للإغاثة نموذجا يُحتذى به في رعاية الأطفال وإعادة تأهيلهم. وسوف يعمل مركز الملك سلمان على التعاون مع الأمم المتحدة لنقل تجربة المركز والاستفادة من خبراته في مواقع عديدة من العالم.

إن ما تقوم به المليشيات الحوثية في اليمن، تلك المليشيات المدعومة من إيران، من تجنيد للأطفال والزج بهم في ساحات القتال واستخدامهم دروعا بشرية، وإطلاق الصواريخ من منصات نصبت في الأحياء المدنية، كل ذلك يمثل استهتارا فاضحا بالقوانين الدولية والأعراف الإنسانية. وإننا ندعو مجلسكم الموقر إلى إدانة هذه التصرفات بأشد العبارات، وإدانة الجهات التي تدعم هذه المليشيات التي ما زالت تماطل في تنفيذ القرارات الدولية، وهي الجهات التي تعمل على تصدير أيديولوجياتها الفاسدة ودمارها وخيبتها، وتسعى إلى الترويج لأجندتها الطائفية وفكرها الظلامي، ولا يحسبون حسابا للأطفال، أزهار الحياة الذين تشتاق إليهم مقاعد الدراسة والحدائق والملاعب.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

**السيد بحر العلوم** (العراق): شكراً سيدي الرئيس. يتقدم وفد بلدي بالتهنئة والتمنيات الطيبة إلى وفد مملكة السويد ورئاستهم للمجلس لهذا الشهر، وبالشكر لحضور معالي السيد ستيفان لوفين، رئيس وزراء مملكة السويد على إدارته لهذا الحوار البناء والمهم، ويتقدم بالشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام

المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة أونرييتا فور. لقد دخل العراق في حوارات مستفيضة مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح خلال فترة إعداد التقرير، وقدم إجابات دقيقة من الجهات المعنية في وزارات العدل والدفاع والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية عن جميع التساؤلات التي طُرحت خلال فترة المشاورات. وبهذا الصدد، لا بد أن نوضح موقفنا من النقاط التي وردت في التقرير.

أولاً، بشأن ادعاء الضربات الجوية ضد المدارس، فإن الضربات الجوية - بصورة عامة - نفذتها طائرات القوة الجوية، ومخطط لها ضد أهداف عسكرية لتنظيم داعش الإرهابي، وفق معلومات استخباراتية مؤكدة بالتعاون والتنسيق مع المستشارين الجويين لقوات التحالف في قيادة العمليات المشتركة، وباستخدام القنابل الموجهة ليزرياً داخل المدينة لتجنب الأخطاء والإصابات ضد المدنيين.

ثانياً، لم يؤشّر لدى قيادة القوات الجوية ضرب أهداف مدنية خلال عملية التحرير.

ثالثاً، ما يخص الاستخدام العسكري للمدارس والمستشفيات، لم تقم قطاعات وزارة الدفاع باستخدام المرافق المدنية بصورة عامة، وخاصة المدارس والمستشفيات للأغراض العسكرية، وذلك لعدم استقرارها في منطقة محددة خلال العمليات العسكرية؛ لاستمرار تحركها باتجاه أهدافها، وقد انتفت الحاجة بعد تحرير المدينة وتحقيق النصر.

رابعاً، فيما يتعلق بالمساءلة القانونية للأطفال المتهمين بارتباطهم بتنظيم داعش الإرهابي، يتم التعامل معهم وفق قانون رعاية الأحداث رقم ٧٦ لعام ١٩٨٣ وتعديلاته. كما وضع القانون تمييزاً - أي معاملة تفضيلية - لصالح الجانح في الإجراءات التحقيقية وما يتبع ذلك من قرارات قضائية، وشُكّلت محاكم مختصة هي محاكم الأحداث التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

خامساً، تطلبت عمليات تحرير المدن التي احتلتها التنظيمات الإرهابية في بعض الأحيان تواجد القوات العسكرية في بعض المرافق المدنية من أجل تطهيرها من الألغام والمتفجرات التي زرعها التنظيم الإرهابي داعش والتأكد من خلوها من المتفجرات والألغام بغية عدم تعرض المدنيين للمخاطر والتهديدات، وإعادة النازحين إلى مناطق سكناهم.

ومنذ تقرير الأمين العام للسنة الماضية والعراق يعمل بالتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على إيجاد أفضل السبل في مواجهة الانتهاكات التي ارتُكبت ضد أطفال العراق أثناء مواجهة المجاميع الإرهابية وإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع. وانسجاماً مع قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وجه السيد رئيس الوزراء رسالة إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عبّر فيها عن استعداد العراق التام للتعاون مع فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة لوضع خطة عمل مشتركة لمواجهة أية انتهاكات أو تجاوزات على الضوابط القانونية في تجنيد الأطفال لمن هم دون السن القانوني، وبناء على توصيات السيد رئيس الوزراء ومستشارية الأمن الوطني بصفتها جهة التنسيق للحوار الجاري مع الأمم المتحدة.

وهنا لا بد لنا أن نوضح للمجتمع الدولي أن بعض المشاهدات في الإعلام والصحافة لشباب يظهر كونهم دون السن القانونية إنما حصل في حالات استثنائية في بعض المناطق التي تعرضت لاعتداءات مباشرة من تنظيم داعش الإرهابي، لذا قامت بعض العشائر والعائلات بالدفاع عن أنفسها في الوقت الذي لم تكن القوات المسلحة العراقية متواجدة فيها، مثلما حدث في قضاء حديثة الذي قاوم الإرهابيين ومنعهم من الدخول.

وفي ٢٦ شباط/فبراير مطلع هذا العام، قدم العراق دعوة إلى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع

المسلّح لزيارة العراق ودعم الجهود الرامية لتعزيز حماية الأطفال الذين تأثروا أثناء مكافحة الإرهاب. وبناء على تلك الدعوة، زار فريق العمل التابع لمكتب الممثلة الخاصة العراق خلال الفترة من ٥ إلى ٨ آذار/مارس الماضي، وأجرى خلال الزيارة لقاءات مهمّة مع وزير العمل والشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى إجراء لقاءات مع ممثلين من وزارات الخارجية والعدل ومستشارية الأمن الوطني. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، صادق رئيس مجلس الوزراء على تشكيل اللجنة الوطنية رفيعة المستوى المعنية بالرصد والإبلاغ بشأن حماية حقوق الطفل من الانتهاكات، برئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية. واجتمعت اللجنة بفريق العمل التابع لمكتب الممثلة الخاصة أثناء زيارتها بتاريخ ٧ آذار/مارس، وقدمت توصياتها إلى الفريق الأممي. وإن العمل والتنسيق جار بين الجانب العراقي المتمثل باللجنة رفيعة المستوى ومكتب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق واليونيسف في بغداد لوضع خطة العمل المتفق عليها بين الجانبين.

وبناء على ذلك، نتمنى ونرجو التوخي والدقة في المعلومات الواردة في التقرير، والتحقق منها عبر مصادره الموثوقة، حيث وردت معلومات غير دقيقة أو مستقاة من وسائل إعلام معادية للعراق. ونؤكد أن المعلومات غير الدقيقة في التقارير التي تصدر عن الهيئات ولجان الأمم المتحدة تشكل عبئاً على بلد يدافع عن أرضه ويواجه أشرس التنظيمات الإرهابية في العالم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

**السيدة حسن** (جيبوتي) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر رئيس وزراء السويد، دولة السيد ستيفان لوفين، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن مصير الأطفال في النزاعات المسلحة في إطار موضوع ”حماية الأطفال اليوم لدرء النزاعات غداً“. وأود أيضاً أن أشكر السيدة غامبا والسيدة فور والسيدة لوندونيو على إسهاماتهن في مناقشة اليوم. ونود أيضاً أن نشكر الوفد السويدي على المذكرة المفاهيمية التي أعدت لهذه الجلسة (S/2018/625، المرفق)، والتي تجسّد مرة أخرى التزام السويد بهذه القضية النبيلة.

ترى جيبوتي أن القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي اتُخذ هذا الصباح والذي شاركنا فيه، استجابة ملموسة للدعوة إلى العمل التي أطلقها الرئيس.

إن الطابع المتغير والمعقد للنزاعات اليوم يعني أننا يجب أن نستعرض ونُكيّف بصفة مستمرة الآليات والاستراتيجيات التي نستخدمها لحماية الأطفال في مناطق النزاع. ووفقاً لما ورد في تقرير الأمين العام قيد النظر اليوم (S/2018/465)، لا يزال الأطفال يتضررون بشكل غير متناسب من النزاعات المسلحة في العديد من البلدان. وللأسف،

> ”[و]في عام ٢٠١٧، سُجلت زيادة كبيرة في عدد الانتهاكات بالمقارنة مع العدد المبلغ عنه في عام ٢٠١٦“ (S/2018/465، الفقرة ٥).

وإننا نعتبر هذا البيان دعوة ملحة إلى إيجاد حلول لهذه المسألة. وأودّ أن أؤكد التزام جيبوتي بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ولا سيما الأطفال، المتأثرين بشكل خاص بها. وأود أن أشدد على أربع نقاط بشأن حماية الأطفال العالقين في النزاعات المسلحة.

لطالما دعمت جيبوتي الصكوك الدولية المتعلقة بحماية الأطفال وعملت على تنفيذها. ونحن فخورون بتصديقنا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من أن معظم البلدان قد حددت سن ١٨ عاماً حداً أدنى للتجنيد في القوات المسلحة، فلا يزال يتعين على ٤٣ دولة أخرى أن تفعل ذلك.

ومن غير المعقول أنه يمكننا اليوم أن ننظر في مواصلة استغلال ضعف حالة الأطفال وأن نستهدفهم بالتجنيد الإجباري والتجنيد الطوعي في النزاع المسلح.

ثانيا، تعتز جيبوتي بكونها انضمت إلى إعلان المدارس الآمنة ووقعت على الإعلان، وهي ملتزمة بالاستفادة من المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. ويشكل احترام الحق في التعليم في أوقات النزاع المسلح وحماية هذا الحق عاملا رئيسيا في إعادة إعمار أي بلد خارج من النزاع.

ثالثا، علينا أيضا تعزيز حوارنا مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي. كما يود وفد بلدي أن يشير إلى إسهام أفريقيا في مكافحة هذه الظاهرة، بما في ذلك اعتمادها، في عام ١٩٩٦، مبادئ كيب تاون المتعلقة بمنع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة وتسريح الأطفال الجنود في أفريقيا وإعادة إدماجهم اجتماعياً. وما انفكت مبادئ كيب تاون مصدر إلهام للمجتمع الدولي في عمله من أجل حماية الأطفال، ولا سيما من خلال اعتماد مبادئ باريس، التي تشكل اليوم أداة رئيسية في مجال حماية الأطفال في حالات النزاع.

رابعا، إن بلدي، وهو واحة للسلام تتمتع باستقرار سياسي كبير في منطقة مضطربة، يسعى دائما، بالرغم من ضآلة موارده وقدراته على الاستقبال، لتوفير مستوى كاف من الحماية للاجئين والمهاجرين، ولا سيما الأطفال. واتخذت حكومة جيبوتي دائما الخطوات اللازمة لضمان تلقيهم المساعدة والحماية التي تتطلبها حالتهم. وفي ميدان التعليم، في عام ٢٠١٦، التزمنا بتوفير برامج التعليم الأساسي التي تلبي احتياجاتهم. وفي مجال الصحة، تقدم خدمات الرعاية الطبية والرعاية في المستشفيات لجميع من يقيمون في أرضنا.

ونعمل حاليا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على فتح منصة للوجستيات في جيبوتي. وبما نقدمه من دعم، ستوسع اليونيسيف عملياتها في جيبوتي لتشمل دعم برامج المساعدة الإنسانية المختلفة التي تنفذها الأمم المتحدة في أكثر من ٢٠ بلدا في أفريقيا وآسيا.

ولا يزال يساورنا القلق من استمرار أنشطة زعزعة الاستقرار في جمهورية جيبوتي، لا سيما من خلال تجنيد ١٠٠ شاب تقريبا من أبناء جيبوتي، وبعضهم قصر، وتدريبهم وتزويدهم بالأسلحة والمعدات، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. لقد وثقت هذه الحالة بشكل مستفيض تقارير متتالية قدمها فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا. فعلى إريتريا أن توقف نهائيا أنشطتها لزعزعة الاستقرار وتحرير الأرض التي احتلتها بصورة غير قانونية لفترة ١٠ أعوام حتى الآن. ولإبداء إريتريا لرغبتها في التوصل إلى حل نهائي للنزاع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي، فإن عليها أن توافق على اللجوء إلى التحكيم الدولي. وجيبوتي على استعداد تام للقيام بذلك. إن منطقة القرن الأفريقي بحاجة إلى السلام وهي تستحقه.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية اتخاذ نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار الواجب الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية لحماية المدنيين ويؤكد على اتخاذ نهج وقائي واستباقي.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

**السيد مونكادا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تهنئ فنزويلا السويد على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، مع ترحيبها باتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨). ونود أيضا أن نشكر الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) هنرييتا فور على إحاطتيهما الإعلاميتين، فضلا عن السيدة ييني لوندونيو على شهادتها، ونعرب عن تقديرنا لجهودهن الرامية إلى تعزيز حقوق الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وحماية هذه الحقوق.

وتبدأ المذكرة المفاهيمية المعدة لمناقشة اليوم (S/2018/625 المرفق) بالإشارة إلى تقرير غراسا ماشيل الصادر في عام ١٩٩٦ (انظر A/51/306)، الذي ذكرت فيه أن الطريقة الأكثر فعالية لحماية الأطفال هي منع نشوب النزاع المسلح. وتوافق فنزويلا تماما على هذا الطرح. ونعتقد أن أفضل استراتيجية لحماية الأطفال من الانخراط في الحرب وعواقبها هي منع نشوب حالات النزاع وتسويتها باتخاذ نهج شامل نحو معالجة أسبابها الهيكلية. والواقع أنه في العديد من حالات الضعف الاجتماعي – الاقتصادي، فإن التعصب الإثني والديني والتمييز واستبعاد الأطفال نتيجة للحرب عوامل تسهل مشاركتهم في الأعمال العدائية وتبرز الآثار الضارة التي يحدثها النزاع المسلح عليهم.

ولذلك السبب، من الضروري منع استخدام الأطفال وتجنيدهم في حالات النزاع المسلح وضمان حمايتهم وحقوقهم في تلك الحالات، وبالتالي التغلب على الحلقة المفرغة لأعمال العنف. وبالإضافة إلى ذلك، من العناصر الأساسية الأخرى في منع نشوب النزاعات المسلحة وقف جميع التدخلات العسكرية الأجنبية والحروب، فضلا عن وضع حد لعمليات زعزعة استقرار مجتمعات بأكملها للأغراض الجيوسياسية والاقتصادية، ونقل الأسلحة وتمويل الجماعات المتطرفة والإرهابية وتدريبها وتوفير المأوى لها. وبناء على ذلك، نحث جميع الدول على العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وأحكام الصكوك الدولية وقرارات كلا مجلس الأمن والجمعية العامة.

ومن الأمور المفجعة وغير المقبول أخلاقيا أننا لا نزال عاما بعد عام نقرأ في التقارير عن الموضوع المعروض علينا أن هناك صعوبات جدية مستمرة في مجال حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح الذين ”لا يزالون يتضررون بصورة غير متناسبة من الحرب“ (S/2018/465، الفقرة ٥)، وأن العديد من هذه الحالات ازدادت سوءا حالة انتهاكات حقوق الأطفال، على النحو المبين في التقرير المعروض على المجلس اليوم، وفق ما ورد في التقرير من أنه ”في عام ٢٠١٧، سُجلت زيادة كبيرة في عدد الانتهاكات بالمقارنة مع العدد المبلغ عنه في عام ٢٠١٦“ (المرجع نفسه).

وتؤكد فنزويلا مجددا على رفضها القاطع وإدانتها لجميع انتهاكات القانون الإنسان الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة، وهي تناشد جميع الأطراف الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وبالمثل، يجب أن يكون واجبا أخلاقيا للأمم المتحدة أن تتصرف بشكل متسق حينما نتكلم عن الإجراءات الرامية إلى حماية الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة. فممارسة إزدواج المعايير في هذه المجالات لا تؤدي سوى إلى تقويض الجهود الدولية المبذولة من أجل حماية الأطفال.

وفي ذلك الصدد، ندعو إلى التطبيق الكامل للعدالة الدولية على الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال الفلسطينيين في أعقاب أعمال العدون المتعددة التي واصلت الدولة القائمة بالاحتلال فرضها على بلدهم. ويلاحظ أن من الأمور المخزية أن بعض البلدان تدعو إلى تقديم مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة إلى العدالة، بيد أنه حينما يكون الأطفال الفلسطينيون هم موضوع الانتهاكات تظل هذه البلدان صامته. ومن الضروري أيضا مواصلة دعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك نشر القدرات المكرسة خصيصا لحماية الطفل، التي يجري تنفيذها في البلدان في إطار هيكل بناء السلام، إذ أنها تشكل عاملا رئيسيا في عملية انتقال فعالة ومستدامة من الحرب إلى السلام.

وفي الختام، تود فنزويلا أن تجدد التأكيد على أن حماية الأطفال المتضررين من حالات النزاع المسلح يجب أن تكون منطلقا أساسيا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة برمتها، في جميع مراحل أي النزاع. وبناء على ذلك، سنواصل الالتزام بتقديم دعمنا القوي

ومساعدتنا في الجهود التي، وفقا للقانون الدولي، تساعد الأطفال وتحميهم كالتزام أخلاقي ملح.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

**السيد لوكسين** (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا، داخل هذه القاعة، نتكلم عن حقوق الإنسان للأطفال – الحق في الحياة، وفي اسم، وفي التعليم، وفي الصحة، في جملة أمور. واليوم أود أن أذكر حق آخر – هو حقهم في عدم المعرفة. فللأطفال الحق في ألا يعرفوا بصورة مباشرة لأهوال الحرب. ولهم الحق في ألا يعرفوا بصورة مباشرة وزن البندقية أو مضاء حدها حينما تصيبهم طلقاتها. ولهم الحق في ألا يعرفوا الخوف، ولا سيما الخوف الذي يجب أن يشعروا به حينما يحدقون في ماسورة المدفع المصوب نحوهم. ولهم الحق في ألا يعرفوا الكراهية، الكراهية العنيفة التي لا تهدأ إلا بقتل هدفها.

للأطفال الحق في ألا يعرفوا كيف تبدو ساحات المعارك إلا ربما على شاشات أجهزة ألعابهم الإلكترونية. فذلك مكان لا ينتمون إليه يضم معتنقي فكر التشدد الخبيث.

والفلبين تشاطر الأمم المتحدة الرغبة العميقة في إبقاء الأطفال بمنأى عن النزاع المسلح والحفاظ على سلامتهم – حين لا يمكن تجنب أن يجدوا أنفسهم في وسط المعركة. وعمق ازدرائنا للجماعات المسلحة التي تجند الأطفال وتستخدمهم كدروع بشرية لا يمكن قياسه إلا من خلال تصميمنا الصارم على محاربتها. فهذه الجماعات المسلحة تستحق كل الازدراء. وبلادنا تكبدت التكاليف البشرية والاجتماعية والاقتصادية جراء النزاعات المسلحة التي شنتها تلك الجماعات. وتتضاعف المعاناة عندما يُزَج بالأطفال والشباب نظرا للكلفة النفسية للحرب، الأمر الذي لا يمكن قياسه، إذ يتحملها الأطفال في مرحلة نموهم ما قبل البلوغ، مما يؤثر على مستقبل الدولة.

وفي أيار/مايو ٢٠١٧، احتل مسلحون ينتسبون إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مدينة مراوي في الجزء الجنوبي من الفلبين. وبعد خمسة أشهر طويلة من القتال، استعادت القوات الحكومية السيطرة على المدينة، ولكن ليس من دون تكاليف باهظة من حيث الخسائر البشرية والأضرار التي لحقت بالمدينة. ومن المؤسف أن الأطفال الذين جندهم المسلحون لم يسلموا من الأذى في القتال. وتم استرجاع المدارس التي كان يحتلها المسلحون. لقد دمرت المدينة، مما يؤكد المفارقة أنه قد يتعين أحيانا تدمير قرية من أجل إنقاذها لأنه لا يمكن تركها في أيدي المتمردين وراء ظهر الجيش المتقدم. ولكن يمكن للمرء دائما أن يحيط بمدرسة أو يلتف حولها تاركا إياها خلفه.

فالتمرد والنزاعات المسلحة مسائل معقدة، ولكنها لا تستعصي على الحلول. وحكومة بلادي تسعى دون كلل إلى إيجاد حل لتلك النزاعات. وتحقيق السلام لا يزال في صميم جدول أعمال رئيس الفلبين. وبرنامج السلام والتنمية المؤلف من ست نقاط يرمي إلى إبرام اتفاقات سلام جديدة، في امتثال دائم واتساق مع حقوق الإنسان ودستورنا الديمقراطي، في حين أنه يناهض تماما طغيان الإرهاب ويسعى بإصرار دائماً إلى إنفاذ الحقوق المدنية وحقوق الإنسان الواردة في الدساتير السياسية المعروفة في العالم المتحضر. وقد صمم البرنامج لتعزيز ثقافة السلام ومراعاة حساسية النزاعات وتحقيق سلام يعزز اللحاق بركب التنمية الاقتصادية في مناطق النزاع.

وفي وقت سابق من هذا العام، أمر الرئيس وزيره المعني بالسلام باستئناف المحادثات مع المتمردين الشيوعيين. ولكنهم رفضوا ذلك. والقوات المسلحة الفلبينية ليست مكلفة بالمسؤولية الرئيسية عن السلام فحسب، بل وعن سلامة الأطفال في النزاعات المسلحة بصورة خاصة. وبموجب لوائحها المسماة ”حماية الأطفال أثناء حالات النزاع المسلح“، يحظى الأطفال بحماية خاصة في حالات النزاع المسلح. ومن يتم إنقاذهم أو

استعادتهم، بمن فيهم أولئك الذين اعتقلوا لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة المتمردة، يجري تسليمهم إلى المسؤول المحلي للرعاية الاجتماعية لتوفير الخدمات النفسية والاجتماعية لهم. وتعمل القوات المسلحة ولجنة رعاية الأطفال مع اليونيسيف لإنهاء انتهاكات حقوق الطفل. ولا يُنسب للجيش فضل يذكر، بينما يتلقى أعداء الدولة المديح المرة تلو الأخرى على تكرار إعلان نيتهم التي لم تتحقق أبداً لإنهاء تجنيدهم للأطفال.

إن الطفولة ينبغي أن تكون المرحلة الأعز في حياة الإنسان. ويحق لنا فيها جميعاً متعة اللهو البريء قبل أن نُجبر جميعا على التخرج منها إلى عالم من صنع الكبار. ونحن ملتزمون باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين لدعم حقوق الأطفال ورفاههم. ونسترشد في هذا الالتزام بخطة العمل الوطنية الثالثة للأطفال المتضمنة في خطة العمل الفلبينية للقضاء على العنف ضد الأطفال. والأمر التنفيذي ١٣٨ يعزز برامج الأطفال في النزاع المسلح التي تشمل التدريب في مجال حقوق الإنسان والرصد والإبلاغ والتصدي لانتهاكات حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح. ولا يلتزم المتمردون بأي من تلك الاتفاقيات أو البروتوكولات أو الخطط في أعمالهم الشريرة، كما أن نظرتهم للمجتمع لا تتقبل أبداكون أن الأطفال خارج نطاق الحرب وليسوا من غنائمها.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

**السيد أمايو** (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وأثني على مبادرة عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وهذا المحفل يتيح لجميع الدول الأعضاء الفرصة للتداول بشأن التحديات التي يواجهها الأطفال المتضررون من النزاعات المسلحة أو من يُزج بهم فيها، والسعي إلى حلول بشأن كيفية حماية الأطفال اليوم لمنع نشوب النزاعات غداً.

وأشكر الأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فضلا عن المديرة التنفيذية لليونيسيف، على تقريرهم الحالي (S/2018/465)، الذي يطلعنا على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، ويذكرنا بأن منع هذه الانتهاكات مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي وشاغل رئيسي للدول الأعضاء. ونحيط علما بالتوصيات، وفي هذا الصدد، أكرر التأكيد على التزام كينيا بمواصلة دعم تنفيذ توصيتهم الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال في النزاع المسلح.

وبغية حماية حقوق الطفل بشكل فعال ومنع نشوب النزاع، نحتاج إلى معالجة مسببات النزاع والحرب الأهلية، وتشمل الفقر والحرمان والإقصاء. وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أوجزنا ١٧هدفاً للتنمية المستدامة، ولكل منها أهميته وصلته الوثيقة بحماية الأطفال وتمكينهم. وبالنسبة لكينيا، فإن فخامة الرئيس أوهورو كينياتا ينظر إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والرعاية الصحية الشاملة والسكن الميسور التكلفة والتصنيع باعتبارها أولويات فورية وحاسمة للقضاء على الفقر والوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة والتعليم وإيجاد فرص العمل للشباب.

ويمكننا منع وإنهاء العديد من تلك النزاعات خلال فترة حياتنا من خلال تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات التي انضممنا إليها بالفعل. ويجب أن تقترن تلك الاتفاقات بالتمويل المستدام والمرن ووضع خطط عمل وطنية مع خرائط طريق واضحة للتسريع والتمكين والحماية وتوفير الفرص المتكافئة للأطفال. ولذلك، ينبغي أن تكون حماية الطفل جزءا أساسياً في أي سياسة شاملة لإدارة النزاعات والوقاية منها. وتشجعنا حالات الإفراج عن الجنود الأطفال من الجماعات المسلحة الذين أعيد تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع من قبل الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة، وخاصة اليونيسيف. وينبغي أن نكفل استمرار

الإدماج النفسي والتربوي في كسر حلقة العنف والعمل على تحقيق السلام المستدام.

ختاماً، فإن كينيا ما فتئت تلتزم بدعم الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إنهاء النزاعات وإحلال السلام المستدام، وبخاصة في القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى.

**السيد الحمادي** (قطر): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة.

كما أود أن أتقدم بالشكر للسيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على إحاطتها الإعلامية الشاملة وعلى جهودها المتواصلة الرامية إلى تسليط الضوء على أوضاع الأطفال في النزاعات المسلحة وكفالة حماية فعالة للأطفال من خلال إعدادها لتقارير شاملة ومستقلة وغير منحازة. وأود أيضا أن أشكر السيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسيف، والسيدة يني لوندونيو، ممثلة المجتمع المدني، على إثراء هذا النقاش الهام.

كما أعرب عن تأييدنا لبيان مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح. إن من دواعي الحزن والقلق أن نرى الإحصائيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/465) التي تشير إلى زيادة كبيرة في عدد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في سياق النزاعات المسلحة في عام ٢٠١٧، وذلك على الرغم من التقدم الهام الذي أشار إليه التقرير في مجال تعزيز حماية الطفل في الحالات التي قامت فيها الحكومات والجماعات المسلحة بتعزيز تعاونها من أجل منع هذه الانتهاكات. وفي هذا الشأن، يساورنا قلق بالغ من استمرار الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في العديد من مناطق العالم، والتي أشار إليها الأمين العام في تقريره. وعليه، فإن حماية الأطفال وضمان حقوقهم يكتسيان أهمية وينبغي إيلاؤهما اهتماماً، خاصة في التعامل مع الحالات التي ينظر فيها مجلس الأمن في منطقتنا وغيرها.

كما يحتم هذا الوضع على المجتمع الدولي تحمل مسؤولية جماعية لمضاعفة الجهود واتخاذ المزيد من الإجراءات الحاسمة للتعامل مع هذه المسألة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أي استراتيجية شاملة لمنع نشوب النزاعات وحلها وإحلال السلام المستدام الذي يكفل عدم تجريد الأطفال من طبقات الحماية التي توفرها لهم الأسرة والمجتمع والقانون. وفي هذا السياق، أود أن أرحب بإطلاق عملية تطوير دليل عملي حول دمج مسائل حماية الأطفال في عمليات السلام. ويسرنا أن نعلن أن دولة قطر ستشارك في تنظيم المؤتمر الدولي الأول حول ”مشاركة الشباب في مسارات السلام“ بالشراكة مع فنلندا وكولومبيا وبالتعاون مع مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، والمزمع عقده في هلسنكي في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

انطلاقا من إيمان دولة قطر الراسخ بأن الأطفال والشباب يملكون مفاتيح السلام والأمن، وهم أمل المستقبل، وبأهمية الاستثمار في تنشئة وحماية وتعليم هاتين الفئتين، وخاصة الأطفال، وبناء على قناعتنا بأن الحق في التعليم لا يسقط بسبب النزاع المسلح، فقد أولت دولة قطر اهتماماً كبيراً بمسألة ضمان توفير التعليم للأطفال في حالات الطوارئ وخاصة في حالات النزاعات المسلحة. وتجسد هذا الاهتمام من خلال تأسيس ”مؤسسة التعليم فوق الجميع“ وغيرها من مبادرات وبرامج التعليم التي تنفذها وترعاها الدولة بالتعاون مع المنظمات الدولية.

واسمحوا لي أن أشير هنا إلى الإنجاز الكبير لمؤسسة ”التعليم فوق الجميع“ بالشراكة مع منظمة اليونيسف وأكثر من ٨٠ شريكاً عالمياً، والمتمثل في توفير التعليم النوعي لعشرة ملايين طفل من المحرومين من المدارس في أكثر من ٥٠ دولة حول العالم، ومنها المناطق التي تعاني من النزاعات المسلحة، والذي أعلنت عنه صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر، رئيسة ”مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع“ خلال الاحتفال الذي عقد في نيويورك في شهر نيسان/أبريل الماضي.

وفي إطار التزام دولة قطر بحماية التعليم في حالات الطوارئ، فقد كانت من أوائل الدول التي صادقت على إعلان أوسلو للمدارس الآمنة. وإدراكاً من دولة قطر للارتباط الوثيق بين حماية حقوق الأطفال والشباب وتمكينهم من جهة، ومسألة منع النزاعات من جهة أخرى، فقد أولت اهتماماً كبيراً لخلق فرص عمل للشباب في السياسات والبرامج التنموية والإغاثية التي تنفذها الدولة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وقامت دولة قطر في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بتوقيع مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومؤسسة ”صلتك“ القطرية من أجل تعزيز قابلية الشباب للتوظيف وبناء قدراتهم وإطلاق مشاريع لوقايتهم من التطرف العنيف.

وختاما، نرحب بالقرار الذي اعتمده المجلس صباح اليوم والذي شاركت قطر في تقديمه لكونه يعكس المبادئ التي تحرص عليها في حماية الأطفال في النزاعات المسلحة ويتوافق مع أولوياتها في هذا المجال، ومن شأنه أن يدعم الجهود الدولية لتحقيق هذه الغاية. ونؤكد أن دولة قطر لن تدخر جهدا في دعم تلك الجهود الرامية إلى حماية الأطفال في كافة الظروف وبكافة الوسائل ولتوفير البيئة المواتية لتنشئتهم في ظروف أمنة وصحية، كفيلة بتطوير قدراتهم ليصبحوا صناعا لمستقبل ينعم بالسلام والأمن والرفاهية لجميع شعوب العالم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

**السيد الذبحاني** (اليمن): السيد الرئيس، أود بداية أن أهنئ السويد على ترؤسها لمجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لها التوفيق والنجاح في قيادة أعمال المجلس. وأشكر رئيس مجلس الأمن على عقد المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع والمسلح تحت عنوان ”حماية الأطفال اليوم يمنع النزاعات غدا“ وبحضور دولة رئيس الوزراء، السيد ستيفان لوفين، الأمر الذي يعكس الاهتمام الخاص الذي توليه السويد لحماية الأطفال بشكل خاص وحماية حقوق الإنسان بشكل عام. كما أشكر السيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على الجهود الكبيرة التي تبذلها هي ومكتبها لحماية الأطفال في مناطق النزاع المسلح، وهو موضوع توليها حكومة بلدي أهمية قصوى كبلد يعاني من نزاع تسببت فيه ميليشيات الحوثي الانقلابية. فلقد أخذنا على عاتقنا مسؤولية حماية أطفالنا وتجنيبهم آثار هذا النزاع المسلح.

كما يود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن الدول التي انضمت إلى إعلان المدارس الآمنة.

لقد دفعت المليشيات الحوثية المتمردة بأكثر من ٢ مليون طفل إلى البحث عن عمل جراء ظروف الحرب الهمجية التي فجرتها وتعمل على تجنيد الأطفال وإغرائهم ماليا، مستغلة الوضع الاقتصادي المتردي للأسر اليمنية حيث تقايضهم في قوت يومهم للقتال في صفوفها. وشملت عمليات التجنيد دور الأيتام وملاجئ الأحداث، بما في ذلك تجنيد ما يزيد على ٢٣ ٠٠٠ طفل، منهم ٢ ٥٠٠ طفل من بداية العام الحالي بصورة مخالفة للاتفاقيات الدولية وقوانين حماية حقوق الطفل.

كما حرمت المليشيات الانقلابية أكثر من ٤ ملايين طفل من التعليم، منهم ١,٨ مليون طفل حُرموا من الالتحاق بالمدارس خلال العامين الماضيين، بعد إقدامها على قصف وتدمير ٢ ٣٧٢ مدرسة جزئيا وكلياً واستخدام أكثر من ١ ٥٠٠ مدرسة كسجون وثكنات عسكرية. إن أطفال اليمن يتعرضون لأبشع أنواع القتل والمعاناة والتجنيد والحرمان من حقوقهم التعليمية والصحية والاجتماعية من قبل المليشيات الانقلابية بصورة تعكس مدى بشاعة هذه الجماعة وغطرستها واستهتارها بحقوق الأطفال والقوانين الدولية التي نصت على حمايتهم.

إن حكومة الجمهورية اليمنية تؤكد التزامها التام بحماية الأطفال وعدم تجنيدهم في النزاعات المسلحة، وهو التزام عملي وليس مجرد أقوال، حيث اتخذت الحكومة الإجراءات التالية:

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أصدر فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي قرارا جمهوريا يقضي بعدم تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة في الجيش أو الأمن ووجه كل الجهات العسكرية والأمنية بعدم تجنيد الأطفال دون الثامنة عشرة، وأكد على عدم شرعية تجنيدهم. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، تم توقيع خطة عمل بين الحكومة اليمنية ومنظمة اليونيسف لوضع حد لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة. وتم الاتفاق مع مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على إنشاء نظام لتسجيل المواليد والوفيات من أجل الرجوع إليه في تحديد عمر المتقدمين للخدمة العسكرية، ودراسة إنشاء وحدة في الجيش اليمني لحماية الأطفال، وكذا تدريب قوات الجيش اليمني من أجل حماية الأطفال.

وتتويجا لالتزاماتها الدولية في مجال حماية الأطفال وعدم الزج بهم في أتون القتال والعنف، فقد انضمت الجمهورية اليمنية في العام الماضي إلى إعلان المدارس الآمنة، الذي يهدف إلى حماية الأطفال والمدارس في النزاعات المسلحة. كما تم إصدار أمر عسكري في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٨ من قبل نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة يشدد على التزام القوات المسلحة اليمنية باللوائح والقوانين التي تتماشى مع القانون الدولي في تجريم تجنيد الأطفال. كما شمل هذا الأمر أهمية الالتزام بتنفيذ البروتوكول الخاص بتسليم الأطفال الذين تم إلقاء القبض عليهم أثناء العمليات المسلحة وتسليمهم إلى الجهات المدنية المعنية بحماية الأطفال، والتوجيه بمنع تصوير الأطفال المجندين الذين ألقي عليهم القبض وإزالة أي محتوى إعلامي يتضمن صورا أو مقاطع فيديو للأطفال المجندين.

وفي الأسبوع الماضي، أرسل معالي وزير الخارجية رسالة إلى السيدة غامبا تتضمن الإفادة ببدء المناقشات بين الجهات الحكومية اليمنية ومسؤولي الأمم المتحدة لاستكمال خطة العمل لعام ٢٠١٤ المعنية بمنع تجنيد الأطفال. كما طالبت الحكومة مرارا منظمات الأمم المتحدة المختصة بمساعدتها على تنفيذ الخطة، بما في ذلك في المناطق الواقعة تحت سيطرة الميليشيات الإنقلابية الحوثية في اليمن، التي عملت على استغلال وتجنيد الأطفال بشكل كبير في جبهات القتال، كما هو مبين في الأرقام الواردة في تقارير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة في الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧، على الترتيب.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاعات المسلحة لعام ٢٠١٧ (S/2018/465)، فإنني أود أن أبدي الملاحظات التالية.

تتفق الحكومة اليمنية مع الأمين العام في التأكيد على أهمية أن يكون منع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح ضمن الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي، وأهمية بذل المزيد من أجل التصدي لهذا التحدي عن طريق إدراج مسألة حماية الأطفال باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية شاملة لمنع نشوب النزاعات وحلها بهدف التمكين من إحلال السلام المستدام. وتؤكد الحكومة اليمنية على مسؤوليتها الشرعية والقانونية والأخلاقية عن حماية حياة ومستقبل اليمنيين جميعا بدون استثناء، وعلى أنها أيضا أشد حرصا على حاضر ومستقبل الأطفال في اليمن. فهم أمل المستقبل ركيزة وعماد السلام المستدام.

وإذ نقدر إشادة الأمين العام في تقريره بالجهود التي بذلتها الحكومة اليمنية لتحسين حماية الأطفال خلال العام الماضي، ورفع اسم الحكومة اليمنية من قائمة الحكومات التي لم تتخذ إجراءات في هذا الإطار، إلا أننا نستغرب بشدة لما ورد في التقرير من مساواة بين الحكومة الشرعية وأجهزتها وبين الميليشيات الانقلابية المسلحة. فالحكومة الشرعية تسعى إلى حماية شعبها ولا تجند الأطفال للقتال، وتتعاون مع الأمم المتحدة، وهي ملتزمة بالقانون الدولي وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وآخرها

القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الأمر الذي يجسده التقدم المحرز المبين في التقرير.

لا تزال الأمم المتحدة تعتمد في مصادرها على المنظمات المدنية والأفراد التابعين إلى ميليشيات الحوثي الانقلابية الذين يتعمدون تضليل الرأي العام الدولي وانتهاج كل الطرق والأساليب الكفيلة لتحويل الأزمة القائمة من أزمة سياسية إلى أزمة إنسانية، ومحاولاتهم لتزييف الأرقام والواقع لتوجيه الاتهام للتحالف العربي والحكومة اليمنية. إن الأمم المتحدة تعتمد في مصادرها على سجلات وزارة الصحة والمستشفيات التي تسيطر عليها ميليشيات الحوثي التي تقوم بتزوير السجلات، وتزويد الأمم المتحدة بأرقام لا أساس لها من الصحة، والمبالغة والتهويل لتحقيق مكاسب سياسية. ولقد سبق أن أبدينا رفضنا للآلية المتبعة للرصد وطالبنا بمزيد من الشفافية وأكدنا استعدادنا في الحكومة اليمنية للعمل مع مكتب السيدة غامبا لكشف الحقيقة.

إن ضعف تمثيل المنظمات الدولية في المناطق المحررة وعدم وجود مكاتب لها هناك يجعلها عرضة للتضليل لاعتمادها على مصادر غير موثوقة من طرف واحد، واستمرار تجاهل الأمم المتحدة لمطالب الحكومة الشرعية المتكررة في هذا الصدد. وتؤكد الحكومة اليمنية مجددا بأنه لا وجود لأطفال في قوام القوات المسلحة اليمنية، وأيضا استعدادها التام لاستقبال لجنة تحقيق من مكتب السيدة غامبا بخصوص ما ورد في التقرير شأن من ادعاءات تخص الجيش الوطني للجمهورية اليمنية.

ونتطلع في الحكومة اليمنية إلى سرعة إنجاز استكمال خطة العمل الموقع عليها في عام ٢٠١٤ والبدء في تنفيذها. كما نتطلع إلى زيارة الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح السيدة غامبا إلى اليمن، لا سيما محافظتي عدن ومأرب، بهدف الاطلاع عن كثب على الجهود التي يبذلها مركز إعادة تأهيل الأطفال المجندين في مأرب. كما نطلب الحكومة اليمنية مجددا من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع البدء في تقديم المساعدة لنظام تسجيل المواليد والوفيات للعمل على حماية الأطفال في المستقبل.

ختاما، نأمل أن يتجسد التقدم المحرز والتزام الحكومة اليمنية بحماية الأطفال في تقرير الأمين العام حول الأطفال والنزاع المسلح سيؤدي من خلال حذف اسم القوات المسلحة اليمنية من مرفق التقرير، وكذا حذف اسم التحالف العربي من هذا المرفق. ونرحب بالتعاون والعمل الجاد مع مكتب السيدة غامبا، ونتفق معها تماما بشأن أهمية انتهاج أسلوب العمل الوقائي لحماية الأطفال والتعاون مع الجهات الحكومية المختلفة والابتعاد عن الطبيعية الدعائية التي لا توجد التعاون بل تؤدي إلى زيادة الهوة بين هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

**السيد مارغاريان** (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود أرمينيا أن تشكر الرئاسة السويدية على تنظيم المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ونقدر الأهمية الكبيرة التي توليها السويد لهذه المسألة، كما يتضح من ترؤس دولة رئيس الوزراء للمجلس في وقت سابق اليوم. كما نشكر الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا؛ والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة أونرييتا فور، وممثلة المجتمع المدني، السيدة ييني لوندونيو، على إحاطاتهن الإعلامية الثاقبة.

إننا نشيد ونرحب باتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي صاغته السويد، والرامي إلى مواصلة تعزيز حماية الأطفال من العنف.

إن التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465) يبرز زيادة مقلقة في عدد الانتهاكات. وهذا التقرير تذكير صارخ بخطورة الحالة التي يواجهها الأطفال في العديد من مناطق النزاع. وثمة حاجة ملحة إلى تكثيف الجهود

الجماعية بغية ضمان عيش جميع الأطفال، سواء في حالات النزاع المسلح أو في أوقات السلام، حياة خالية من العنف والاستغلال والإكراه.

إن ولاية الممثلة الخاصة تؤدي دورا هاما في المساعدة على منع الانتهاكات الخطيرة وتحديد التحديات والتعقيدات الرئيسية في تنفيذ آليات الحماية الفعالة في الميدان. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة لبناء القدرات على تعزيز أوجه التآزر فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والكيانات غير الحكومية المحلية.

ولا تزال أرمينيا تولي الأولوية لحماية حقوق الأطفال، ووفقا للسياسات الوطنية وأطر التعاون الدولي التي اعتمدناها. والتزام أرمينيا بتعزيز سلامة الأطفال في النزاع المسلح يتجلى أيضا في تأييدنا لإعلان المدارس الآمنة ومبادئ باريس والتزامات باريس، فضلا عن مبادئ فانكوفر. كما أن أرمينيا من الدول الموقعة على بروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، ونشجع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على الانضمام إلى تلك الصكوك الهامة.

إن المناقشة المفتوحة اليوم تذكرنا مرة أخرى بما للنزاعات من أثر مأساوي على الأطفال الذين يعيشون في المناطق المتضررة وبالمخاطر التي يواجهونها يوميا. وندين بشدة انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص عندما تتعلق بحقوق وأرواح الأطفال.

والحماية الفعالة للأطفال في حالات النزاع المسلح تتطلب تعزيز الالتزام بتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة. وباعتبار أرمينيا إحدى الدول التي تؤيد وتشجع بثبات مفهوم وممارسة منع نشوب النزاعات، فإنها تولي الأولوية للتركيز على العمل المبكر. ودعم النزاهة والاستقلالية في العمل الإنساني وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق أمر حاسم لمنع وتخفيف معاناة الأطفال المحاصرين في النزاع.

وفي منطقتنا، نتيجة لعدوان أذربيجان على شعب ناغورنو كاراباخ، نرصد حالات الاستهداف المتعمد والعشوائي للسكان المدنيين والهياكل الأساسية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، التي قتل فيها المدنيون والتلاميذ وأصيبوا بجروح.

ويشكل وضع المنشآت العسكرية في مواقع المستوطنات المدنية واستخدامها منصات إطلاق للقصف على طول الحدود انتهاكا واضحا للقانون الإنساني الدولي.

وتستدعي القلق البالغ التقارير عن حالات الانتهاكات المروعة المرتكبة ضد الأطفال. وما لا يقل إثارة للقلق، مع ذلك، هو بعض الممارسات، التي بموجبها يتعرض الأطفال عمدا – مع ضعفهم – للدعاية التي تحض على الكراهية، مما يغذي الكراهية الإثنية ويحرض على العنف والتعصب. وتلك الممارسات تتنافى مع معايير ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ويجب تحديدها، وإدانتها والقضاء عليها على جميع المستويات، بدون تحفظ.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد هلال** (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر السويد شكرا جزيلا على تنظيم هذه المناقشة بشأن قضية الأطفال. وتعقد المناقشة في سياق المبادئ والالتزامات المعتمدة خلال المؤتمر الدولي المعقود في باريس في شباط/فبراير ٢٠٠٧ وهي ستمكننا من مواصلة التعبئة الدولية من أجل حماية الأطفال ومنع تجنيدهم بصورة غير قانونية وإرسالهم إلى ميادين المعارك، وستجدد تصميمنا على اتخاذ إجراء لضمان حياة أفضل للأطفال في جميع أرجاء العالم.

وفي النزاعات الدائرة حاليا، من دواعي الأسف أن الأطفال هم الضحايا الرئيسيون. فهم ضحايا حينما يتضررون بصورة مباشرة أو ينفصلون عن ذويهم؛ وحينما يتعرض تعليمهم للخطر أو يجندون بوصفهم مقاتلين في القوات المسلحة؛ وحينما يختطفون من المدارس، أو في الشارع أو من ديارهم؛ وحينما يجبرون على الإسترقاق أو يستغلون جنسيا. إن العالم بأسره يراقب بغضب وسخط في حين يختطف الأطفال في موجات كأسلوب منهجي من أساليب الحرب وإرهاب مجتمعات محلية بأكملها وإخضاعها وإهانتها. ويلقى بالأطفال المختطفين أثناء النزاعات في أتون العنف والرعب. وكثيرا ما يكون اختطافهم تمهيدا لارتكاب أعمال عنف أكثر شدة بحقهم. وهم يفصلون عن ذويهم، وتسرق طفولتهم، وكثيرا ما يعاملون بأكثر الطرق وحشية. ويستخدم العديد منهم مقاتلين أو رقيقا جنسيا أو جواسيس أو مهربين أو ناقلي ذخائر. وبعضهم يخدرون قبل إرسالهم إلى القتال، أو في مهام انتحارية أو يجبرون على ارتكاب فظائع ضد المجتمعات المحلية الخاصة بهم.

ومع أن مناقشة اليوم حشدت جميع أصحاب المصلحة في المجتمع الدولي، فإن علينا أن ندرك أن الجهود المبذولة حتى الآن لوضع حد للعنف ضد الأطفال ومنع إشراكهم أو استخدامهم في النزاعات المسلحة، غير كافية. وستستفيد جهود المجتمع الدولي من اتخاذ نهج متعدد الجوانب واستراتيجي لا يعالج النزاعات الجارية فحسب بل يركز أيضا على منع نشوبها. وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى اتخاذ نهج عملي يجمع بين الحوافز والمزيد من التدابير التقييدية، لا سيما فيما يتعلق بالمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب.

وعلى غرار مناقشة اليوم، فإن الدعوات إلى العمل مفيدة بلا شك باعتبارها أدوات رئيسية لرصد الحالة ولتبادل المعلومات والتقارير. وهي تدابير ضرورية لمنع تجنيد الأطفال في أوقات النزاع والقضاء عليه. وفي ذلك السياق، سيتعين توخي اتخاذ العديد من الإجراءات الملموسة في إطار عملنا الجماعي.

أولا، علينا أن ندعو إلى اتخاذ نهج وقائي مزدوج يهدف في البداية إلى منع نشوب النزاعات و، عند وقوعها، إلى الحد من آثار على الأطفال.

ثانيا، يجب علينا أن نمنع نشوب النزاعات بتعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة وتحقيق التنمية المستدامة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

ثالثا، يجب أن نتخذ التدابير القانونية والسياسية والمؤسسية لمنع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه.

رابعا، ينبغي للحكومات أن تصدق على المعاهدات الدولية ذات الصلة وتنفذها وتدرجها في التشريعات الوطنية. وعليها أن تقر القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، والتزامات باريس لحماية الأطفال من تجنيدهم أو استخدامهم بشكل غير مشروع من جانب قوات مسلحة أو جماعات مسلحة.

خامسا، ينبغي أن تولي برامج الأطفال اهتماما خاصا لمن هم أشد عرضة لخطر تجنيدهم في القوات المسلحة، ولا سيما الأطفال المنفصلين عن أسرهم أو بدون أسر.

سادسا، يجب إنشاء آليات فعالة لتحديد السن لمنع تجنيد القصر. ويتطلب ذلك الاحتفاظ بسجلات دقيقة لقيد المواليد – وهو شرط أساسي للقضاء على ظاهرة الأطفال الجنود أو تحديد أماكن والديهم من أجل إعادة لم شملهم.

سابعا، علينا ضمان حصول الأطفال على التعليم باعتباره تدبيرا وقائيا خاصا لمنع تجنيدهم، وبخاصة للأطفال الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين أو الأطفال المشردين داخليا.

ثامنا، على أطراف النزاعات التوصل إلى اتفاقات مكتوبة يلتزمون فيها باحترام الحد الأدنى لسن التجنيد في القوات المسلحة.

تاسعا، إن مكافحة الإفلات من العقاب تضطلع بدور رئيسي في السعي لتحقيق حماية الطفل. وينبغي محاكمة الأطراف التي تجند الأطفال ممن هم دون السن القانونية. وينبغي أن تعتبر الجرائم المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة جرائم ضد الإنسانية، نظرا لأن الأطفال يشكلون مستقبل دولهم ومستقبل البشرية.

وما فتئ اللمغرب يشارك في الجهود الدولية الرامية إلى وضع حد لإشراك الأطفال في النزاعات المسلحةوقد انضم إلى جميع الصكوك الدولية المتصلة بحقوق الطفل. وكان المغرب ضمن البلدان الأولى التي وقعت وصدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، فضلا عن التزامات باريس.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

**السيدة توفيلي** (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشيد بالرئاسة السويدية للمجلس على تنظيم مناقشة اليوم، وأيضا على عملها الممتاز حتى الآن بشأن هذه المسألة الحساسة. وأود أيضا أن أهنئ جميع أعضاء المجلس على اتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨).

وتؤيد اليونان البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف المزيد من الملاحظات.

إن حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة وحماية حقوقهم تشكل أولوية لليونان. وفي هذا السياق، فإن بلدي صدق بالفعل على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، أقرت اليونان أيضا القواعد والمبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، والتزامات باريس لحماية الأطفال من تجنيدهم أو استخدامهم بشكل غير مشروع من جانب قوات مسلحة أو جماعات مسلحة، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا، فضلا عن إعلان المدارس الآمنة.

وعلى الصعيد الوطني، فإن اليونان بصدد وضع خطة عمل وطنية خاصة مكرسة لضمان حقوق الطفل – وهو مسعى مشترك وشامل ينطوي على مشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية. وسترتكز خطة العمل، في جملة أمور، على حماية الأطفال غير المصحوبين.

ولا شك أن اليونان تعتبر حماية حقوق الأطفال المتضررين من النزاع الذين يلتمسون اللجوء داخل أراضيها الوطنية، سواء كانوا غير مصحوبين ومصحوبين، مسألة ذات أولوية قصوى. فهي توفر حماية خاصة للقصر الأجانب بموجب قانون الهجرة والاندماج الاجتماعي. ومن أجل توفير الحماية الفعالة والكافية لجميع الأطفال اللاجئين وملتمسي اللجوء، فإن السلطات الوطنية المختصة تتعاون تعاونا وثيقا مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فضلا عن منظمات المجتمع المدني.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي مجال التعليم، أُنشئ مكتب خاص لتعليم اللاجئين للتعامل مع قضايا تعليم اللاجئين بهدف ضمان إدماج الأطفال اللاجئين في النظام التعليمي اليوناني بتقديم الدعم النفسي —الاجتماعي، بعد فترة انتقالية تحضيرية. وفضلا عن ذلك، تقوم وزارة التعليم بتنفيذ خطة عمل لحالات الطوارئ من أجل تعليم جميع الأطفال اللاجئين والمهاجرين، بصرف النظر عن مركزهم. وعلاوة على ذلك، وفي مجال الصحة العامة، تحدد خطة العمل الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين

هدفا استراتيجيا لتعزيز الصحة البدنية والعقلية لجميع أفراد المجموعات السكانية الخاصة، بما في ذلك الفتيات اللاجئات.

ولا يزال التركيز على حماية حقوق الأطفال المتضررين من النزاعات باتخاذ إجراءات محددة الهدف من خلال الشراكات الاستراتيجية يشكل أولوية عليا لجميع الجهات الفاعلة المعنية والمجتمع الدولي والدول ومنظمات المجتمع المدني.

وينبغي أن يشمل هذا العمل الشامل والمنسق على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي جميع مراحل النزاع المسلح بغية تحقيق السلام المستدام على نحو أكثر فعالية. فنحن نستثمر، في نهاية المطاف، في تشكيل مواطن المستقبل المسالم والديمقراطي، بحماية حقوق الأطفال.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

**السيد إدريس** (مصر): أتقدم بالشكر لكم، السيدة الرئيسة، وللرئاسة السويدية لمجلس الأمن على الدعوة لعقد هذه الجلسة الهامة حول موضوع يحظى لدينا بالكثير من الأهمية والأولوية. كما أتقدم بالشكر للسيدة فيرجينيا غامبا، على إحاطتها الإعلامية القيمة بشأن التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465)، وكذلك على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما كل من السيدة هنرييتا فوري والسيدة يني لوندونيو.

يعيش أكثر من ٢٤٥ مليون طفل في مناطق النزاعات حول العالم، ويرصد تقرير هذا العام أعلى نسب للانتهاكات ضدهم منذ وضعت غراسيا ماتشيل دراستها الشهيرة (انظر A/51/306). وتدعو مصر الممثلة الخاصة للأمين العام إلى الاستمرار في توجهها الإيجابي الجديد لأجل ألا تكون تقاريرها مجرد أداة لتوجيه أصابع الاتهام لهذا الطرف أو ذاك وإنما أداة لتحذير المجتمع الدولي من خطورة الانتهاكات وللتحفيز على إيجاد حلول لتوفير الحماية للأطفال في مناطق النزاعات المسلحة.

ونعبر عن دعمنا لولايتها التي ستترسخ من خلال القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي اتخذناه في هذه الجلسة وشاركت مصر في تقديم مشروعه، والذي سيكمل الإطار القانوني والمؤسسي لهذه الولاية. ونتطلع إلى أن ينعكس ذلك في حدوث تحسن في حالة الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة العام القادم. ونود في هذا الإطار إبراز النقاط التالية:

أولا، نؤكد على أن المسؤولية الأولى عن حماية المدنيين وخاصة الأطفال خلال النزاعات المسلحة تقع على عاتق الحكومات المعنية.

ثانيا، لا يمكن تجنب النزاعات، كما يطالب قرار اليوم ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، إلا إذا تم التعامل مع الأسباب الجذرية لنشوب النزاعات، ومنها عوائق تحقيق التنمية واستدامتها والقضاء على الفقر وارتباط منع نشوب النزاعات المسلحة بالتعاون مع الدول لبناء قدراتها.

ثالثا، بالرغم من تأييدنا للتطور الأخير في أسلوب صياغة تقرير الأمين العام، فإننا نطالب بألا يتم الكيل بمكيالين. ففي حين يرصد التقرير تطورات إيجابية في حالة الأطفال في جميع مناطق النزاعات المسلحة، لا توجد إلا حالة واحدة فقط وهي الأطفال في الأراضي الفلسطينية الذين تستمر معاناتهم من قتل واعتقال وقصف لمدارسهم تحت الاحتلال الإسرائيلي. ويستمر تساؤلنا حول عدم إدراج مرتكبي تلك الانتهاكات على ملاحق التقرير. ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في مطالبته للحكومة الإسرائيلية بالالتزام بالمبادئ الدولية لعدالة الأحداث وإعادة النظر في استخدام الحبس الإداري للأطفال والكف عن استخدام الحبس الانفرادي كأسلوب عقابي للأطفال وعدم التشجيع على استخدام الأطفال في التجسس. كما ندعو الأمين العام، في تقريره القادم، إلى الاستمرار في رصد تلك

الانتهاكات وإدراج مرتكبيها على قوائم التقرير، ليس بهدف توجيه أصابع الاتهام إلى أي طرف، وإنما لإيجاد حلول لكيفية توفير الحماية للطفل الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

رابعا، ما زالت قضية نقص التمويل لبرامج تأهيل وإعادة إدماج الأطفال تمثل عائقا كبيرا أمام توفير الحماية اللازمة لهم. ولذلك، نؤيد دعوة قرار اليوم للمجتمع الدولي، وخاصة مجتمع الجهات المانحة، إلى زيادة المخصصات لتلك البرامج.

خامسا، صدقت مصر في عام ٢٠٠٧ على البروتوكول الاختياري لمنع تجنيد الأطفال، وكيفت دستورها ليتناسب معه. وتولي مصر أهمية خاصة لتعليم وصحة الأطفال ودعم أسرهم، في إطار استراتيجية الطفل الوطنية الجديدة ٢٠١٥-٢٠٢٠. كما تتخذ مصر تدابير خاصة للأطفال اللاجئين والنازحين من مناطق النزاعات المسلحة الموجودين فوق الأراضي المصرية لضمان عدم تسربهم من التعليم وتوفير الخدمات الصحية لهم كأقرانهم من المصريين.

سادسا، تثني مصر على البعد الإقليمي ودون الإقليمي الذي عكسه القرار الجديد بشأن الأطفال والنزاع المسلح، خاصة وأن استغلال الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة يمكن أن تكون له طبيعة عابرة للحدود، وهو ما تنبهت له مراكز الأبحاث المصرية وقامت بإجراء أبحاث ودراسات عن الأطفال غير المصحوبين النازحين من مناطق النزاعات عبر الحدود، الذين يقعون فريسة سهلة للمتجرين في البشر والجماعات الإرهابية المسلحة. وفي هذا الإطار تعبر مصر عن استعدادها لوضع إمكانات مركز القاهرة الدولي للتدريب على تسوية المنازعات وحفظ وبناء السلام، للمساعدة في دعم الجهود الإقليمية ودون الإقليمية لتوفير الحماية للأطفال.

سابعا، لا يمكن القضاء على الانتهاكات ضد الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة من دون تفعيل نظم العدالة الانتقالية ومعاقبة مرتكبي تلك الانتهاكات.

ثامنا وأخيرا، تضطلع لجنة بناء السلام بدور هام يجدر تعزيزه في إبراز بعد حماية الأطفال في مجهودات بناء السلام بعد انتهاء النزاعات. وفي نفس الوقت نؤيد، من جانبنا، دعوة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة، إلى وجود مستشارين لحماية الأطفال ضمن بعثات حفظ السلام المختلفة.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

**السيدة روغوابيزا** (رواندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السويد شكرا جزيلا عبركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت جدا والهامة. إن المشاركة الشخصية لمعالي رئيس وزراء بلدكم في هذه المناقشة تضع هذه المسألة على أرفع مستوى سياسي، وهو المستوى الذي نحتاج إلى وضع هذه المسألة الهامة عنده. كما إننا سعدنا جدا برؤية عدد من المسؤولين رفيعي المستوى بيننا هنا هذا الصباح. لقد كنا هنا هذا الصباح - ولسنا من بين المسؤولين الكبار - وقد سعدنا جدا بأن وضعت هذه المسألة على أعلى مستوى سياسي. وهذا لا يشكل مفاجأة لنا؛ فما زلنا نتذكر بوضوح رئاسة السويد الأولى لمجلس الأمن، التي وضعت منع نشوب النزاعات في صميم أعمالها؛ وتلك كانت المرة الأولى التي يشارك فيها أميننا العام في أعمال مجلس الأمن. ولذلك فمن المناسب جدا اليوم أن نمضي خطوة إلى الأمام بالتركيز على الأطفال.

وترحب رواندا باتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) وقد سرها جدا أن تكون أحد مقدمي مشروع هذا القرار الهام، الذي يعزز آليات منع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع.

وأشكر كذلك، في هذه المرحلة، مقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح شكرا جزيلا، ولا سيما الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة غامبا،

فضلا عن الضحية – سأدعوها ضحية – الآنسة لوندونيو، التي شاطرتنا فعلا تجربتها بشهادتها صباح هذا اليوم.

إن آثار النزاعات المسلحة على الأطفال كارثية، ولا يمكننا المبالغة في هذا الأمر.

فهي تترك آثاراً شديدة على نمو الأطفال، سواء من حيث الآثار البدنية أو تلك التي لا يمكن رؤيتها، ولا تلاحظ إلا في مستوى التحصيل الدراسي والتطور الانفعالي والاجتماعي للطفل.

ويعيش نحو ٢٥٠ مليون طفل في بلدان متأثرة بالنزاعات العنيفة. وفي الماضي القريب نسبيا، كانت رواندا بلداً في نزاع، والمنظور الذي أود عرضه على المجلس اليوم يرتكز على حقيقة أننا عندما كنا في نزاع ونواجه الإبادة الجماعية قبل ٢٤ عاما، لم يسلم الأطفال من الأذى على أي من الجانبين، القتلة أو الضحايا على السواء. وإن كان في ذلك مجال للإلهام، فما يمكنني قوله إن جزءا كبيرا مما نتعامل معه اليوم يعزى للصدمة التي عاني منها شباب اليوم، حين كانوا أطفالا في ذلك الوقت. فالعواقب بعيدة الأثر وتستمر طويلاً. ومن واقع تجربتنا، ببساطة، يمكنني القول إن حماية الأطفال اليوم ضرورية تماماً ليس لتمكين بلد ما من تحقيق التنمية السريعة والشاملة للجميع فحسب، بل ولتمكينه من الصمود والوقوف على قدميه مرة أخرى في أقرب وقت ممكن. وهذا ما يمكن أن نتشاطره من واقع تجربتنا.

إن وفدي يشعر ببالغ القلق إزاء زيادة الحالات الموثقة للانتهاكات المحققة للأطفال من جانب القوات الحكومية والجماعات المسلحة من غير الدول في حالات النزاع. وما هو أكثر مدعاة للقلق أن هذه ليست إلا الحالات الموثقة، ونطاق الحالات غير الموثقة أساسا مجهول بالنسبة لنا. وجهودنا لضمان أن يوفر المجتمع الدولي الأدوات الضرورية للتصدي للانتهاكات بأكبر قدر ممكن من التركيز وكسر دورات العنف ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة، مع منع نشوب نزاعات مسلحة جديدة، هي ما ينبغي أن ينصب عليه تركيزنا الجماعي.

وحتى لو كان الأمر بديهيا، يجب احترام حقوق الأطفال وحمايتها، بغض النظر عن السياق أو الظروف، حتى وإن كانوا في ظروف الفقر الشديد أو الهشاشة أو الحرمان. والحقيقة أن الجانب الوحيد الذي ينتمي إليه الأطفال في أي نزاع مسلح هو جانب الضحايا. وسواء كانوا مقاتلين أو ضحايا مباشرين للنزاع، فهم لا يزالون ضحايا. ونود أن نقترح بعض التوصيات من رواندا. ولعل الكثيرين هنا قد سمعوا الكثير منها اليوم بالفعل.

أولا، يتعين علينا حقاً أن نركز على الوقاية، بأدوات واستراتيجيات وقائية لحماية الأطفال المعرضين لخطر التأثر بالنزاع المسلح. ثانيا، يجب إيجاد الوسائل الكفيلة بتعزيز المساءلة. ثالثا، نحتاج إلى ضمان إدراج حماية الأطفال كجزء منفصل من كل عملية سلام ومفاوضات بشأن اتفاقات السلام. رابعا، يجب أن ندعم الدول الأعضاء والأطراف المختلفة في نزاع من خلال تزويدها بالأدوات التي تساعدهم على حماية الأطفال. وأخيرا، يجب أن نكفل أن تكون جهودنا لإعادة الإدماج محددة للغاية – خصوصاً بالنسبة للفتيات، على سبيل المثال، والأطفال في ظروف معينة.

ورواندا ترى من الأهمية بمكان تعزيز الصلات بين حماية الأطفال وحقوق الطفل ومنع نشوب النزاع. ولا يمكن أن نغالي في أهمية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية. وأود أن أردد الكلمات الرائعة لرئيس وزراء السويد صباح اليوم عندما قال إن هذا أمر بسيط. فالأمر يتعلق بتوفير الأمن والسلامة والرعاية الصحية والتعليم والغذاء – مجرد وضع الطعام على المائدة. الأمر بهذه البساطة. ولا حاجة بنا إلى آلية معقدة للغاية. والأهم من ذلك، أن تلك هي التزاماتنا. وهي ليست اختيارية. ربما يكون لدينا بروتوكولات اختيارية، لكن التزاماتنا تجاه أطفالنا ليست اختيارية. ونحث أعضاء مجلس الأمن على النظر في التشاور

مع الخبراء في حماية الأطفال لضمان توفير القدرات الكافية من أجل الوفاء بولايات عمليات السلام فيما يتعلق بالأطفال واحتياجاتهم.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإشارة إلى الملاحظات القوية للسيدة لوندونيو صباح اليوم، التي تبين أن جميع الأطفال، بمن فيهم المقاتلون السابقون، لديهم القدرة على أن يصبحوا عوامل للتغيير إذا أتيحت لهم الفرصة والمنبر. فالأطفال أكثر مرونة، وقد يصبحون عوامل إيجابية للتغيير إذا منحناهم الفرصة والمنبر. وحالة السيدة لوندونيو غنية عن البيان.

واليوم، ذُكرت أيضاً أهمية جمع أفضل الممارسات، وأود أن أشارك المجلس واحدة من هذه الممارسات التي نقدمها في رواندا اليوم والمنصة التي نستخدمها. في كل عام في رواندا، نعقد مؤتمر قمة للأطفال ينظمه الأطفال ويعقد في برلماننا الوطني. جميع التوصيات التي تنبثق عن القمة تدمج احتياجات الأطفال وأولوياتهم ومطالبهم. وبصفتنا الحكومة، نحن مسؤولون عن متابعة وتنفيذ تلك التوصيات. وإن كان ذلك مفيدا في نظر الآخرين، يسعدني أن أقدم المزيد من التفاصيل بشأن مؤتمر القمة السنوي للأطفال.

ختاماً، أود مرة أخرى أن أكرر شيئاً ناقشه العديد من المتكلمين اليوم، وهو أننا إن لم نقم بحماية الأطفال الذين يعيشون في حالات النزاع وتزويدهم بما يحتاجونه، سيتعين علينا التعامل معهم حين يصبحوا بالغين في ساحة المعركة. وأذكر كلمات أحد زملائنا هذا الصباح، ممثل الولايات المتحدة، إذا نحن لم نتعامل مع أولئك الأطفال، سيتعين علينا التعامل معهم بعد أن يصبحوا بالغين.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام رواندا بضمان احترام حقوق جميع الأطفال وحمايتها، بغض النظر عن السياق أو الظروف. ورواندا أحد الموقعين على اتفاقية حقوق الطفل ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واتخاذهم جنوداً.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية الدومينيكية.

**السيدة أندوخار** (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد الجمهورية الدومينيكية البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الأرجنتين باسم البلدان التي تؤيد إعلان المدارس الآمنة.

نود أن نهنئ السويد على توليها رئاسة المجلس وعلى تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الأطفال في النزاع المسلح، وتتناول موضوع ”حماية الأطفال اليوم تمنع نشوب النزاعات غدا“.

ونعرب عن الشكر أيض للسيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وللسيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على تبادلهما معنا منظوراتهما الهامة. وبالمثل، نشكر السيدة ييني لوندونيو، ممثلة المجتمع المدني، الذي تذكرنا تجربتها بمسؤوليتنا وبالإلحاح الذي علينا أن نعمل به.

ونشعر بالقلق من المستويات المرتفعة للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من النزاع، وحيال تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال للعمل كإرهابيين انتحاريين، ومن المعدلات المنذرة بالخطر لاختطاف الأطفال وأعمال العنف الجنسي التي ترتكب ضدهم. ولا يزال الأطفال يتعرضون للوصم بسبب تجنيدهم واستخدامهم على يد الجماعات المسلحة، وهم يجرمون بسبب أعمال أجبروا على ارتكابها. وينجم عن ذلك جيل مصاب بالصدمة قطعت فترة طفولته وأصبح مستقبله معرضا للخطر. ومن الضروري ضمان العدالة والحماية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، مع زيادة التركيز على أشد الأطفال ضعفا –

من هم في حالات النزاع المسلح –كوسيلة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

إن المدارس والطلاب والمعلمين يستهدفون عمدا في الهجمات، مما يدل على أن هذه ليست مجرد أزمة أمن فحسب، بل هي أيضا أزمة لحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية. ويكون تعليم الأطفال دائما أحد الخسائر الأولى خلال النزاع وفي أغلب الأحيان يكون آخر ما يسترد. ونظرا لخطورة الحالة، اعتمدت الجمهورية الدومينيكية إعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا، ونناشد الدول الأخرى أن تعتمد هاتين الوثيقتين غير الملزمتين قانونا. وفضلا عن ذلك، وفي عام ٢٠١٤ صدقت الجمهورية الدومينيكية على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وندعو إلى التصديق العالمي على البروتوكول.

ومن الضروري تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي، الذي يوفر الأساس للالتزامات الملزمة قانونا لجميع أطراف النزاعات، بالإضافة إلى مواصلة اتخاذ تدابير وقطع المزيد من الالتزامات، بشكل رئيسي مع خطط العمل، لحماية الأطفال من النزاع والإسهام في زيادة فعالية منع نشوب النزاع. ولذلك نغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى وضع حد للإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الأطفال في حالات النزاع.

وتشكل حماية الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم ودعمهم – بما في ذلك بزيادة الاستثمار في برامج التعليم والتدريب وتقديم المشورة وجمع شمل الأسر – عاملا أساسيا في كسر حلقة العنف وتوجيهنا نحو بلوغ الهدف الذي يوحد صفوفنا اليوم في هذه المناقشة.

ونعتقد أن من الأهمية البالغة بمكان ضمان المشاركة الفعالة والمجدية للأطفال والشباب في عمليات بناء السلام والأمن وصونهما. وفضلا عن ذلك، نسلم بالدور الأساسي الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للآثار التي يعاني منها الأطفال في النزاعات المسلحة. ونعتقد أن هذه المشكلة يجب أن تظل جزءا من سياسات بعثات حفظ السلام وبرامجها في الميدان.

ولا يزال يتعين علينا أن نقطع شوطا في سبيل القضاء على إساءة المعاملة والأهوال التي يواجهها الأطفال في حالات النزاع. ولذلك نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني، وفي الوقت نفسه نشغل مقعدنا في مجلس الأمن بوصفنا عضوا غير دائم بدءا من عام ٢٠١٩، ونمنح جدول الأعمال هذا وأطفالنا مستوى الأولوية التي يستحقونها.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا.

**السيد براون** (ليبريا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وفد بلدي يشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح؛ ويرحب بتقرير الأمين العام (S/2018/465) ويشكر المتكلمين الآخرين والمساهمين على أفكارهم الثاقبة والقيمة.

لقد انضممنا إلى الأعضاء الآخرين دعما لتعزيز جدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح من خلال المشاركة في تقديم القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) لأن ليبريا تؤمن بالصلة بين منع نشوب النزاع وحماية الأطفال.

وفي وقت سابق صباح هذا اليوم، وفي افتتاح المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن الأستاذ جيفري ساكس ذكرنا عن حق بأن الأطفال هم مستقبلنا – ولا يمكن أن يكون هناك مستقبل بدونهم. ومع ذلك، وإذ نعقد مناقشة اليوم، فإن الحقيقة المثيرة للقلق بشأن مستقبلنا تخيم على هذه القاعة: ألا وهي

أن الأطفال لا يزالون يستخدمون أسلحة وجنودا للحروب. إن مستقبلهم – وهو مستقبلنا – يتعرض للفناء. وتتعرض براءة طفولتهم للسرقة وربما تنتهك عملية نموهم بصورة نهائية. ونتفق مع الأمين العام على أن هذا أمر غير مقبول. ونسلم بإحراز التقدم المشار إليه في عدد من البلدان، ولكن الاتجاه العام لا يزال يشكل تهديدا لمستقبلنا الجماعي. ويترك العديد من الأطفال في العالم، من دون أي خطأ منهم، متخلفين كثيرا عن الركب.

وقبل عشرين عاما، خلص التقرير الذي أعدته غراسا ماشيل عن أثر النزاعات المسلحة على الأطفال إلى أن ”أكثر الطرق فعالية لحماية الأطفال هي منع تفشي النزاعات المسلحة“ (A/51/306، الفقرة ٢٥٣). وهذا الاستنتاج صحيح اليوم مثلما كان صحيحا في ذلك الوقت. وإذ نعمل على تعزيز النموذج الجديد لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، من الضروري أيضا أن يلتزم مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء بالعمل بصورة ابتكارية وبتفان وقوة على ضمان حماية الأطفال الذين يعانون من جراء النزاعات المسلحة الحالية. وهم، في الحقيقة، ضحايا أبرياء لعدم قدرتنا على العمل.

وما هو صحيح أيضا أن الأشد عرضة للتجنيد الإجباري هم الأطفال الفقراء، ولا سيما من تقل أو تنعدم إمكانية حصولهم على التعليم، إذ تزداد فرصة تجنيدهم الإجباري للخدمة في القوات المسلحة. ولذلك من الأهمية بمكان رفع مستوى أوجه الارتباط المتبادل بين حماية الطفل، وحقوق الطفل، ومنع نشوب النزاع في خطط عملنا الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وحينما نطالب بحماية حقوق الأطفال، علينا أن نفعل ذلك مع تهيئة بيئات مؤاتية للتعلم والنمو. وتعني البيئات المواتية أكثر من المباني المدرسية والطاولات والكراسي، مع أهمية هذه الأشياء. وهي تتعلق أيضا بالأسر والمجتمعات التي يعيشون فيها. فهل هم يملكون الوسائل والنظم للعيش في سلام مع بعضهم البعض، على نحو مستدام؟ لقد شهدنا مرارا وتكرارا أنه حيث لا يملكون هذه الوسائل والنظم، فإن المباني المدرسية، بدلا من أن تكون مراكز لتشكيل العقول، حولت إلى ثكنات عسكرية مخصصة لتشكيل أطفالنا ليكونوا أدوات للحرب.

إن ليبريا ترحب بجدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح وتدعمه، لا بوصفه أداة لضمان حماية الأطفال وإخضاع الجناة للمساءلة فحسب، بل أيضا باعتباره ضرورة أخلاقية – إن كنا بحاجة إلى ذلك – للعمل بهدف واحد وعزم ثابت، بما في ذلك هنا في هذه القاعة، على وضع حد بشكل حاسم للنزاعات الجارية. ومن الأمور الواضحة تماما: أنه حيثما يوجد نزاع، سيظل الأطفال الفقراء وأسرهم معرضين لخطر كبير لتدمير حياتهم – ومستقبلنا – ربما بصورة نهائية. وصحيح أيضا أن علينا أن نعمل بالقدر نفسه من الالتزام والحسم على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

وبناء على ذلك، وحيث انهارت مؤسسات الدولة بوضوح تحت وطأة النزاع المسلح الجاري، ربما حان الوقت لتوسيع نطاق واجب الحماية وواجب إنهاء النزاعات الدائرة فعليا ليشمل المناطق التي تجري فيها النزاعات، وليشمل أيضا الجهات الفاعلة الخارجية الأخرى التي لديها مصالح ذاتية في استمرار النزاعات. لقد حان الوقت حقا لإخضاع بعضنا البعض للمساءلة على النحو الواجب عن إنهاء النزاعات فضلا عن منع نشوبها.

وتعرف ليبريا شيئا أوشيئين عن الجنود الأطفال. ونشيد بأعمال الممثلة الخاصة غامبا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في هذا الصدد، فضلا عن أعمال العديد من الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية. وبالرغم من قلة إمكانيات هذه الجهات أو عدمها، فإنها أعطت طوعا ومن تلقاء نفسها ومن منظماتها من أجل المضي قدما، بأية طريقة ممكنة، ليس بعملية إعادة الإدماج وحدها بل أيضا بنزع السلاح والتسريح.

ومع ذلك، فإن هذه المؤسسات – المحلية منها والدولية – تفتقر إلى ما يلزمها من التمويل ومن دعم المانحين لكفالة إعادة إدماج سليمة للأطفال المجندين، والذين تعرض الكثيرون منهم لأسوأ أشكال الوحشية والمخدرات. ولكن، عوضاً عن معاملتهم كضحايا، ينظر إليهم على أنهم عالة على المجتمع، فينبذون ويُحط من قدرهم، أحيانا من قبل أفراد أسرهم ومن مجتمعاتهم المحلية بالتأكيد.

وحتى عندما نحثهم على المضي قدما في تطوير أنفسهم، وفي حالة قلة من الأشخاص الذين يستكملون برنامج إعادة الإدماج – وهو في ليبريا يشتمل على ثلاثة أشهر من التدريب على المهارات وثلاث سنوات من التعليم النظامي، بغض النظر عن مستوى الطفل في بداية البرنامج – لا توجد متابعة بعد انتهاء هذه العملية. وإذا كنا نتحدث عن تحسينهم لأحوالهم بجهودهم الذاتية بدلا من الاعتماد على الآخرين – فإن ذلك أمر شبه مستحيل في حالة هؤلاء الأطفال الذين حُرموا من براءتهم وشوهت عقليتهم.

وعلى الرغم من أن عملية إعادة الإدماج ضرورية، فإنها تحظى بأقل دعم من بين الجهود المبذولة لإعادة البلدان إلى طريق السلام رغم حقيقة – وذلك ينطبق مرة أخرى على حالة ليبريا – أن ثمة رغبة جارفة لدى الأطفال الجنود لنزع سلاحهم. ولذلك، فإن عنصرا هاما من عناصر مستقبل أي بلد في مرحلة ما بعد النزاع – وهو شبابها الممتلئ حيوية – يجري تدميره في شوارع المدن، حيث لا يجد هؤلاء الشباب أمامهم سوى المخدرات والجريمة ويُحكم عليهم بمصير يمر عبر طريق لم يكن لهم يد في اختياره. ومن ثم، فإنهم ينتظرون الفرصة التالية كي يصبحوا آلات قتل. وبعد أن أمضوا سنوات تنشئتهم يعيشون بالاعتماد على السلاح دون مراعاة للقواعد والمعايير الديمقراطية للمجتمع، يجهل الكثير من هؤلاء الأطفال المحاربين خبرات وقيم العيش في ظروف سلمية. ونحن نلقي إليهم بدلو وخنجر، وربما بمبلغ ٧٥ دولارا، ونطلب منهم إعادة الاندماج في المجتمع. ونطلب منهم أن ينسوا ماضيهم – وهو الشيء الوحيد الذي يعرفونه حقا.

وبطبيعة الحال يمكننا أن نفعل أفضل من ذلك؛ يمكننا دعم عمليات إعادة الإدماج المستدام لأنها من بين أفضل الضمانات لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وقد لا نكون قادرين على تغيير ما حدث لأطفالنا في الماضي، غير أنه يمكننا أن نؤثر بصورة مجدية أكثر على ما يمكن أن يحدث لهم في المستقبل – مستقبلنا.

وإذ أختتم بياني، أود أن أشدد على أنه بينما تعد عملية إعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين عملية جيدة لاستعادة الشعور بالحياة الطبيعية، ينبغي أن يركز هدفنا الرئيسي أولا على الطرق المبتكرة للحد من تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة. وينبغي أن تكون هذه مسؤوليتنا الاجتماعية والأخلاقية. ولا يمكننا أن نؤنبهم أو نعزلهم. ولا ينبغي إلقاء اللوم عليهم بسبب ظروفهم؛ ويجب اعتبارهم ضحايا أبرياء بحاجة إلى دعمنا الدائم.

وتستحق اليونيسف الثناء على مبادراتها، بالتعاون الوثيق مع الحكومات والمجتمعات المحلية، من أجل حماية وإعادة تأهيل الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. وينبغي لنا أن نعمل على كفالة الاحترام والتنفيذ الكاملين للاتفاقيات والمعاهدات التي تنظم حقوق الأطفال.

أخيرا، لا توجد طرق مختصرة لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وليس بوسعنا اختراع أي منها. وتتطلب إعادة التأهيل وإعادة الإدماج استراتيجيات طويلة الأجل. وهما تتطلبان موارد تفتقر إليها، للأسف، أشد البلدان تضررا واحتياجا، وهي موارد لا يمكنها الاستغناء عنها في سياق جهود توطيد دعائم السلام فيها والحفاظ عليه. وبالنسبة للبلدان في مرحلة ما بعد النزاع، فإن إعادة التأهيل وإعادة الإدماج هما وسيلة هامة للحفاظ

على السلام وتفادي الانزلاق إلى النزاع مرة أخرى. وعندما نمنح بعضنا بعضا الفرصة لنكون أفضل، وعندما نوفر للأطفال فرصة أفضل في حياة أفضل، فإننا لا نساعد بالضرورة الشخص الآخر – بل إننا نساعد فعلا أنفسنا.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

**السيد سايكال** (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا، على التقرير المعروض علينا (S/2018/465). أود أيضا أن أشكر الرئاسة السويدية على عقد هذه المناقشة حسنة التوقيت، والشروع في القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) بشأن حماية الأطفال في مناطق النزاع، الذي اتخذ اليوم. ويشرفنا أن نكون من المشاركين في تقديم هذا القرار الهام.

إن الطابع المتغير باستمرار للنزاعات المسلحة في عالم اليوم المتزايد التعقيد يشكل تحديا خطيرا للمجتمع الدولي في حماية أكثر الضحايا المدنيين ضعفا، ألا وهم، الأطفال. وبوصفهم مستقبل كل مجتمع، فإن الأطفال بحاجة إلى الحماية والتغذية والتعليم وضمان حقوقهم الأساسية. ولكن يوجد حاليا قرابة ٢٥٠ مليون طفل متضررون من النزاعات المسلحة على الصعيد العالمي. إن أثر الإرهاب والتطرف العنيف على الأطفال مدمرٌ. إنه يسلبهم طفولتهم، وحقوق أساسية من قبيل الصحة والتعليم الجيد، ويتسبب في صدمات دائمة تعوق نموهم النفسي. وقبل كل شيء، يقوض قدرتهم على قيادة السلام وعيش حياة كريمة وفرصة تحقيق الازدهار وإنجاز تطلعاتهم.

تواجه أفغانستان نزاعات مفروضة من الخارج على مدى أربعة عقود، ويعاني شعبنا، بمن فيه الأطفال الأبرياء، معاناة هائلة من العنف الناجم عن تلك الفترة من الزمن. ومن المفجع أنه في سياق التحدي الأمني الذي نواجهه، يوجد أطفال من بين العشرات من الضحايا الأبرياء الذين تُنتزع أرواحهم الغالية على يد الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي فُرضت علينا من الخارج لمنعنا من تحقيق الاستقرار والتنمية. ونتيجة لذلك، تم الإبلاغ في العام الماضي وحده عن مقتل أو تشويه ٣ ١٧٩ طفلا في أفغانستان.

وعلاوة على ذلك، وفي ما يمثل أحد أخطر أشكال الإساءة والانتهاك، يتم تجنيد الأطفال وغسل أدمغتهم في المدارس الدينية في منطقتنا لتنفيذ هجمات انتحارية أثناء مراهقتهم أو عندما يصبحون بالغين. ولا بد من التصدي لهذا بصورة عاجلة. إن الحكومة الأفغانية ثابتة في التزامها القوي بحماية وتعزيز حقوق جميع الأطفال. وتحقيقا لتلك الغاية، اتخذنا تدابير ملموسة، من قبيل سن التشريعات الوطنية التي ننفذ من خلالها التزاماتنا بموجب الصكوك الدولية المختلفة، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. كما تنفذ الحكومة مختلف التدابير والبرامج، تماشيا مع التزاماتنا الوطنية والدولية الرامية إلى حماية أطفالنا من الآثار المروعة للنزاعات المسلحة.

علاوة على ذلك، فإننا حريصون على تعزيز جهودنا المتضافرة مع المجتمع الدولي لمواصلة تنفيذ خطة العمل المشتركة، وهي إطار شامل يهدف إلى ضمان السلامة البدنية والنفسية للأطفال الأفغان. في العام الماضي وحده، ومن خلال خطة العمل المشتركة، اتخذنا خطوات كبيرة نحو منع تجنيد الأطفال الجنود، وإعادة إدماج الأحداث الجانحين بسرعة في المجتمع الأفغاني من خلال برامج التدريب المهني. ومن أجل الحفاظ على هذه المكاسب، سنواصل إنفاذ القانون الجنائي الجديد الذي يجرم الاستغلال الجنسي للأطفال، وتنظيم مراكز إعادة تأهيل الأحداث، وتوسيع نطاق وجود وحدات حماية الطفل في مراكز التجنيد التابعة للشرطة الوطنية الأفغانية، وسنستمر في حملتنا لتعزيز حقوق الطفل داخل الشرطة الوطنية الأفغانية.

لقد عقدنا اجتماعات رفيعة المستوى مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، واليونيسيف والشركاء الآخرين، الأمر الذي أدى إلى زيادة تنسيق جهودنا المشتركة الرامية إلى ضمان حياة آمنة والكريمة ومزدهرة للأطفال الأفغان.

بالنسبة لأفغانستان، تظل حماية الأطفال والنهوض بحقوقهم التركيز الرئيسي في عمل حكومة الوحدة الوطنية. نحن نعمل على بناء وتوطيد التقدم الذي أحرز مؤخرا في المعرفة التي سيستخدمها الأطفال لتحقيق مستقبل مستقر ومزدهر لبلدنا. ونعتقد أن حقوق الطفل يمكن حمايتها وتعزيزها على النحو الأفضل في جو من السلام.

ولتحقيق هذه الغاية، اتخذنا تدابير جديدة ترمي إلى تحقيق تسوية دائمة للنزاع الحالي المفروض على بلدنا. وبعثت الأيام الثلاثة التي نفذ خلالها وقف إطلاق النار مع حركة الطالبان في الشهر الماضي بصيصا من الأمل بأن السلام ممكن. ونحن نعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل تكليل جهودنا السلمية بالنجاح، ونأمل أن تشهد الأشهر المقبلة المزيد من التقدم الملموس على هذا الصعيد. ويحدونا خالص الأمل أن نتمكن، هذه المرة، من تحقيق السلام المستدام للأجيال القادمة، وبناء مجتمع حيث بوسع أطفالنا العيش في سلام وبدون خوف وعنف.

وفي الختام، تؤكد أفغانستان مجددا على التزامها بكفالة الحماية والرفاه الكاملين لجميع الأطفال في جميع أنحاء العالم. ولن نتمكن من التخفيف من معاناة الأطفال وبناء مجتمعات سلمية ومستدامة إلا من خلال قيمنا وأهدافنا المشتركة. فلنكافح لنحقق بشكل جماعي مزيدا من التقدم الملموس بشأن هذا الواجب أخلاقي.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

**السيد ميكايلي** (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر الرئاسة السويدية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نشكر الأمين العام على تقريره السنوي (S/2018/465)، وكذلك السيدة فيرجينيا غامبا، ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إسهاماتهم القيمة.

تكرر أذربيجان تأكيدها على دعمها القوي لبرنامج الأطفال والنزاعات المسلحة، وترى أن اتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) بوصفه استمرارا لالتزام المجلس تجاه قضية حماية الأطفال.

وكما يذكر تقرير الأمين العام، في ٢٠١٧ حدثت زيادة كبيرة في عدد الانتهاكات مقارنة بالعدد المبلغ عنه في ٢٠١٦. ويساورنا قلق بالغ إزاء نطاق وجسامة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، ولا سيما القتل والتشويه والتجنيد والعنف الجنسي والهجمات على المدارس والمستشفيات. إن تفشي عدم الاحترام للقانون الدولي الإنساني، وتزايد مشاركة الجماعات المسلحة من غير الدول وتصاعد التطرف العنيف تتسبب بالمزيد من البؤس للأطفال. إن استخدام شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي لتجنيد الأطفال أمر مقلق جدا.

وندين بشدة جميع أعمال العنف المرتكبة ضد النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح. نحن نحث جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بحماية الأطفال. وينبغي اتخاذ خطوات أقوى لمعالجة المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات. وبما أن هذه المشكلة متعددة الأبعاد، ينبغي التركيز بقدر أكبر أيضا على إعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقا بقوات مسلحة أو جماعات مسلحة. ونتشاطر تقييم الأمين العام بأن التمويل مستدام الذي يمكن التنبؤ به لإعادة إدماج الأطفال المتضررين من النزاع المسلح هو أمر

ضروري لوضع بدائل مجدية للحياة العسكرية والحيلولة دون إعادة تجنيدهم.

وكما أكد تقرير غراسا ماشيل الرائد، ”أفضل الوسائل لحماية الأطفال هي منع نشوب النزاعات المسلحة“ (A/51/306 الفقرة ٢٥٣) ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده في مجال منع نشوب النزاعات وحل النزاعات من أجل إنقاذ الأطفال من أهوال الحرب.

ومن المؤسف أن أذربيجان ليست بغريبة عن هذه المشكلة بسبب استمرار العدوان من جانب أرمينيا. إذ لا تزال أذربيجان تعاني من نزوح أكبر عدد من اللاجئين والمشردين في العالم، وكثير منهم من الأطفال. وعلى الرغم من الوقف الرسمي لإطلاق النار، تستمر الهجمات المباشرة والمتعمدة من جانب القوات المسلحة الأرمينية ضد المدنيين والأهداف المدنية في أذربيجان. ولذلك، فإن تقرير التقييم الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عقب بعثتها إلى المناطق المتضررة في أذربيجان، في شهر أيار/مايو ٢٠١٦ أوضح بجلاء، في جملة أمور، أنه نظرا لاستخدام أنواع جديدة من الأسلحة الثقيلة والقتال العنيف أثناء فترة التصعيد في أوائل شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦، تضررت العديد من المدارس وأغلقت أبوابها في المناطق القريبة من خط المواجهة في مناطق عديدة من أذربيجان.

وفي الختام، على الرغم من أن الغالبية العظمى من الفظائع المرتكبة ضد الأطفال في جميع أنحاء العالم منسوبة إلى جماعات مسلحة من غير الدول، يجب عدم التغاضي عن أخطاء الماضي القريب واستهداف المدنيين في النزاعات المستمرة بين الدول. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح الاهتمام بمحنة الأطفال في جميع حالات النزاع المسلح.

كما ندعو الممثلة الخاصة لإيلاء الاهتمام الواجب حماية الأطفال المشردين داخليا في عملها، حيث إن المشردين داخليا يمثلون ثلثي المشردين في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، وتماشيا مع أحكام القرار الهام للغاية بشأن إطلاق سراح النساء والأطفال الذين يؤخذون رهائن في النزاعات المسلحة، بمن فيهم من يسجنون فيما بعد، الذي اعتمدته لجنة وضع المرأة في آذار/مارس، ندعو الممثلة الخاصة إلى معالجة هذه المسألة المعقدة كذلك.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

**السيد ريجيس** (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني، باسم وفد هايتي، أن أهنئ البعثة الدائمة السويد لدى الأمم المتحدة على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة.

وقبل أكثر من ٢٠ عاما، نددت غراسا ماشيل في تقريرها المشهور (انظر A/51/306)، بالـ ”فراغ أخلاقي“، وهو فضاء خال من أبسط القيم الإنسانية الأساسية حيث يُذبح الأطفال، ويُغتصبون ويُشوهون ويُستغلون كجنود، ويُجوعون ويتعرضون للعنف المفرط نتيجة لقرارات متعمدة وواعية من أشخاص بالغين. وهنا في هذه القاعة في العام الماضي، دان الأمين العام للأمم المتحدة بشدة المستوى المقلق للمعاناة غير المقبولة في جميع أنحاء العالم التي يتحملها الأطفال في حالات النزاع (انظر S/PV.8082). ويصبح الأطفال ضحايا ومرتكبي عنف. وهذه أحد أكثر الاتجاهات المقلقة في ديناميات هذه النزاعات المسلحة، وتتمثل نتيجتها المأساوية تجريد الأطفال من طبقات الحماية التي توفرها لهم الأسرة والمجتمع والقانون، كما جاء بحق في تقرير الأمين العام (S/2018/465).

وبطبيعة الحال، نحن نرحب بالتقدم القليل الذي تم إحرازه. وحالة جمهورية كولومبيا الشقيقة مثال صارخ على ذلك. ولا يمكن تجاهل الجهود التي تبذلها الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني، في ظروف غالبا ما

تكون صعبة للغاية. ومع ذلك، من الواضح أن دوامة الرعب قد استمرت خلال معظم ٢٠١٧ وهي لا تزال مستمرة، وفي كثير من الأحيان مع الإفلات التام من العقاب. وعلى المستوى الأساسي، لم يتغير في الواقع شيء منذ ذلك الوقت.

سواء كان ذلك في سورية أو اليمن أو جنوب السودان أو جمهورية أفريقيا الوسطى، أو أفغانستان أو ميانمار، فهناك صور القرى المدمرة، والسكان المدنيين العالقون في مرمى تبادل إطلاق النار، وقصف المدارس والمستشفيات، والجرحى أو القتلى من الأطفال تحت الأنقاض. وتذكرنا هذه الصور يوميا بالحقيقة المرة المتمثلة في أن الحرب – سواء كانت داخلية أو مدنية أو عرقية أو دينية أو محلية أو إقليمية – تنتهك جميع حقوق الأطفال.

يجب أن تكون آثار النزاعات المسلحة على الأطفال شاغل الجميع ومسؤوليتهم. ولذلك، يجب أن نجعل حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة أولوية حقيقية. ويتطلب ذلك أن تضاعف جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي جهودها لتحويل النوايا الطيبة والالتزامات الواردة في المعاهدات والقرارات العديدة المعتمدة على مدى العقود القليلة الماضية إلى تغيير حقيقي بالنسبة لهؤلاء الأطفال.

ويتفق الجميع على أن المسألة ملحة. وسواء كانت المحنة المأساوية للأطفال المتضررين من النزاع ناجمة عن كونهم ضحايا حرب أو أبناء مهاجرين لأسباب اقتصادية أو مشردين أو لاجئين فارين من مناطق النزاع، فإنها تتحدى الضمير العالمي. وقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات. والأمر يعود علينا للتأكد من أن حماية الطفل ليس مجرد شعار، بل أنها أصبحت المحور الضروري الذي لا غنى عنه لاستراتيجيات إرساء وتوطيد وإدامة السلام الذي تناصره الأمم المتحدة.

ونأمل أن تحيي المناقشة العامة الحماسة في مجلس الأمن حتى يتسنى له أداء دوره الذي لا غنى عنه في حفظ السلام والحفاظ على السلام والتغلب على التحديات التي كثيرا ما تشل جهوده الرامية إلى مساعدة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، واتخاذ الإجراءات الوقائية في الوقت المناسب لحمايتهم من العنف وفظائع الحرب، وإنفاذ المعايير القانونية لضمان الحق في الحياة، وفي النمو في كَنَف أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وفي الصحة وتنمية شخصياتهم، وفي أن يُحَبّوا وتتم حمايتهم

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

**السيد لال** (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): كما يتضح من تقرير الأمين العام (S/2018/465)، على الرغم من الجهود المتواصلة المبذولة على مدى العقدين الماضيين، فإن حقوق الملايين من الأطفال ما زالت تنتهك في حالات النزاع المسلح في أنحاء مختلفة من العالم. وقد أحرز بعض التقدم من خلال زيادة التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات المعنية، وكذلك من خلال إدماج مسائل حقوق الطفل في عمليات الوساطة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، ولا سيما في مواكبة الطابع المتغير للنزاعات المسلحة التي تشارك فيها طائفة من الجهات الفاعلة من غير الدول. وتواصل الكيانات الإرهابية، بما فيها تلك التي حددها مجلس الأمن، استغلال الأطفال كجزء من أنشطتها الإرهابية مع الإفلات من العقاب. وتظل إعادة إدماج الأطفال في المجتمع بعد الإفراج عنهم، وعقب عمليات الوساطة أحد المجالات التي تحتاج إلى المزيد من التركيز.

ومن خلال مشاركة الهند النشطة في عمليات حفظ السلام، فإنها لا تزال تسهم في تنفيذ ولاية مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع. واستنادا إلى خبرتنا بوصفنا أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات، لا تزال الهند تشعر بالقلق إزاء الافتقار إلى الموارد لتنفيذ أحكام الولاية، بما في ذلك نشر المزيد من المستشارين في مجال حماية الأطفال، والتصدي على نحو شامل للصلة بين منع النزاعات وحماية الأطفال.

وعلى الرغم من الولاية الواضحة المنصوص عليها في القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١)، نشعر بخيبة أمل لأن تقرير الأمين العام يشمل حالات لا تستوفي تعريف النزاع المسلح أو التهديد للسلم والأمن الدوليين. ونود أن نشير إلى أن صرف الانتباه عن الحالات التي تدخل في إطار ولاية مجلس الأمن بحاجة إلى تصحيح، ويجب التقيد بالولاية تقيدا صارما.

وفي حين أن هذه المناقشة المواضيعية هامة، كانت هناك محاولة أخرى من جانب أحد الوفود لإساءة استخدام هذا المحفل من خلال الإشارة إلى حالات لا علاقة لها بالمناقشة. لقد أشار إلى ما يسمى بتقرير عن ولاية جامو وكشمير الهندية – وهو وثيقة تجسد تحيزا واضحا لمسؤول كان يتصرف بدون أي ولاية واعتمد على مصادر معلومات لم يتم التحقق منها. وهي وثيقة لم يتبيّن حتى أنه من المناسب أن ينظر بها أعضاء المحفل حيث جرى تقديمها. وتسعى هذه المحاولات المتعمدة التي تخدم مصالح باكستان إلى التعتيم على واقع استخدامها للمنظمات الإرهابية من أجل تقويض سيادة الدول. كما تصرف الانتباه عن مناقشاتنا للمسائل المطروحة. ولم تنجح هذه المحاولات في الماضي في أي محفل، ولن تنجح الآن.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على دعم الهند القوي للمساعي التي تبذلها الأمم المتحدة لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيدة مالينغا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي ماليزيا رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وأن أشكركم على مبادرتكم بعقد مناقشة بشأن محنة الأطفال في حالات النزاع المسلح. أود أيضا أن أرحب بالسيدة فيرجينيا غامبا، وأن أعرب عن احترامنا وامتناننا لها على التزامها وتفانيها في خدمة قضية الأطفال في العالم. وأخيرا، أود أن أشكر معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ والسيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسيف، وجميع الذين تكلموا قبلي على بياناتهم ال المُثقِّفة جدا.

إن مسألة الأطفال الجنود هي أحد شواغل حكومة بلدنا التي قررت، بمبادرة من رئيس الدولة، حظر تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة ودوائر الأمن. ولتحويل هذه العزيمة السياسية إلى أفعال، أنشأ رئيس الدولة هيكلا لمكافحة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستخدامهم.

وينبغي أن نذكّر بجميع التدابير التشريعية والتنظيمية المتخذة لتعزيز مكافحة تجنيد الأطفال، بغية توفير استجابة أفضل للظاهرة وتحقيق شطب الأسماء من القائمة. وتشمل هذه التدابير مختلف المراسيم والأوامر والقوانين ذات الصلة بـ، أولا، التسريح وإعادة إدماج الفئات الضعيفة الموجودة في القوات المقاتلة؛ ثانيا، إنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ثالثا، إنشاء البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع للاتحاد الأوروبي؛ ورابعا، حماية الأطفال. في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ تم التوقيع على خطة العمل الوطنية لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال التي ترتكبها الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد أحرز تقدم لا يمكن إنكاره في مكافحة بلدي لتجنيد واستخدام الأطفال في الجيش وأجهزة الاستخبارات. وبفضل المعايير التنفيذية التي تدعم التحقق من الهوية في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦، تمكنا من فصل ٤٥٣ طفلا من بين مجندي القوات المسلحة الكونغولية، منهم ٣٣٠ طفلا تم لم شملهم مع أسرهم. أما الـ ١٢٣ طفلا المفصولين من جيش كامينا فقد تم لم شملهم مع أسرهم في مقاطعات كاساي

السابقة، عبر مدينة لوبومباشي، بدعم لوجستي من الحكومة الكونغولية وشركائها – اليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر. استخدام الخدمات المصرفية الرسمية والإلزامية يعزز هذه التدابير. إضافة إلى ذلك، وضعت برامج إعادة تأهيل متخصصة مكثفة وشيدت المباني بمساعدة المعهد الوطني للتدريب المهني، بتمويل من الحكومة وتعاون اليابان.

ومنذ رفعت من القائمة، حددت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لنفسها هدف عدم وجود أطفال في صفوفها. أثناء التجنيد، وقبل إيفاد المجندين إلى مركز التدريب، يتم التحقق منهم لإبعاد أي قصر. وتعمل القوات المسلحة الكونغولية بالتآزر مع وكالات الحماية واليونيسيف وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي إطار هذا المسعى، جرى الاضطلاع في الربع الأول من عام ٢٠١٨ ببعض الأنشطة بمساعدة الشركاء في مجال حماية الطفل. أصدر البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع للاتحاد الوروبي ١ ٥٠٠ شهادة خروج وسلمت إلى اليونيسيف لتوزيعها على شركاء التنفيذ. ترك ٨٠٠ طفل من الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة هذه الجماعات ويعاد إدماجهم بمعرفة خمسة من شركاء حماسة الأطفال تمولهم اليونيسيف – ٧٠ بمعرفة آكوبي و ٣٠٨ بمعرفة رابطة الشباب لتنمية المجتمع و ١٥٠ بمعرفة مركز العمل من أجل الشباب والأطفال الضعفاء و ١٢٥ بمعرفة برنامج مكافحة الفقر المدقع و ١٤٧ بمعرفة الاتحاد من أجل السلام وتعزيز حقوق الأطفال في الكونغو.

وجرى تنظيم ثلاث حلقات عمل تدريبية بشأن المعايير التنفيذية لتقدير سن الأطفال هذا العام، في كيسانغاني في الفترة من ١٣ إلى ٢٠ شباط/فبراير، وفي كيتونا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ آذار/مارس، وفي كينشاسا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس. وقام بتنظيمها ضباط القوات المسلحة وضباط شرطة المقاطعات وأفراد قوات الأمن، فضلا عن وكالات حماية الطفل والشبكة المجتمعية لحماية الطفل.

كما أتاحت هذه الأنشطة، التي جرى الاضطلاع بها بدعم لوجستي من البعثة، تعزيز قدرات المشاركين في مجال الحماية فيما يتعلق بمختلف قضايا حقوق الإنسان في أوقات النزاع، القضايا الجنسانية، مسؤولية قائد القوات وتقنيات حماية الأطفال والمدارس والمستشفيات. وقد عززت التدابير للتحقق من سن المجندين في القوات المسلحة عن طريق وزارة الدفاع الوطني وإعادة إدماج المحاربين القدامى، بدعم من الشركاء في مجال حماية الطفل، قبل دخول المجندين مراكز التدريب. ومن بين ٢ ٨٥٠ مجندا جرى التحقق منهم، تم فصل ٧٠ طفلا وإعادتهم إلى مجتمعاتهم المحلية.

ويجري تنسيق إجراءات وأنشطة تعزيز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال عن طريق الاجتماعات الشهرية التي تجمع بين المكاتب المحلية للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع للاتحاد الأوروبي والجهات المعنية بحماية الأطفال على عدة مستويات – على الصعيد المركزي، مع اليونيسيف وشركاء مثل شبكة شباب وأطفال الشوارع والمنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة ومركز تنسيق التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج للأطفال؛ وعلى المستوى الوزاري، مع الفريق العامل التقني المشترك؛ وعلى المستوى المحلي، مع الفريق العامل المعني بحماية الأطفال.

إن جمع الأموال من أجل هذا العنصر الهام من عناصر البرنامج التقليدي للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج – تسريح الأطفال ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم – أمر حيوي الأهمية لأن ما مجموعه ٥ ٣٣١ طفلا دون سن ١٨ عاما كانوا مرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة قد تم بالفعل لم شملهم مع أسرهم، وينتظرون إعادة إدماجهم في المدارس أو التدريب على العمل. وطالما ظلت الجماعات المسلحة نشطة،

سوف تستمر هذه الحالة. وهذا هو السبب في استمرار تصميم حكومتي على مواصلة جهودها الرامية إلى تحييد الجماعات المسلحة تماما ووضع حد لهذه الظاهرة.

لا يسعني أن أختتم بياني دون الإعراب عن امتنان بلدي للأمم المتحدة والعديد من الشركاء الدوليين الذين يواصلون دعم جهودنا في الكفاح من أجل إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل باكستان الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد علي** (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر الحقائق التالية ردا على البيان الذي أدلى به ممثل الهند.

على الرغم مما قد يعتقد البعض، فإن تكرار الاتهامات والافتراءات التي لا أساس لها لا يضفي عليها مصداقية. في أفضل الأحوال، قد يفي بفكرة وهمية للواقع، لكن المهزلة لا يمكن أن تتجاوز هذا الحد. من المؤسف أن البيان الذي أدلى به ممثل الهند دليل على الانحراف الذي تمارسه الدولة الهندية على أنه فضيلة. لا يمكن للهند الاختباء وراء الاتهامات الباطلة وصرف انتباه هذه الهيئة عن المشكلة الحقيقية. انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع التي ترتكبها قوات الاحتلال الهندية ضد الكشميريين الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال موثقة على نحو جيد.

إن التقرير الأخير لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كشف على نحو تام الوجه الحقيقي للهند وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها في أراضي جامو وكشمير المحتلة. ويشكل التقرير إدانة دامغة بانتهاكات حقوق الإنسان والاحتلال الهندي غير القانوني لجامو وكشمير. أدى احتلال الهند الوحشي لكشمير إلى قتل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من أبناء كشمير الأبرياء. واليوم تستمر هذه الحملة الوحشية، بما في ذلك إطلاق النار على الأطفال الكشميريين الأبرياء وإصابتهم بالعمى باستخدام البنادق الهوائية. ورغم ذلك، يخرج هؤلاء الأطفال والنساء والشباب الكشميريون كل يوم إلى الشوارع للمطالبة بخروج الهند من كشمير المحتلة. نرجو أن يتخذ مجلس الأمن بوصفه ضمير العالم إجراء لضمان ألا يصاب أي طفل مرة أخرى أبدا بالعمى، ألا يتعرض أي طفل مرة أخرى للتعذيب والاغتصاب، ألا يطرح أي طفل أرضا أو يقتل.

ترحب باكستان بالاقتراح المقدم من المفوض السامي لحقوق الإنسان بإنشاء لجنة تحقيق لإجراء تحقيق دولي في انتهاكات حقوق الإنسان في ولاية جامو وكشمير التي تحتلها الهند. ويتسق هذا الاقتراح مع نداءات باكستان الكثيرة في هذا الصدد منذ عام ٢٠١٦، رغم استمرار الهند في تجاهل المطالب المشروعة بالتحقيق وفي ارتكاب الانتهاكات المنهجية، بما في ذلك باستخدام البنادق الهوائية والاستخدام المفرط للقوة والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، بما في ذلك للأطفال، واستمرار العنف الجنسي، في ظل الإفلات العام من العقاب الذي تتمتع بها قوات الأمن الهندية.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. قبل رفع الجلسة، أود أن أشكر الأمانة العامة والمترجمين الشفويين على عملهم الشاق والصبر خلال يوم طويل.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠.